﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُواْ بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالاً وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ ٱلْبَغْضَآءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ، وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ. قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ ٱلْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ﴾

سورة آل عمران - الآية: ١١٨

الفصل الثاني

١ ـ الصراع على جبهة الصرب.

بقيت بلاد الصرب[١] مركزاً للصراع، وبؤرة متفجرة، بسبب التحريض الخارجي االذي كانت تعصف رياحه من النمسا أحياناً ومن روسيا في أحيان أخرى. واستطاعت هذه القوى الخارجية أن تجد لها باستمرار من يستجيب لتحريضها في داخل بلاد الصرب. فقد ظهر منذ البداية أمير صربي استقل باقليم (الجبل الأسود)[٢] وضم إليه قسماً من بلاد الصرب وجعل عاصمته مدينة اشقودره. غير أن القوات العثمانية تمكنت

---

(١) الصرب: (SERBIE) كانت مملكة قديمة في أوروبا الوسطى، على الضفة اليمنى لنهر الدانوب، وهي اليوم إحدى الجمهوريات الاتحادية اليوغوسلافية، وعاصمتها بلغراد ومساحتها ٨٧ ألف كيلومتر مربع تقريباً. انضمت إلى أقاليم الدولة العثمانية من سنة ١٣٣٩ م حتى سنة ١٨١٧ م حيث استطاعت بقيادة ميلوش او برينوفتش (MILOCHE OBRENOVITCH) الحصول على استقلال إداري. ووضعت سنة ١٨٥٦ ـ بموجب معاهدة باريس، تحت حماية أوروبا مع بقائها تابعة ـ اسمياً ـ للدولة العثمانية. حتى إذا ما كانت سنة ١٨٧٨ م. تفجرت ثورة في (البوسنة والهرسك BOSNIE ET HERZEGOVINE) بتحريض روسيا التي لم تلبث أن زجت قواتها في الحرب وأرغمت الدولة العثمانية على منح الاستقلال للصرب بموجب معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ م. فتشكلت فيها مملكة سنة ١٨٨٢ م حكمتها اسرة اوبرينوفتش اعتباراً من سنة ١٨٨٢ م. وجلت محلها سنة (١٩٠٣ م) أسرة قره جورج (KARAGEORGEVITCH) التي شنت حرباً على الدولة العثمانية سنة ١٩١٢ ـ ١٩١٣ م. إلى أن وقعت حادثة ساراجيفو (SARIEVO) التي قتل فيها ولي عهد النمسا وزوجته وأدت الى انفجار الحرب العالمية الأولى، فقامت القوات الألمانية النمساوية باجتياح الصرب من الشمال بينما اجتاحتها القوات البلغارية من الجنوب الغربي. وعادت صربيا فشكلت مملكة من سنة ١٩١٨ حتى سنة ١٩٤١ م، وأصبحت صربيا قلب الدولة اليوغوسلافية التي ضمت اليها ـ بالإضافة الى الصرب ـ اقليم سلوفينيا SLOVENES ـ وكرواتيا: CRATES.

(٢) الجبل الأسود: (MONTENEGRO) ويسميه الأتراك قره طاغ. وهو اقليم صغير في يوغوسلافيا ـ على شاطىء الأدرياتيكي الى الشمال من البانيا. استقل بموجب معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ م، وأصبح مملكة سنة ١٩١٠ م. وانضم الى يوغوسلافيا سنة ١٩١٨ م وعاصمته تيتوغراد (مدينة تيتو).

من طرده فاعتصم بمنطقة الجبل الأسود، وتحصن بها، وتمكن من صد القوات العثمانية مستفيداً من وعورة المسالك وصعوبة المفاوز، حتى إذا ما كانت سنة ١٤٩٩ م. انتقلت حكومة الجبل إلى أيدي رئيس الأساقفة. وانحصرت السلطة الدينية والملكية في قبضته، وابتدأت العلاقات بينه وبين روسيا بتأثير عامل الدين والمذهب، ولم تلبث هذه العلاقات في عهد بطرس الأكبر أن تحولت إلى نوع من التبعية، حيث صار الصربيون يلجؤون الى قيصر روسيا إذا ما نزل بهم ظلم أو وقع عليهم اعتداء من قبل حاكمهم. وصار من المفروض أن يتوجه رئيس الأساقفة الصربي إلى مدينة (سانت بيترسبورغ - لينينغراد) لتنصيبه في منصب وظيفته الدينية، باعتبار بطرس روسيا هو الرئيس الديني لجميع الأرثوذكس. ولما تعين الأمير دانيلو - أو دانيال - (١٨٢٨ - ١٨٦٠ م) حاكماً على الجبل الأسود، عمل على فصل السلطة الدينية عن السلطة الملكية، مع بقاء منصب رئيس الأساقفة محصوراً بالعائلة الملكية، ومن بعدها بعائلات النبلاء - وكان دانيلو - هذا! - بحكم نشأته في ڤيينا - يميل الى النمسا، فلجأ إليها لتدعمه على حفظ استقلاله. وكان ذلك مناقضاً للاتفاقات المعقودة مع الدولة العثمانية التي جابهت الموقف بإرسال جيوشها بقيادة (عمر باشا) لمحاربة دانيلو، سنة ١٨٥٣ م. وكادت القوات العثمانية تنهي احتلال الاقليم عندما تدخلت روسيا والنمسا، فأرغمتا الدولة العثمانية على ايقاف الأعمال القتالية.

انصرفت الدولة العثمانية بعدئذ مباشرة لحرب روسيا (حرب القرم) حتى إذا ما انتهت هذه الحرب على نحو ما سبق ذكره - وعقد مؤتمر باريس، توجه دانيلو إلى هذا المؤتمر بطلب الاعتراف باستقلاله. ولكن ممثلي الدول العظمى رفضوا طلبه ونصحوه بالخضوع للدولة العثمانية مقابل ضم قسم من اقليم الهرسك لحكمه ومنحه رتبة ماريشال - مشير - وتخصيص مرتب مالي له على سبيل المساعدة. ولم يكن باستطاعة دانيلو إلا الخضوع لإرادة الدول العظمى. ولكن هذا الخضوع الذي تم على كره، لم يلبث أن تفجر عن صراع بين أهالي الجبل الأسود وجند الجيش العثماني بسبب الاختلاف على تحديد خط الحدود.

وتدخلت الدول العظمى، وأوقفت الحرب، وعينت لجنة من مندوبيها - بالإضافة

إلى مندوب من الدولة العثمانية ومندوب آخر عن حكومة الجبل الأسود لفصل الحدود. وقامت اللجنة بعملها. ولم يلبث أن قتل الأمير دانيلو، فتولى الحكم من بعده ابن أخيه ـ ميركو ـ. ولكن الاستقرار والأمن بقيا بعيدين عن بلاد الصرب. فقد نشبت أعمال الثورة في (الهرسك) وحاول ـ ميركو ـ الإفادة من الاضطرابات فأوعز إلى أهالي بلاد الجبل الأسود بمساعدة الثورة. وأسرعت الدولة العثمانية فأرسلت جيشاً بقيادة (عمر باشا) للقضاء على ثورة الهرسك. واستطاع هذا الجيش اخماد ثورة الهرسك، ثم طلب عمر باشا من أمير الجبل (نيقولا ابن ميركو) سحب الجيوش التي حشدها على حدود بلاد الهرسك، وإلا اضطر لتشتيتها بالقوة. ورفض نيقولا الطلب. فقسم عمر باشا جيشه الى ثلاث مجموعات قتالية، واجتاح الجبل من كل جهاته، والتقت قوات الجيش العثماني في قلب الاقليم، بعد أن مزقت وشتتت كافة القوى المعادية التي جابهتها: وتقدم عمر باشا بوثيقة تضمنت الشروط التي يجب على أمير الجبل الالتزام بها. فوقعها نيقولا في ٤ ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ = ٣٠ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٨٦٢ م. وكان من أهم ما تضمنته الوثيقة المذكورة، بألا يقيم ميركو ـ والد الأمير نيقولا ـ في بلاد الجبل الأسود مطلقاً، وأن تقوم الدولة العثمانية ببناء مجموعة من القلاع والحصون على الطريق التي تصل مدينة (اشقودرة) ببلاد الهرسك ـ مروراً باقليم الجبل ـ. وشرعت القوات العثمانية على الفور في بناء حصن على طريق الجبل.

ولكن سرعان ما تدخلت الدول العظمى ـ وخاصة فرنسا وروسيا ـ لايقاف تنفيذ هذا الاتفاق بحجة أنه مجحف وجائر بحق أمة مسيحية. كما ضغطت على الدولة العثمانية من أجل عدم ابعاد الأمير ميركو. وقبلت الدولة العثمانية أيضاً عدم بناء قلعة في الجبل بشرط أن يتعهد الأمير نيقولا بالمحافظة على أمن هذا الطريق، وللتعويض مالياً عما يسلب من أموال التجار العثمانيين. فوافق الأمير نيقولا على ذلك. ولم يهدم العثمانيون القلعة التي شيدوها في وسط بلاد الجبل إلا في محرم سنة ١٢٨١ هـ = حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٦٤ م، وذلك بعد أن شيدوا على الحدود قلعة منيعة على قمة عالية تصل مقذوفات مدافعها إلى أبعاد شاسعة من بلاد الجبل. وبذلك عاد الهدوء الى اقليم الهرسك.

لقد تضمنت معاهدة باريس (١٨٥٦ م) والمعاهدات التي سبقتها ، بأن تبقى جميع بلاد الصرب مستقلة تحت السيادة العثمانية، وأن يكون للدولة العثمانية الحق في إقامة حاميات في ست قلاع، بما فيها قلعة مدينة بلغراد ـ عاصمة الصرب ـ. ولكن أضيف بعدئذ شرط وهو أن لا يسكن المسلمون خارج هذه الحصون. غير أن هذا الشرط لم ينفذ، وأقام كثير من المسلمين منازلهم بين منازل المسيحيين. وعمل قائد الحامية العثماني على إقامة عدد من المخافر في المدينة لحماية المسلمين.

وعندما تفجرت الثورة في إقليم الهرسك، سنة ١٨٦١ م وما بعدها، وتبعتها حرب الجبل الأسود، وخشيت الدولة العثمانية من مساعدة الصربيين لقوات الثورة، حشدت على حدود الصرب عدداً كبيراً من كتائب الجيوش الشعبية (الباشيبوزوق) ونظراً لتحلل هؤلاء الجنود من قواعد الانضباط الصارم، وقعت بينهم وبين مواطني الصرب اشتباكات كثيرة وقعت فيها ضحايا من الجانبين. فثار المواطنون في بلغراد، وأظهروا تمردهم على الدولة العثمانية. وحدث في غضون ذلك أن اعتدى أحد الصربيين على جندي عثماني، فقتله الجندي (يوم ١٢ ذي الحجة سنة ١٢٧٨ هـ = ١٠ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٦٢ م) فثار الفريقان الصربيون من جهة والعثمانيون من جهة ثانية، ووقعت معركة ضارية اضطر القائد العثماني للتدخل، وسحب جميع المسلمين الساكنين بين النصارى إلى القلعة مع نسائهم وأطفالهم. ثم سلّط المدافع ـ من القلعة ـ على المدينة، وأطلقها عليها لمدة أربع ساعات متواليات. فتدخل قناصل الدول العظمى، وأوقفوا إطلاق القنابل. وقبل قائد الحامية سحب مخافر المسلمين من المدينة، وإلزام المسلمين بالسكن داخل حدود القلعة. وأفاد الوزير الصربي ـ ميشيل ـ من هذا الحادث فأرسل رسالة الى وزير الخارجية البريطاني ـ اللورد رسل ـ يوم ١١ محرم سنة ١٢٧٩ هـ = ٩ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٦٢ م، طلب إليه فيها التوسط لدى الدولة العثمانية لحسم هذه المسألة، فأجابه وزير الخارجية البريطاني بضرورة الخضوع للدولة العثمانية، وأظهر له عدم استعداد بريطانيا لدعمه ضد الدولة العثمانية. ولكن روسيا وفرنسا أصرتا على التدخل في هذه المسألة. وانعقد في الآستانة مؤتمراً ضم مندوبي

الدول الموقعة على معاهدة باريس. وجرت مناقشات طويلة، تقدم خلالها مندوب فرنسا باقتراح لجلاء القوات العثمانية عن قلعة بلغراد. غير أن بقية المندوبين لم يؤيدوا اقتراحه، وفي النهاية تقرر بالأغلبية جلاء القوات العثمانية عن قلعتين فقط وبقائها في أربع قلاع هي: بلغراد وفتح إسلام★ وشباتس وسلمندرية. وأن لا يتدخل القادة العثمانيون أبداً في الإدارة الداخلية للبلاد، **وأن يلتزم المسلمون القاطنون خارج القلاع الأربع المذكورة ببيع ممتلكاتهم، والنزوح عن البلاد، أو الإقامة في حدود الحصون الأربعة. وعلى حكومة الصرب أن تدفع لهم تعويضات عن ذلك.**

وتم التوقيع على هذا الاتفاق بتاريخ ١١ - ربيع الأول سنة ١٢٧٩ هـ = ٦ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٦٢ م. ولكن التحريض الخارجي لم يتوقف، ولاسيما في الهرسك، حيث مارس الصرب وسكان الجبل الأسود استثارة الهرسك حتى تحصل على ما حصلتا هما عليه من الاستقلال الإداري. وكانت النمسا تمارس بدورها دوراً تحريضياً في الهرسك طمعاً منها في ضم ولايتي البوسنة والهرسك لبلادها. وأمكن لهذه الجهود أن تثمر في مطلع سنة ١٨٧٥ م. حيث اجتاحت موجة من الهيجان اقليم الهرسك، وتقدم أهلها الى السلطان العثماني عبد المجيد بطلب تخفيض الضرائب، وتخفيض بدل الخدمة العسكرية، وأن يعدهم السلطان بعدم فرض ضرائب جديدة عليهم في المستقبل. بالإضافة إلى تشكيل جهاز خاص بهم للأمن (شرطة) من أهالي البلاد. فلم يجبهم السلطان لطلبهم. وأمر بدعم الحاميات المتمركزة في الهرسك، فتظاهر أهالي الهرسك، وأعلنوا العصيان، وأشهروا السلاح ضد جند الدولة العثمانية. فأصدرت الدولة العثمانية أمرها بقمع التمرد فوراً. وأمكن القضاء على الثورة في مهدها، رغماً عن مساعدة الصرب وأهالي الجبل الأسود لقوات الثورة - سراً وجهراً، ودعم جمعيات الصقالبة - السلاف - للثورة بالمال والسلاح. ولجأت الدولة العثمانية بعد أن قضت على الثورة لاجراء إصلاح. فأصدر السلطان مرسوماً (فرماناً) في ١٢

(★) فتح إسلام - مدينة تعرف اليوم باسم تورنو - سيڤيرين: (TURNO-SEVERIN) وتقع على الضفة لنهر الدانوب، الى الشرق من بلغراد، أما شباتس: (SABAC) فتقع إلى الجنوب الغربي من نهر سافا - الى الجنوب الغربي من بلغراد.

كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٨٧٥ م. قضى بفصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية، وتعيين قضاة من المواطنين بطريق الانتخاب، وتوحيد الضرائب والمساواة بين المسلمين والمسيحيين. ولم تقبل القوى الخارجية وعصب الصقالبة هذه الاجراءات الاصلاحية، وصممت على متابعة القتال لاشغال الدولة العثمانية بشؤونها الداخلية، وإضعاف جيوشها، واستجاب الثائرون للتحريض، فعادوا وطلبوا بجلاء القوات العثمانية عن جميع بلادهم، كما سبق لها أن قامت بالجلاء عن بلاد الصرب. واستمر القتال ضد القوات العثمانية التي كان يقودها (صاحب الدولة الغازي مختار باشا).

وانتصر العثمانيون وأمكن لهم القضاء على الثورة. ولما رأت النمسا أن نار الثورة قد أخذت بأسرع مما كانت تتوقعه، مما لم يفسح لها مجالاً للعمل العسكري، أقدم رئيس وزرائها (الكونت آندراسي)[1] على إجراء اتصالات مع ألمانيا والروسيا لتقديم لائحة سياسية للدولة العثمانية لدعم طلبات الثائرين.

وتم الاتفاق بعد مفاوضات على وضع لائحة **(عرفت باسم لائحة الكونت آندراسي)** وأرسلت إلى فرنسا وانكلترا ولم ترسل الى السلطان العثماني (في ٣٠ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٨٧٥ م). فطلبت الدولة العثمانية إلى انكلترا ابلاغها صورة اللائحة التي أرسلت إليها لبحثها ودراستها، فقامت السفارة الانكليزية ـ بالآستانة ـ بابلاغها لوزارة الخارجية العثمانية ـ ولكن ليس بصفة رسمية. وكان أهم ما تضمنته هذه اللائحة توصية بتشكيل لجنة من أهالي الهرسك ـ يكون نصف عدد أعضائها من المسلمين والنصف الثاني من المسيحيين لمراقبة تنفيذ ما تضمنه المرسوم الذي أصدره

---

(١) الكونت أندراسي: (COMTE JULES ANDRASSY) رجل دولة هنغاري ـ من مواليد كاسا: (KASSA=KOCHICE) (١٨٢٣ ـ ١٨٩٠ م) أصبح رئيساً لمجلس الأمة ثم رئيساً لمجلس وزراء المجر. وحضر بهذه الصفة تتويج فرنسوا جوزيف ملكاً على المجر. ثم عين وزيراً لخارجية النمسا والمجر سنة ١٨٧١ م. واستمر في عمله هذا حتى سنة ١٨٧٩ م. ولزم الحياد عندما نشبت الحرب الروسية التركية (سنة ١٨٧٧ م) ولم يساعد الدولة العثمانية مما أغضب المجريين الذين دعوه بالخائن. مما أرغمه على اعتزال العمل السياسي.

السلطان العثماني من قبل (في ١٢ كانون الأول - ديسمبر - ١٨٧٥ م). وأن يتعهد السلطان العثماني بتنفيذ كل ما تضمنه المرسوم من الاصلاحات. وجرى بحث ما تضمنته اللائحة، فقرر السلطان الموافقة على ما جاء بها - حسماً للصراع وحتى لا يفسح المجال أمام الدول الأجنبية للتدخل -. وتجاوز ذلك أيضاً فأصدر عفواً عاماً عن جميع المتهمين والمشتركين في هذه الثورة. وطمع أهالي البوسنة والهرسك بما أظهرته الدولة العثمانية من التسامح. فعادوا وطلبوا إجلاء القوات العثمانية عن بلادهم - أو أن يقتصر الوجود العسكري العثماني على امتلاك القلاع والحصون فقط. بالاضافة إلى منح ثلث الأراضي للمسيحيين، وأن يصدر السلطان اعفاء من الضرائب لمدة ثلاث سنوات، وأن تدفع لهم الحكومة العثمانية تعويضاً عمّا تهدم من البيوت والكنائس أثناء الحرب، وبشرط أن يتم دفع هذه التعويضات عن طريق اللجنة الأوروبية. وبينما كانت المفاوضات والاتصالات مستمرة تفجر في سالونيك - سلانيك - حدث مثير يوم ٥ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٦ م. إذ أعلنت فتاة بلغارية اعتناقها للدين الإسلامي وتوجهت الى سلانيك لاشهار إسلامها شرعاً. فأقدم بعض النصارى واختطفوها بينما كانت متوجهة الى دار الحكومة، واعتدوا على المسلمين الذين كانوا يرافقونها، وأخفوها أولاً بالقنصلية الأمريكية، ثم نقلوها إلى أحد بيوت زعمائهم. ولما علم المسلمون بذلك اجتاحتهم ثورة الغضب، وتجمعوا في دار الحكومة، وطلبوا البحث عن البنت، وانقاذها من قبضة مختطفيها. فوعدهم الوالي باتخاذ الاجراءات الضرورية. ولما رأى المسلمون فشل الحكومة في بحثها، عادوا للتجمع من جديد في اليوم الثاني - في أحد الجوامع المساجد -. وهاجموا الحكومة في كلماتهم. وبينما المسلمون في هياجهم، وصل كل من قنصل فرنسا وقنصل ألمانيا اللذين دخلا المسجد، فازداد الهياج بسبب ما أشيع من اخفاء البنت في بيت قنصل ألمانيا، ووصلت ثورة الهياج زروتها عندما هاجم المتجمعون القنصلين وقتلوهما.

ولما وصل خبر هذه الحادثة إلى الدول الأوروبية، سارع وزراء خارجيتها لتبادل الاتصالات اللاسلكية - والاتفاق على سبب للتدخل. واجتمع وزير خارجية روسيا

(الأمير غورتشاكوف)[1] ووزير النمسا (أندراسي) بالأمير بسمارك - بمدينة برلين -. وناقشوا الموقف يومي ١١ و ١٢ أيار - مايو -. واتفقوا يوم ١٣ منه على توجيه مذكرة الى السلطان العثماني **(عرفت باسم لائحة برلين)**. ووافقت عليها كل من ايطاليا وفرنسا. وتضمنت الطلب الى السلطان العثماني تنفيذ ما جاء في المرسوم الذي أصدره السلطان يوم ١٢ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٧٥ م.

وتعيين مجلس دولي لمراقبة تنفيذه، وإجراء كل ما فيه إصلاح حال المسيحيين في هذه الولايات. وأن تبرم الدولة العثمانية مع الثوار هدنة لمدة شهرين أو ستة أسابيع على الأقل للوصول إلى اتفاق يرضى به الثائرون ويقبلونه. وأنه إذا لم تتفق الدولة العثمانية مع الثائرين خلال فترة الهدنة، تكون الدول الموقعة على هذه اللائحة مضطرة لاستخدام القوة لارغام الدولة العثمانية على تنفيذ ما تتضمنه هذه اللائحة. ورفضت الدولة العثمانية هذه اللائحة، غير أنها كانت ملزمة في الوقت ذاته على اتخاذ ما هو ضروري لمجابهة (ثورة البلغار). فالمعروف أن عدداً كبيراً من أمراء الروس، وكبار العائلة المالكة الروسية، كانوا قد شكلوا عدداً من الجمعيات لنشر النفوذ الروسي بين الطوائف التي تنتسب الى العرق السلافي (الصقالبة).

وقد بذلت هذه الجمعيات جهوداً كبيرة لإثارة (البوسنة والهرسك) وكان لها عدة فروع في بلاد البلغار، عملت على توزيع المال والسلاح سراً على المسيحيين من سكانها، وحرضتهم على الثورة والعصيان ضد الدولة العثمانية، وطلب الاستقلال. كما نظمت مركزاً لها في عاصمة النمسا (ڤيينا). وكانت تلك الجمعيات الروسية ترسل من هذا المركز الأسلحة والأموال للثوار - الأخوة السلاف - عن طريق رومانيا. وكانت النمسا على علم بهذه الأعمال، إلا أنها كانت تتجاهلها - بل تشجعها ضمناً - لتعمل على استثمار نتائجها أيضاً.

---

(١) الأمير غورتشاكوف: (PRINCE GORTCHAKOV ALEXANDRE) ديبلوماسي روسي (١٧٩٨ - ١٨٨٣ م) أصبح وزيراً للخارجية الروسية سنة ١٨٥٦ م وبقي في منصبه هذا حتى سنة ١٨٨٢ م. وهو الذي تمكن من تصحيح علاقات بلاده مع أوروبا بعد حرب القرم.

كانت الدولة العثمانية قد سمحت لبعض الجراكسة المسلمين والذين هربوا من حكم الروسيا التي احتلت بلادهم، بالإقامة في بلغاريا والاستيطان فيها. وأفاد المحرضون على الثورة من هذا الاجراء فأشاعوا بأن الدولة العثمانية تريد إقطاع أراضي بلغاريا لهؤلاء الجراكسة وأن تحرم المسيحيين منها. فظهرت أعمال تمرد وعصيان متفرقة في شهري أيلول - وتشرين الأول (سبتمبر واكتوبر) سنة ١٨٧٥ م. واستطاعت الدولة العثمانية القضاء على أعمال التمرد هذه بسرعة، ثم أرسلت عدة ألوية من قوات الجيش الشعبي غير النظامية (الباشبوزوق) منعاً لعودة الثائرين إلى العصيان. وسرعان ما توافد قادة التنظيمات الثورية من الخارج، ووصلوا الى بلغاريا، في أوائل شهر نيسان - ابريل - سنة ١٨٧٦ م. وعقدوا اجتماعاً ضخماً ضم أعداداً كبيرة من هؤلاء المحرضين على التمرد، وفيهم مندوبون عن اللجان المركـزيـة في ڤيينـا وبخارسـت - عـاصمـة رومانيا - التي كانت تابعة للدولة العثمانية. وقرروا بالاجماع المباشرة فوراً بإعلان الثورة، بعد أن وعدتهم روسيا بدعمهم بالجيوش إذا ما انتصرت عليهم جيوش الدولة العثمانية، وأن تدفع لهم أيضاً قيمة ما تدمره الثورة من مساكنهم ومزارعهم. وأن تبدأ الثورة بذبح المسلمين، وايقاد الحرائق في مائة موضع في مدينة أدرنة، وفي ستين موضعاً من مدينة فيليبه، ثم يقوم ثلاثة آلاف ثائر بالهجوم على مدينة (بازارجق). وباشرت قوات الثورة البلغارية أعمالها القتالية في أول أيار - مايو - سنة ١٨٧٦ م. فتعرضت أعداد كبيرة من المسلمين في القرى للقتل، بسبب تجردهم من السلاح، وعدم تمكنهم من مجابهة العدوان بالعدوان. وأسرع الوالي بطلب الدعم من العاصمة - الآستانة - بعد أن أخذ نطاق الثورة بالاتساع شيئاً فشيئاً. كما وزع كميات من الأسلحة على المسلمين، ونظمهم للعمل في تشكيلات قتالية احتياطية. واستطاع قمع الثورة بعد أن وصلته الامدادات وقوات الدعم التي ضمت ألوية من القوات النظامية ومن الجيش الشعبي غير النظامي. وتم استخدام الشدة في انزال العقاب بمن ألقي عليه القبض من المجرمين. وعملت الدول العظمى على استثارة الرأي العام في بلادها بما نشرته من معلومات عن أعمال (البرابرة المتوحشين المسلمين) ضد (البلغار المسيحيين). وتحدث بعض وزراء هذه الدول في مجالس نوابهم بما يمس من كرامة الدولة العثمانية الإسلامية،

وخاصة زعيم حزب الأحرار البريطاني (غلادستون)[1] الذي ألقى خطاباً تحريضياً مثيراً، وألف الرسائل المطولة طعناً على الدولة العثمانية ناسباً إليها ما لم يسمع بمثله في التاريخ من الفضائع والأعمال الشريرة، واهتاج الرأي العام الأوروبي لهذه التخرصات والاتهامات التي لم تتعرض أبداً لما قام به البلغاريون من جرائم ضد المسلمين.ـ وأرسل وزير خارجية انكلترا (دربي)[2] رسالة الى سفيره في الاستانة بتاريخ ١٨ ـ أيلول سبتمبر ـ سنة ١٨٧٦ م، ضمنها خلاصة تقرير كان قد تلقاه من سكرتير سفارة انكلترا بالآستانة. ـ المستر بارنغ ـ والذي كلف بإعداد تقرير عما نسب للمسلمين. وأصدر (دربي) أمره الى سفيره بالآستانة بطلب مقابلة السلطان. ولوم الدولة العثمانية لما نسبه الأجانب إليها من التقصير. وأن يطلب الى السلطان ـ باسم ملكة بريطانيا العظمى ـ التعويض على الثائرين. وإعادة بناء ما تهدم من الكنائس والبيوت على نفقة الدولة العثمانية. وتقديم المساعدة الى الصربيين المسيحيين ـ الذين اشتد بهم الفقر والبؤس ـ للعودة الى أعمالهم الطبيعية، وانزال العقاب بالمسؤولين من رجال الدولة والقادة العثمانيين الذين أشرفوا على ارتكاب الأعمال (الفضيعة). ومن ثم إسناد إدارة هذه البلاد لحاكم ـ وال ـ عادل، تتوافر له الهمة العالية ـ بشرط أن يكون مسيحياً. وتعيين مستشارين من المسيحيين إذا ما تم تعيين وال مسلم حتى يتمكن النصارى من منح ثقتهم للحكم.

ولكن إذا كان تحرك بريطانيا قد جرى عبر القنوات الديبلوماسية،

---

(١) غلادستون: (GLADSTONE WILLIAM EWART) رجل دولة انكليزي. من مواليد ليفربول (١٨٠٩ ـ ١٨٩٨ م) عمل زعيماً لحزب الليبيراليين ـ العمل، وشغل منصب رئيس وزراء بريطانيا أربع مرات. وعمل خلال فترة حكمه على دعم التجارة الحرة في العالم.

(٢) دربي: (EDWARD GEOFFROY-LORD DERBY) رجل دولة انكليزي (١٧٩٩ ـ ١٨٦٩ م) كان زعيماً لحزب التوري TORY ـ الذي تحول الى حزب المحافظين. وشغل منصب رئيس وزراء بريطانيا، وكان صديقاً لفرنسا فعمل على إقامة علاقات طيبة معها. وكذلك ابنه ادوارد: (YELNATS HHTIMS YRNEH DRAWDE الذي اشتهر أيضاً باسم لورد ستانلي. وكان بدوره رجل دولة. وعمل وزيراً للخارجية البريطانية (١٨٢٦ ـ ١٨٩٣ م) ومن أشهر أعماله فرض هيمنه بريطانيا على قناة السويس. والحصول على القسط الأكبر من أسهمها.

وبالاتصال المباشر مع الدولة العثمانية، فإن تحرك روسيا قد أخذ بنهج آخر تم تحديده مع زعماء الثورة الصربية. فأوعزت روسيا إلى أمراء الصرب والجبل الأسود بإعلان الحرب على الدولة العثمانية.

وأرسلت أحد كبار قادتها واسمه (تشرنايف) كان قد اكتسب شهرته في حروبه ضد المسلمين، وفتح مدينة (طشقند)★ وكلفته بقيادة الجيوش الصربية، كما أرسلت معه عدداً كبيراً من القادة والضباط الروس - بعد فصلهم مؤقتاً عن الخدمة في الجيوش الروسية العاملة - للالتحاق بالجيش الصربي والخدمة فيه. وشرع أمير الصرب وأمير الجبل الأسود باجراء الاستعدادات للحرب، والحصول على المدافع والأسلحة والذخائر، وجمع الجيوش وتدريبها وتنظيمها. فردت الدولة العثمانية على ذلك بأن حشدت جيشاً من أربعين ألف مقاتل بمدينة (نيش) لصد الصربيين فيما إذا عبرت قواتهم الحدود. ثم أرسل السلطان العثماني رسالتين إلى أميري الصرب والجبل الأسود (في ٨ حزيران - يونيو - سنة ١٨٧٦ م) للاعلام عن سبب جمع هذه الجيوش. فجاء الرد إلى السلطان بأن ذلك هو لمنع عدوان قبائل الأرناؤوط - الألبان - على الحدود، والمحافظة على الأمن الداخلي. وكذلك لمجابهة الحشد الذي قامت به الدولة العثمانية على حدود إمارتيهما. ولم تتأخر الإمارتان عن اصطناع السبب المباشر للحرب - وقد أكملتا استعداداتهما - فأرسل أمير الصرب - الأمير ميلان - رسالة إلى الدولة العثمانية طلب فيها تكليفه وجيوشه بقمع الثورة في أقليمي البوسنة والهرسك، وسحب القوات العثمانية منهما باعتبار أن وجود هذه القوات في الاقليمين المذكورين يهدد أمن بلاده. أما أمير الجبل - نيقولا - فقد طلب الى الدولة العثمانية أن تتنازل له عن قسم من أراضي إقليم الهرسك -. ورفضت الدولة العثمانية هذه الطلبات وهي مدركة بأنها ليست إلا حجة للبدء بالحرب. فقامت الجيوش البلغارية - الصربية - باجتياز الحدود - بقيادة الجنرال تشرنايف - في الأول من تموز - يوليو - سنة ١٨٧٦ م.

(★) طشقند: (TACHKENT) كانت حاضرة الإسلام لاقليم ما وراء النهر. وبها آثار إسلامية عظيمة. احتلها تشرنايف والقوات الروسية سنة ١٨٦٥ م. وضمها الى روسيا وهي اليوم عاصمة جمهورية ازبكستان (UZBEKISTAN) السوفيتية في أواسط آسيا.

وتبعتها جيوش الجبل الأسود. ولم تحاول الدول العظمى التدخل لايقاف هذا العدوان السافر على الدولة العثمانية، بل أرجأت تدخلها إلى وقت لاحق، ومكثت تتابع الموقف على أمل أن ينتصر الثوار الصربيون وعندها تقوم هذه الدول بدعم طلباتهم. أما إذا انتصر العثمانيون، فإن باستطاعة هذه الدول التدخل لارغام الدولة العثمانية على عدم انزال العقاب بالثوار، وحماية بلاد الصرب وأهلها.

بقيت الحرب على جبهة الجبل الأسود محدودة للغاية، ولم تتجاوز حدود الاشتباكات، بسبب صعوبة التحرك في تلك المناطق الوعرة، وضيق المسالك، مما جعل من العسير زج قوات ضخمة. فاقتصرت الأعمال القتالية على اشتباكات بين وحدات صغرى، يتناوب الطرفان كسب الظفر فيها. ولم تتمكن القوات العثمانية من مطاردة الثوار عبر المفاوز الخطرة والمجهولة، كما لم تتمكن قوات الجبل الأسود من اختراق نطاق جيوش العثمانيين التي طوقت بلادهم من كافة الجهات. وهذا ما أدى الى حرمان الصربيين من مساعدة مقاتلي الجبل الأسود ودعمهم. أما بالنسبة للقتال على جبهة الصرب، فقد ارتكب الجنرال تشرنايف خطيئة فادحة عندما قسم جيشه إلى أربع مجموعات قتالية لاختراق النقطة الوحيدة - الاستراتيجية - التي تصل بين اقليمي البوسنة والهرسك، والتي لو أمكن له ضمان السيطرة عليها. تحقيق الاتصال مع قوات هذين الاقليمين ومع قوات الجبل الأسود. وكان من نتيجة هذه الخطيئة - التي نصحه قادته بتجنبها وزج قواته جميعها دفعة واحدة لبلوغ الهدف. أن تمكنت القوات العثمانية من احباط هجوم الفرق الصربية الأربعة وتمزيقها، ولم يتمكن تشرنايف بالتالي من الوصول إلى الطريق المؤدية الى عاصمة بلغاريا - صوفيا -. كما أن الحزم والاقدام الذي أظهره المقاتلون العثمانيون والمصريون وسواهم، كعهدهم، أحبط إرادة قتال الصربيين، وأذهلهم، فلم يقدموا لجيش تشرنايف ما كان يتوقعه من الدعم والمساعدة.

وهكذا لم تمض على بداية القتال أكثر من عشرة أيام، حتى لاذت القوات الصربية بالفرار، وخرج أمين سر الجيش العثماني - عبد الكريم باشا - والغازي قائد الجيش - عثمان باشا - بنصر مؤزر كلّل هامات المجاهدين المسلمين. قرر أمين سر الجيش عبد الكريم باشا استثمار هذا النصر، والعمل على فتح عاصمة بلاد الصرب - بلغراد -.

ولكن كان لا بد له قبل كل شيء احتلال مدينتي (الكسيناس)★ و(دليغراد)★★ الواقعتين على طريق العاصمة، وعزل الفرقة التي كان يتولى قيادتها (تشرنايف) عن الفرقة الثانية التي كانت معسكرة بمدينة (زايتسار)[1] وقطع كل اتصال بينهما، وكان ذلك يتطلب بالتالي احتلال مدينة (نياشيواز)[2]. فأصدر عبد الكريم باشا إلى قوتين من قواته بالتوجه من جهتين مختلفتين (ضربة متلاقية) وفتح نياشيواز بعد أن تلتقي القوتان وتحكمان الحصار حول الهدف. وجرت معارك طاحنة دوت أصداؤها بعنف في العالم الغربي - وفي الدولة العثمانية بداهة - وتمكنت القوتان من فتح (نياشيواز) في يوم ٣ - آب - أغسطس - سنة ١٨٧٦ م. وعمل - عبد الكريم باشا بعد هذا النصر على إعادة تنظيم قواته، ومنحها فترة قصيرة للراحة، ثم استأنف الأعمال القتالية بعنف وقوة يوم ٢٠ - آب - أغسطس -. ودارت معارك طاحنة خلال أربعة أيام متوالية لم تتمكن خلالها القوات العثمانية من انتزاع النصر، وفتح مدينة (الكسيناس). فعقد مؤتمراً للقادة، فتقرر عدم إضاعة الوقت في الصدام مع هذه المدينة الحصينة ومدينة (دليغراد). والعمل على نقل القوات بصورة سرية عبر نهر (مورافا) الى الضفة اليسرى، والانقضاض على بلغراد بهجوم مباغت.

وقامت القوات العثمانية بتنفيذ مناورة العبور بكفاءة عالية وفي إطار من السرية المحكمة ما بين يوم ٢٥ ويوم ٢٩ - آب - أغسطس -. فيما كانت القوة المكلفة بتغطية العملية تشتبك مع القوات الصربية بعنف وضراوة طوال أيام العبور الأربعة، وبوغتت القوات الصربية عندما وجدت أمامها الفراغ، ولم تجد أثراً للقوات العثمانية، فأسرعت بالعبور خلف القوات العثمانية التي كانت تتوقع مثل هذا الاجراء، فنظمت قواتها للمعركة التي تم اختيار ميدانها بكفاءة عالية، وجرى اللقاء في اليوم الأول من

(★) الكسيناس: (ALEXSINAC) مدينة تقع إلى الشمال الغربي من مدينة نيش - والى الشرق من نهر مورافا.

(★★) دليغراد: (DELICRAD) مدينة تقع إلى الشمال الغربي من مدينة الكسيناس - بالقرب من نهر مورافا.

(١) زايتسار: (ZAJEGAR) مدينة تقع الى الشمال الشرقي من مدينة نيش على نهر بيلي. تيموك: (BELI TIMOK).

(٢) نياشيواز: (KNJAZEVAC) مدينة تقع بين نيش وزايتسار.

أيلول ـ سبتمبر ـ وأفادت القوات العثمانية من تفوقها بالمدفعية، فمزقت قوات الصربيين، وهربت كثير من ألوية الصربيين بدون أن تضطر لاطلاق طلقة واحدة.

وأصبح الطريق الى ـ بلغراد ـ مفتوحاً وخالياً من كل عائق. وبينما كان قائد الجيش عبد الكريم باشا يستعد لاقتحام عاصمة الصرب ـ في مساء يوم المعركة ذاته ـ وصله أمر من الأستانة بايقاف الأعمال القتالية حتى إشعار آخر، وعدم دخول العاصمة ـ بلغراد ـ.

كان أمير الصرب ـ ميلان ـ قد أدرك حتى قبل وقوع المعارك الأخيرة ـ أن نتيجة هذه الحرب لن تكون في مصلحة بلاده ـ عسكرياً ـ فطلب الى قناصل الدول المعتمدين في إمارته يوم ٢٤ ـ آب ـ أغسطس ـ سنة ١٨٧٦ م الاتصال بدولهم للوساطة بينه وبين الدولة العثمانية ـ منعاً لسفك الدماء. وأسرعت الدول العظمى ـ كعادتها ـ لتلبية طلب أمير الصرب، واتصلت بالسلطان العثماني الذي تمهل في إعطاء الرد إلى أن تمكنت قوات المسلمين من الوصول الى قرب بلغراد ـ فأصدر أمره السري إلى قائده ـ عبد الكريم باشا بايقاف القتال. ثم أبلغ سفراء الدول العظمى يوم ١٤ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ بأنه لا يقبل الصلح مع أمير الصرب إلا ببعض الشروط منها: أولاً ـ أن يحضر أمير الصرب الى عاصمة الدولة العثمانية ليعلن خضوعه للسلطان العثماني ويؤكد التزامه بواجبات التبعية للدولة العثمانية. ثانياً ـ قيام القوات العثمانية بإعادة احتلال القلاع الأربع التي أقرت الدول العظمى بحق الدولة العثمانية في احتلالها وإقامة حاميات فيها. ثالثاً ـ إلغاء نظام الاحتياط في بلاد الصرب، وأن لا يزيد عدد مقاتلي الجيش الصربي على عشرة آلاف مقاتل وبطاريتي مدفعية، لأن مثل هذه القوة كافية لحفظ الأمن الداخلي.

لقد كان من المتوقع أن ترفض الدول العظمى ـ الصليبية ـ شروط الدولة العثمانية، غير أنه لم يكن من المتوقع أن تتقدم هذه الدول بشروط جديدة مضادة، فقد أعلنت هذه الدول رفضها لشروط الدولة العثمانية، واعتبرتها (مجحفة بامتيازات الصرب اجحافاً كلياً). وزادت على ما كانت قد اقترحته بخصوص الصرب، طلبات أخرى، لمصحلة البوسنة والهرسك والبلغار، وهي الولايات

التي كانت أخمدت ثورتها منذ مدة. وعادت الدول الست الموقعة على معاهدة سنة ١٨٥٦، والتي التزمت بالمحافظة على الدولة العثمانية ووحدتها، فاتفقت على ارسال مذكرة جديدة للسلطان العثماني. وعمل وزير الخارجية البريطاني (اللورد دربي) الى سفيره في الأستانة رسالة الى السلطان، فقام السفير بتسليمها الى السلطان، يوم ٢٥ - أيلول - سبتمبر - وتضمنت فيما تضمنته ما يلي: « إن طلبات الدولة العثمانية هي طلبات لا يمكن قبولها أبداً. وترغب الدول العظمى إرجاع حالة الصرب والجبل الأسود إلى ما كانت عليه قبل الحرب. وأن توقع الدولة العثمانية مع الدول الست اتفاقاً بتنظيم إدارة وطنية مستقلة في البوسنة والهرسك، حتى يكون للمواطنين حق مراقبة أعمال موظفي الدولة وعمالها، وكذلك في بلاد البلغار، وإيقاف الحرب فوراً مع الصرب ».

اجتمع مجلس الوزراء العثماني وبحث في هذه الطلبات على ضوء المواقف السلبية التي اتخذتها الدول عندما شرعت الصرب والجبل الأسود بالعدوان، وعلى ضوء الانتصارات التي حققتها القوات العثمانية ودفعت ثمنها دماً غزيراً وتضحيات ضخمة حفظاً لكرامة الدولة وشرفها. وأجاب السلطان العثماني على هذه المذكرة السياسية: « **بأنه ما من سبب يدعو لإعطاء هذه الولايات امتيازات إدارية. وبما أن مجلس المبعوثان - النواب - سيشكل قريباً، وفيه مندوبون منتخبون من جميع الولايات بدون استثناء، فإن الدولة العثمانية لا ترى ضرورة لابرام اتفاق جديد مع الدول بهذا الخصوص** ». ولم يتعرض الرد لمسألة الهدنة.

فلما رفضت الدول العظمى هذه المذكرة، أوعز السلطان العثماني إلى وزير الحربية - عبد الكريم باشا - باستئناف الحرب. فعمل هذا على نقل الفرقة التي كانت معسكرة في (نيش) وزجها في القتال ضد قوات الجنرال الروسي تشرنايف التي كانت معسكرة في مدينة (جونيس). ودارت معركة ضارية يوم ٢٩ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٧٦ م. وأنزل الله نصره على المسلمين، وانهزم الصربيون وأنصارهم، وانسحبوا من هذه المدينة ومن مدينة (دليغراد) وتقدمت القوات الإسلامية الظافرة الى عاصمة بلاد الصرب - بلغراد -.

لم تكن روسيا تتوقع ـ على ما يظهر ـ أن تتعرض القوات الصربية لمثل هذه الهزيمة المدمرة. فأسرع وزير خارجية روسيا (غورشاكوف) وأرسل الى سفيره في الآستانة (الجنرال اغناتيف) رسالة برقية في مساء يوم ٣٠ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ أعلمه فيها بالاتفاق مع بقية الدول التوجه فوراً الى السلطان العثماني بطلب ايقاف الحرب، وعقد هدنة مع الصرب والجبل الأسود لمدة ستة أسابيع أو شهرين. وأنه إذا لم يجب السلطان على هذا الطلب خلال مهلة ثمانية وأربعين ساعة، فعليه هو وجميع موظفي السفارة الانسحاب من الأستانة، وقطع العلاقات مع الدولة العثمانية، ولكن السلطان وافق على هذا الطلب حتى لا يزيد من تعقيد الأمور. ومنح المحاربين هدنة لمدة شهرين.

تقدم وزير خارجية انكلترا يوم ٥ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٨٧٦ م، بعرض على الدول الست التي انتحلت لنفسها حق التدخل في شؤون الدولة العثمانية، لعقد مؤتمر في مدينة الأستانة لتسوية أمور مسيحيي الدولة بطريقة ثابتة تمنع وقوع الحرب بينها وبين روسيا، التي كانت قد أخذت بحشد جيوشها، واستعدت للحرب. فتجاهلت الدول الست هذا العرض ولم ترد عليه بصراحة خشية رفض أحد الطرفين لقرارات المؤتمر، فتضطر للعمل ضده على نحو ما حدث من قبل في حرب القرم سنة ١٨٥٦ م. ولكن تزايد الخطر، واقتراب شبح الحرب، لاسيما بعد أن ألقى قيصر روسيا خطاباً في مدينة موسكو (يوم ١٢ تشرين الثاني ـ نوفمبر). وأثنى فيه على شجاعة أهل الجبل الأسود وثبات الصربيين. وأتبعه في اليوم التالي بتوجيه إعلام الى الدول الست مفاده: **«بأن روسيا قد أمرت بجمع جيوشها على الحدود لحماية المسيحيين ببلاد الدولة العثمانية بأية طريقة كانت بعد أن وجدت أن الاتصالات السياسية قد فشلت في تحقيق هدفها».**

كل ذلك دفع الدول الست الى تلبية طلب انكلترا بعقد مؤتمر في الأستانة، وأرسلت كل دولة مندوباً أو مندوبين عنها. وأرسلت انكلترا اللورد سالسبوري، وكلفته بأن يمر في طريقه على باريس وبرلين وڤيينا وروما ليستطلع آراء وزراء خارجيتها قبل انعقاد مؤتمر الأستانة، واتخاذ موقف موحد.

ولما وصل المندوبون إلى الأستانة عقدوا اجتماعات تمهيدية من يوم ١١ حتى يوم ١٧ كانون الأول ـ ديسمبر ـ للاتفاق على الطلبات قبل عرضها بصورة رسمية على المؤتمر، وقد عقدت هذه الاجتماعات في دار السفارة الروسية، ولم يدع لحضورها مندوب عن الدولة العثمانية، مما أبرز انحياز هذه الدول إلى جانب روسيا.

وقرر المندوبون تقسيم بلاد بلغاريا الى ولايتين يكون ولاتها من المسيحيين الأجانب أو التابعين للدولة العثمانية. وأن لا تحتل القوات العثمانية إلا القلاع وبعض المدن الكبيرة، وأن تشكل من المسيحيين قوات مسلحة للمحافظة على الأمن ـ شرطة ـ وأن يكون ضباطها من المسلمين والمسيحيين الذين تعينهم الدولة. وأن تشكل لجنة دولية لمدة سنة مهمتها مراقبة تنفيذ الإصلاحات التي وردت في (**لائحة الكونت أندراسي**). وأن تمنح هذه الامتيازات إلى ولايتي ـ البوسنة والهرسك ـ وأن يشترط في الصلح الذي يعقد مع الصرب والجبل الأسود أن تتنازل لهما الدولة عن بعض الأراضي. وأخيراً إذا لم تقبل الدولة هذه الاقتراحات ـ والتي كان واضحاً أنه من المحال على الدولة العثمانية قبولها ـ فإن جميع أعضاء المؤتمر ينسحبون من الأستانة ويقطعون علاقات بلادهم الديبلوماسية مع الدولة العثمانية، ويحتفظون ـ لبلادهم بحرية اتخاذ الاجراءات لاكراه الدولة العثمانية وارغامها على قبول هذه الاقتراحات.

اجتمع المؤتمر بصفة رسمية في سرايا البحرية يوم ٢٣ كانون الأول ـ ديسمبر ـ سنة ١٨٧٦ م. وانتخب وزير الخارجية العثماني ـ صفوت باشا ـ رئيساً للمؤتمر بصفته وزير خارجية الدولة المضيفة للمؤتمر على أرضها. وتم إبلاغ ما تم الاتفاق عليه. وانفضّ الاجتماع بانتظار ردّ الدولة العثمانية.

جرى في هذا اليوم ذاته اطلاق المدافع من جميع القلاع والمراكب ايذاناً باعلان الدستور التأسيسي الذي ساوى بين جميع رعايا الدولة. وبعد أن عقد المجلس التأسيسي عدة جلسات، عملت الدولة على جمع مجلس عام ضم كبار رجال الدولة وأعيانها ورؤساء الطوائف الدينية في يوم ١٨ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٨٧٧ م. وعرضت

عليهم اقتراحات مندوبي الدول الست، فأعلن الجميع رفضها، **ووقف بطريرك الأرمن وحاخام اليهود فكانا من أشد المعارضين في قبولها، وقالا بأن جميع أبناء طوائفهم مستعدون للدفاع عن شرف الدولة العثمانية - العليا - واستقلالها،** كمثل استعداد المسلمين لذلك، حيث تساوى العثمانيون أمام القانون، طبقاً للدستور التأسيسي. وكان عدد حضور المؤتمر مائتي مندوب، أعلنوا جميعاً وجوب الاستعداد للحرب، وخوضها، دفاعاً عن شرف الدولة وكرامتها.

اجتمع المؤتمر الدولي بعد ذلك بيومين (يوم ٢٠ كانون الثاني - يناير) وتلا صفوت باشا على المندوبين ما قررته الجمعية العمومية يوم ١٨ كانون الثاني - يناير -. ثم قال لهم: «بأن الدولة العثمانية مستعدة لقبول تشكيل مجالس نيابية انتخابية في البوسنة والهرسك والبلغار، يكون انتخاب أعضائها لمدة سنة فقط، ونصف أعضائها من المسلمين والنصف الآخر من المسيحيين، وأنها مصرة على رفض اللجان المختلطة كل الرفض، لأن ذلك يدل على عدم ثقة الدول بوعود جلالة السلطان. وهي مصرة أيضاً على عدم إعطاء الصرب والجبل الأسود شيئاً من أراضيها».

تحدث بعدئذ بعض أعضاء المؤتمر الدولي، فوجهوا تهديدهم للدولة العثمانية، ثم انفضّ المؤتمر، وعاد أعضاء المؤتمر للاجتماع في اليوم التالي - بدون حضور مندوبي الدولة العثمانية - ووقعوا على محضر أعمال المؤتمر. وسافر المندوبون والسفراء يوم ٢٣ كانون الثاني - يناير - ايذاناً بقطع العلاقات مع الدولة العثمانية، وبدون أن يقابلوا جلالة السلطان. وأخذ كل من الطرفين العثماني - والروسي - بالاستعداد للحرب.

عادت الدول الصليبية فشكلت جبهة متماسكة ضد الدولة العثمانية الإسلامية، ولم يشذ عن هذا الموقف إلا بلاد المجر التي بقي أهلها هم الأمة المسيحية الوحيدة الوفية للدولة التي حكمتها قروناً متتالية، فوقفت الى جانبها في هذه الفترة الصعبة حيث تألبت جميع الدول المسيحية ضدها. وكان ذلك اعترافاً بجميل الدولة العثمانية التي وقفت إلى جانب الشعب المجري عندما أعلن ثورته سنة ١٨٤٨ م. وعملت على حماية قادة الثورة الذين لجؤوا اليها، وامتنعت عن تسليمهم إلى النمسا

والروسيا رغماً عن تهديداتهم. ولولا ذلك لأعدم جميع زعماء المجر، بينما عملت الروسيا على مساعدة النمسا بقواتها لقمع الثورة وإذلال الأمة المجرية، بعد أن كادت تفوز بالنجاح وتتمتع بالحرية، وتحقق امنيتها بالانفصال عن النمسا. فلما جهرت الروسيا بالعداء للدولة العثمانية ـ خلال انعقاد مؤتمر الآستانة ـ اجتمع طلاب المدارس العليا في بودابست عاصمة المجر، وجرى البحث عن وسيلة للاعراب عن ولائهم للدولة العثمانية، فقرروا إرسال وفد من اثني عشر طالباً منهم، ليقدم سيفاً ثميناً للقائد العام للجيوش التركية ـ عبد الكريم باشا ـ. وجاء الوفد إلى الأستانة، في أوائل كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٨٧٧ م. وطلب مقابلة القائد العام. فلما قابلوه ألقى أحدهم خطاباً ذكر فيه ما للدولة العثمانية من المواقف المشرفة تجاه بلادهم، وحمايتها لزعماء حريتها، وتمنى له وللدولة العثمانية النصر على الروس أعداء الحرية، ومدمريها في بلاد لهستان (بولونيا) والمجر، ثم قدم له السيف. فقبل عبد الكريم باشا السيف شاكراً، وكان وزير الخارجية العثماني ـصفوت باشا ـ حاضراً هذه المقابلة، فارتجل كلمة جاء فيها: «**الاشادة بارتباط الأمتين العثمانية والمجرية عبر قرون طويلة، والأسف لانفصال المجر عن الدولة العثمانية نتيجة المؤامرات الأجنبية ـ وقال في ختام كلمته ـ بأن انفصال الولايات المسيحية عن الدولة العثمانية ـ الواحدة بعد الأخرى ـ لم يكن إلا نتيجة لحسن معاملة الدولة للسكان المسيحيين، وعدم إرغامهم منذ البداية على اعتناق الدين الإسلامي ـ وترك الحرية الدينية لهم؛ والسماح لهم بحكم أنفسهم كمثل عادات أجدادهم الأقدمين في الحكم**».

عمل وزير الخارجية الروسية بعد فشل مؤتمر الأستانة، على توجيه مذكرة الى سفراء الروسيا في فرنسا وانكلترا والنمسا وألمانيا وايطاليا، (يوم ٣١ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٨٧٧ م) تضمنت شرحاً لما قامت به الدولة العثمانية من رفض لقرار المؤتمر، وطلب الى سفرائه استطلاع موقف الدول التي يعمل فيها هؤلاء السفراء عما سيتخذونه من الاجراءات ضد الدولة العثمانية، حتى يكون عملهم متوافقاً مع ما سيتخذه سيد روسيا ـ الامبراطور من تدابير لحماية المسيحيين، ولو اضطر لاستخدام القوة.

تابعت الدولة العثمانية تحركها السياسي - الديبلوماسي - فوجه وزير الخارجية - صفوت باشا - مذكرة إلى سفراء الدولة في الدول العظمى، يوم ٢٥ كانون الثاني - يناير - « ذكر فيها ما قام به أعضاء المؤتمر من عقد عدة جلسات تمهيدية بدون حضور مندوبي الدولة العثمانية، واتفاق هؤلاء المندوبين على ما يجب عرضه على السلطان العثماني قبل انعقاد المؤتمر بصفة رسمية. حتى كأن المؤتمر لم يعقد إلا لفرض طلبات متفق عليها من قبل، والطلب إلى الدولة العثمانية تنفيذها.

ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية، ولن يكون باستطاعتها، على تنفيذ شيء من هذه الاقتراحات المزرية بشرفها والمحطة من قدرها أمام أمتها ». وطلب صفوت باشا الى سفراء الدولة العثمانية تسليم صورة هذه المذكرة الى الدول التي يعملون فيها. وأثناء ذلك، **أبرمت الدولة العثمانية صلحاً مع إمارة الصرب على أساس جلاء القوات العثمانية عن بلاد الصرب. وإعادة هذه البلاد لمثل ما كانت عليه قبل الحرب، بشرط أن لا تعمل الصرب على بناء قلاع جديدة. وأن يرفع عليها العلم العثماني بجوار العلم الصربي، تعبيراً عن الاعتراف بسيادة الدولة العثمانية. وأما الجبل الأسود، فلم يتم عقد صلح معه بسبب طلبه أن تتنازل له الدولة العثمانية عن بعض الأراضي بحيث يصير له ميناء على البحر الأدرياتيكي، بل اكتفت الدولة بتمديد أجل الهدنة معه.**

ووقفت الدول العظمى وهي في حالة مربكة أمام هذه التطورات، وامتنعت عن الرد على المذكرة الروسية، مما خلق جواً من الارتباك في روسيا ذاتها التي باتت تخشى من ضياع فرصة طالما بذلت الكثير من الجهود لاعدادها، وبالاضافة الى ذلك فإن الصلح مع الصرب، واحتمال عقد صلح مماثل مع الجبل الأسود، هو مما سيحرم روسيا من حرية العمل العسكري ومن التدخل. فأسرع وزير الخارجية الروسي - غورتشاكوف - وأرسل الى سفيره في لندن مذكرة يوم ١١ - آذار - مارس - سنة ١٨٧٧ م. ضمنها لائحة لاطلاع الحكومة البريطانية عليها، حتى إذا ما وافقت عليها جرى عرضها على باقي سفراء الدول بلندن. وإذا حازت لديهم قبولاً، يصير التوقيع عليها منهم، وإرسالها للسلطان العثماني للعمل بها، وإلا فإن هذه الدول تصبح حرة

لاتخاذ ما تراه مناسباً لضمان حماية رعايا الدولة العثمانية من المسيحيين. ووافقت انكلترا على اللائحة موافقة مبدئية، **ثم اجتمع السفراء يوم ٣٠ ـ آذار ـ مارس ـ في وزارة الخارجية في لندن ـ ما عدا سفير الدولة العثمانية ذات الشأن ـ ووقعوا هذه اللائحة، وأرسلوها الى السلطان العثماني ـ وكان مما تضمنته:** « إن الدول التي اتفقت على إجراء الصلح في الشرق، واشتركت في مؤتمر الأستانة، تعترف أن أضمن الوسائل للحصول على هذه الغاية التي وطنت نفسها عليها هو المحافظة على الاتفاق الذي تم بينها، **ويتطلب هذا الاتفاق بالضرورة تحقيق الفائدة التي قصدوها لتحسين أحوال النصارى سكان الممالك العثمانية.** واجراء الاصلاح في البوسنة والهرسك والبلغار الذي قبله الباب العالي ـ السلطان العثماني ـ واشترط أن يجريه هو فعلاً. وقد أخذت الدول علماً باجراء الصلح مع الصرب. أما بالنسبة للجبل الأسود فإن الدول ترى أن تعيين الحدود وضمان حرية السفر هو أمر مرغوب لاحكام الاتفاق والمحافظة عليه، كما ترى أن هذا الاتفاق الذي تم أو الذي سيتم بين الدولة العثمانية وهاتين الولايتين هو وسيلة الصلح الذي هو غايتها وهدفها. ولهذا فانها تدعو السلطان العثماني لأحكامه وتأكيده **بأن يعيد قواته إلى ما كانت عليه في حالة السلم ـ باستثناء ما هو ضروري من القوات للمحافظة على الأمن والاستقرار.** وأن يسرع دونما تأخير لإجراء الإصلاح من أجل إعادة الطمأنينة لنفوس سكان الولايتين وغيرهما مما جرى بحث شروطه في المؤتمر. وتعترف الدول بأن السلطان العثماني كان قد صرح بأنه سيجري ما هو أكثر أهمية من هذه الاصلاحات. وهي تعلم أيضاً بأمر اللائحة التي نشرها السلطان العثماني في ١٣ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٧٦م وكذلك البيان الذي أصدره خلال مدة انعقاد المؤتمر بواسطة سفرائه. واستناداً لهذه النوايا الحسنة التي أبداها، وما يجنيه من الفوائد الظاهرة بإجراء هذه الاصلاحات حالاً، **فإن الدول تعتقد أن لديها أسباباً تحملها على أن ترجو بأن يستفيد السلطان العثماني من هذه الفترة الحاضرة فيبذل جهده لاتخاذ الوسائل التي يمكن لها تحسين أحوال النصارى وفقاً لما اتفقت عليه الدول لضمان الأمن والسلام بأوروبا.** فإذا ما أخذ بهذا المشروع، يكون معلوماً عنده أن شرفه ونفعه أيضاً يوجبان

المحافظة عليه بالوفاء والإخلاص والإنجاز. ومن رأي الدول والحالة هذه، **أن يقوم سفراء الدول بالأستانة بمراقبة الأعمال في الولايات لمتابعة ما تنجزه الدولة العثمانية من المواعيد.** فإذا خابت آمالها مرة أخرى ولم تتحسن حال رعية السلطان على وجه يمنع من إعادة الارتباكات التي تتعاقب في الشرق، وتكدر موارد السلم فيه، ترى من الصواب أن تعلن أن مثل هذه الأمور لا تناسب مصلحتها ومصلحة أوروبا عامة. **وهي تحتفظ لنفسها في مثل هذه الحال أن تنظر بالاتفاق في اتخاذ الوسائل التي تراها الأصلح لتأمين خير النصارى** والمحافظة على السلام بصورة عامة» حرر في لندن - ٣١ - آذار - مارس - ١٨٧٧ م (تواقيع مندوبي الدول الست).

ما إن وصلت هذه اللائحة إلى السلطان العثماني، وشاع خبرها بين العامة، حتى أيقن الجميع أن الحرب قد فرضت على الدولة العثمانية فرضاً، وأنه لم يعد هناك ثمة مجال لتجنبها أو تفاديها. فقد كان من المحال أن توافق عليها أية دولة تحترم كرامتها وتدافع عن وجودها على الخارطة السياسية للعالم. فأصدرت الدولة العثمانية نشرة إلى سفرائها لدى الدول الست لابلاغها برفض هذه اللائحة. وقد تضمنت النشرة ما يلي:

«استلم الباب العالي البروتوكول الذي تم التوقيع عليه في لندن بتاريخ ٣١ - آذار - مارس - سنة ١٨٧٧م. ووقعه وزير الخارجية البريطاني وسفراء ألمانيا والنمسا وفرنسا وايطاليا والروسيا، مع الاعلام الذي ألحقه به وزير الخارجية البريطانية وسفيري الروسيا وايطاليا. وشعر السلطان العثماني بالأسف العميق لدى مطالعته للبروتوكول المشار إليه، إذ رأى الدول العظمى وقد تجاهلت بأنه من الواجب أن تشترك الدولة العثمانية في المباحثات التي أثيرت فيها مسائل مهمة تتعلق بالدولة التي عملت في جميع الأحوال على مراعات نصائح الدول، وتضامنها معها إذ قرنت مصالحها بمصالحهم، وأخذت بأسس العدالة التي لا نزاع فيها وهذا مما حمل الدولة العثمانية على الاعتقاد بأنه كان من الضروري أن تقوم الدول بدعوة الدولة العثمانية للمشاركة في عمل يراد منه إجراء الصلح في الشرق، وتحقيق الاتفاق الشامل على أساس راسخ وعادل. وحيث جرى الأمر على خلاف المأمول، فقد رأى الباب العالي أنه من الواجب عليه أن يعارض فيه، وأن يبين ما عسى أن ينتج عنه في المستقبل من المحاذير. ولو أن الدول

أمعنت النظر فيما اعترض من الخطر ، ومن التغيير الذي جرى بعد انعقاد مؤتمر إسلام بول، لأمكن الوصول إلى هذا الاتفاق المنشود . أما في أثناء انعقاد المؤتمر ، فإن الباب العالي كان معتمداً على الدستور التأسيسي الذي تفضل به سلطاننا المعظم، متكفلاً بتحقيق إصلاح عام، لم يعهد له نظير منذ قيام الدولة العثمانية. **فرأى أنه من الواجب عليه أن ينكر الطلب المجحف والجائر في تمييز بعض الولايات بالاصلاح دون غيرها ، وينبذ أيضاً كل ما من شأنه أن يجحف باستقلال الدولة العثمانية وبسلامة ممالكها .**

وهذا عين ما أعلنته دولة انكلترا وقبلته سائر الدول، فإن هذا الإعلان بني على استقلال الدولة وعلى أن يكون في بعض الولايات تنظيمات تتكفل بمنع سوء الإدارة من قبل المأمورين ـ الموظفين ـ ومنعهم من التصرف بصورة مطلقة، فهذه التنظيمات المطلوبة مضمونة حقاً في النهج السياسي الجديد الذي تم الأخذ به في الممالك من دون فرق ولا تمييز في لغات أهلها ولا في مذاهبهم. ثم عقد مجلس الشورى العثماني في الأستانة، فاجتمعت فيه أعضاؤه بانتخاب جرى على وجه الاختيار والحرية. فإن كان أحد يعارض في طريقة هذا الإصلاح الذي لم يعط بعد الثمرة المطلوبة منه لقرب العهد به، يقال له أن هذه المعارضة هي ضد ما أرادته الدول من الإصلاح. أما التأمين في داخل المملكة فإن الصلح استقر بين الباب العالي والصرب، وما زالت المفاوضات مستمرة مع وفد الجبل الأسود، وأظهر فيها الباب العالي تساهلاً عظيماً.

وقد طرأ خلال ذلك لسوء الحظ تطور جديد، وهو مبالغة دولة الروسيا في تجهيز عساكرها، فأوجب ذلك على الباب العالي أن يستعد لدفع الخطر عنه، مع أن أقصى ما يريده هو أن يتشبث بالوسائل المؤدية إلى السلم والأمن، وأن يوافق الدول على قدر ما يمكنه. وأن يزيل كافة الشكوك والريب في الاخلاص لما اعتزم تنفيذه من الاصلاح. وأن يتخلص من الفتن التي توجب عليه بذل المال في غير ما طائل ولا هدف. وعلى هذا فإن اضطراره الى اتخاذ الاجراءات الدفاعية هو الذي أرغمه على الاستعانة بسكان الممالك على غير إرادة منه، ولا رغبة، إذ أن هذه الحرب قد تكون سبباً في تهديد السلم في جميع الأقطار والأمصار. وكان من الضروري أن تهتم الدول

العظمى بهذه القضية، غير أن الدولة العثمانية فضلت لبعض الأسباب عدم التقدم إليها بطلب رسمي بذلك لتهتم بهذه المسألة الهامة. ولكن بعد أن بيّن اللورد دربي والكونت شوفالوف. ما بيناه عند توقيعهما على البروتوكول، رأى الباب العالي ضرورة إطلاع الدول العظمى لانهاء هذه الارتباكات التي تفضي للحظر، والتي لا تستطيع الدولة العثمانية ـ وحدها ـ وضع نهاية لها. وأول ذلك هو أن يبين لها جواباً عما قاله الكونت شوفالوف في البروتوكول الملاحظات التالية:

أولاً: إن الباب العالي في نهجه طريقة المصالحة مع أمير الجبل الأسود، على نحو ما نهجه مع حكومة الصرب منذ شهرين، أفاد بأن الدولة العثمانية تبذل جهدها للاتفاق معه عن طيب نفس، ولو كان في ذلك بعض الخسارة للدولة العثمانية. وحيث أن الباب العالي يرى أن الجبل هو جزء من الممالك العثمانية، فقد خيره في تعديل الحدود بما فيه نفع لحكومة الجبل، وبما ينهي الخلاف في المستقبل، فصار تحقيق الصلح متعلقاً بالجبل الأسود.

ثانياً: لقد شرعت الدولة العلية في إجراء الاصلاحات التي وعدت بها، لكن هذا الاجراء لن يكون متوافقاً مع ما ورد في الدستور التأسيسي ـ على الأرجح ـ إلا إذا توافرت للدولة الحرية لتطبيقه على الوجه المذكور.

ثالثاً: إن الدولة العثمانية مستعدة لإعادة قواتها إلى حالة السلم إذا ما فعلت روسيا مثل ذلك، وهي لم تحشد قواتها إلا للدفاع، وإنها ترغب الى روسيا مراعاة العلاقات الودية، فلا تصر وحدها على الظن بأن رعية الدولة العلية من النصارى معرضون من طرف حكومتهم لخطر يوجب غزو بلادها، وما يعقبه من الكوارث المدمرة.

رابعاً: أما بالنسبة لما يقال عن احتمال حدوث اضطراب يمنع روسيا من سحب قواتها وجندها، فإن الدولة العثمانية تجيب على هذا الافتراض المؤلم **بأنه قد ثبت للدول أن الاضطراب الذي وقع في بعض الولايات فأفقدها نعمة الأمن والاستقرار، إنما نشأ عن إغواء المحرضين من الخارج، فالدولة العلية غير**

مسؤولة عنه ولا مطالبة به، ولاحق لدولة الروسيا في أن تربط بين تسريح قواتها وبين ما يحتمل حدوثه من الاضطراب.

خامساً: وأما بالنسبة لموضوع ارسال معتمد خاص من الدولة العلية إلى ـ سان بيتر سبورغ ـ لاجراء مفاوضات بشأن تسريح القوات. فإن الدولة لا ترى سبباً لرفض إجراء يدخل في مجال الأعراف والتقاليد الديبلوماسية من كل من الطرفين، لكنها لا ترى أن هناك ثمة علاقة بين هذا الاجراء وبين وضعِ السلاح الذي لا يجب تأخيره لأي سبب كان. إذ يمكن إنجازه بمجرد اتصال هاتفي ـ بالتلغراف ـ فالدولة العلية تطلب من الدول أن تعيد النظر فيما تضمنه البروتوكول، وفيما وصل اليه الموقف حالياً من الخطر الذي لا تقع مسؤوليته على الدولة العلية. ولعل من الغريب أن تذكر الدول في البروتوكول: «أن من مصلحتها المشتركة اجراء الاصلاح في البوسنة والهرسك والبلغار. وأنه بالنظر الى حسن مقاصد الباب العالي، وإلى ظهور الفائدة له من الاصلاح، تؤمل أن يبادر إلى إجرائه فعلاً في تلك الولايات من دون إمهال. كما جرى بحثه والاتفاق عليه في المؤتمر، وأنه متى شرع في تنفيذه أول مرة، يكون معلوماً عنده أن شرفه ومصلحته يقضيان بالاستمرار فيه».

فالباب العالي لا يقبل الاصلاح المخصوص بالولايات الثلاث المذكورة، وليس عنده شك أيضاً أن مصلحته، ومن الواجب عليه، أن يضمن حقوق رعيته من النصارى ضماناً كافياً، ولكن لا يسلم أن الاصلاح يجب أن يكون مقصوراً على النصارى فقط، بل يجب أن يكون شاملاً لجميع سكان الممالك المحروسة، رعية الدولة العلية، المتصفين بالولاء والطاعة، حتى يكونوا بمنزلة جسم واحد.

وعلى هذا فإن للباب العالي الحق في تبديد الأوهام التي تثيرها عبارة البروتوكول ـ من موضوع نواياه وإخلاصه في غايته تجاه رعاياه المسيحيين. وأن يعترض على عدم المبالاة الواضحة في مضمون هذه العبارة تجاه رعيته من المسلمين وغيرهم. إذ من المنكر ألا تنظر عيون أهل أوروبا المنصفة الى المسلمين حتى يشملهم الاصلاح بما يعود عليهم

بالأمن والمنفعة، وألا تبالي بهم أو تلتفت إليهم. ولذا كان من قصد الدولة العثمانية اليوم إحداث تنظيمات خاصة يستفيد منها جميع الرعايا لضمان حقوقهم ومنافعهم المعنوية والمادية بالمساواة ومن دون فرق. وتحسب أن من موجبات شرفها أن تحافظ على الدستور التأسيسي وذلك أثبت ضمان وأقوى عهد. ولكن إذا رأت نفسها مضطرة إلى دفع المقاصد المراد بها إبقاء حالة العداء بين رعاياها، وحملهم على عدم الثقة بها، فإن لها الحق بعدم تنفيذ ما بني عليه البروتوكول من قصد الاصلاح. كيف لا، وقد جاء في هذا البروتوكول: «أن قصد الدول هو مراقبة النهج الذي تنجز به الدولة العثمانية مواعيدها، بواسطة سفراء هذه الدول وعمالهم في الولايات؟» ثم كيف لا وقد جاء في البروتوكول أيضاً: «إذا ما خاب أمل الدول مرة أخرى، فإنها تحتفظ لنفسها بأن تتخذ بالاتفاق فيما بينها الوسائل التي تراها مناسبة لتأمين مصالح النصارى وتحقيق السلم بصورة عامة؟» إن ذلك يفرض على الدولة العثمانية أن تقيم الحجة على ما جاء في البروتوكول وأن تستنكره أشد الانكار. **وإن الدولة من حيث كونها مستقلة، لا تذعن بأن تكون تحت مراقبة الدول منفردة كانت أو مجتمعة. كما أن علاقاتها الودية مع الدول قد أقيمت على أساس الحقوق المتفق عليها بين الأمم، ولهذا فهي لا تعترف لسفراء الدول وعمالها الذين حددت واجباتهم بحماية مصالح رعاياهم، بأن يكون لهم حق المراقبة على وجه رسمي، وإن هذا أمر مهين لها ولم يعهد له نظير لدى سائر الدول. وهو أيضاً مناقض لما تقرر في معاهدة باريس التي اتفقت عليها الدولة العثمانية مع سائر الدول.**

إن الدولة العثمانية تصرح برفضها لمبدأ التدخل، وتتخذه أساساً في سياستها. فلا يصح إذاً الغاء شيء من دون موافقة السلطان العثماني. وإذا كانت الدول تحتج بتلك المعاهدة، فإن تلك المعاهدة لا تخولها حقوقاً ليست لها. ولتذكر الدول بأن الأسباب الخطيرة التي حملتها منذ عشرين سنة على أن تتعهد بحقوق سلطنة الدولة العلية، وعدم إضعافها، من أجل المحافظة على السلم في أوروبا. أما ما تقرر في البروتوكول: «من أن الدول إذا رأت عدم انجاز الاصلاح فإن لها الحق باستخدام الوسائط الفعالة لانجازه». فإن الدولة العثمانية ترى في ذلك امتهاناً لشرفها واجحافاً بحقوقها وتخويفاً من شأنه أن

يجرد أفعالها التي تنفذها برضاها وبمبادرة عملها من أهدافها، بالإضافة الى أنه يزيد من الاضطراب في الحاضر والمستقبل. وحيث ظهر لها أن موضوع البروتوكول هو إثارة الظنون وتوجيه الاتهامات ونقض لحقوق الدولة الذي هو نقض لحقوق الناس بصورة عامة، **فقد وطّدت نفسها على الدفاع حماية لوجودها. وهي تعلن الآن أنها اتكالاً على الباري تعالى، واعتماداً على العدل، أنها تنكر كل ما يحكم به عليها أحد من دون الاتفاق معها. وهي مصممة على المحافظة على المقام الذي أقامها فيه القادر عزّ وجل وقدره لها.** وهي مستمرة في دفع كل ما من شأنه أن يجحف بالقواعد العامة وبصحة ذلك العهد الذي أوجبته الدول على أنفسها، ولاعتقادها أن البروتوكول من قبيل المعدوم. وتناشد ضمائر الدول الذين تعتقد فيهم بقاء الصداقة والمودة، على نحو ما كانت في السابق. وبصورة عامة فإن الوسيلة الوحيدة لإزالة الخطر الذي يخشى منه على السلم، هي المبادرة الى وضع السلاح، وعدم الاحتكام إليه، وإن الإجابة التي صرحت بها الدولة آنفاً عن سفير الروسيا، هي مما يسهل على الدول بلوغ هذه النتيجة. ولا ريب أن الدول لا تريد أن تفرض على الدولة العثمانية ما يخل بحقوقها، وما يلحق بها الضرر والخسائر - فأنت مكلف بإبلاغ هذه اللائحة إلى وزير الخارجية، وترك نسخة منها عنده».

٢ - الحرب العثمانية - الروسية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ م.

لقد كانت الروسيا تتوقع، وهي تدفع عجلة الأحداث نحو التسارع، أن ترفض الدولة العثمانية ما طلبته إليها الدول الغربية الست من شروط مجحفة بحجة (حماية المسيحيين) فمضت لانهاء استعداداتها للحرب، وعقدت مع إمارة رومانيا (الأفلاق والبغدان) معاهدة سرية في ١٦ نيسان - ابريل - سنة ١٨٧٧ م. وضعت رومانيا بموجبها جميع مخازنها ومؤنها وذخائرها تحت تصرف الروسيا. وفي ٢٤ منه، كتب وزير الخارجية الروسي رسالة الى سفير الدولة العثمانية في (سانت بيترسبورغ) جاء فيها: **«بأن سيده الامبراطور رأى نفسه مضطراً بكل أسف أن يعتمد على قوة السلاح لتنفيذ مطالبه»**. وكلفه بأن يخبر دولته بأن الروسيا تعتبر نفسها من هذا اليوم في حالة حرب مع الدولة العثمانية، وأن يعلمه عن عدد مستخدمي السفارة ليعطى لهم جواز السفر بعد قطع العلاقات بسبب الحرب. فتم ابلاغ السلطان العثماني باقدام الروسيا على إعلان الحرب. فوجه السلطان برقية - تلغرافاً - الى سفرائه لدى الدول الست الموقعة على معاهدة باريس في سنة ١٨٥٦، يكلفهم بإعلام الدول المعتمدين لديها بإعلان روسيا الحرب، مخالفة بذلك المادة الثامنة من المعاهدة المذكورة والتي تقضي باللجوء الى تحكيم هذه الدول قبل إعلان الحرب - حيث نصت المادة الثامنة على ما يلي: **«إذا حدث بين الدولة العثمانية وإحدى الدول المتحالفة خلاف يهدد بقطع العلاقات الودية، يجب على الدولة العثمانية وتلك الدولة المنازعة لها عدم اللجوء الى القوة ووسائل القهر، بل يعملان على اللجوء للدول الأخرى الموقعة على المعاهدة لتعمل هذه وسيطاً بينهما، منعاً لما ينشأ عن النزاع من الضرر»**. وأصدر السلطان في الوقت ذاته أمره الى جميع قادة جيوشه بالتصدي لجيوش العدو. وأصدر شيخ الإسلام فتويين يوم ٨ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ هـ = ٢١ - أيار - مايو -

سنة ١٨٧٧ م، أولاهما بوجوب القتال على كل مسلم. وثانيتهما بإضافة لقب (غازي) على اسم السلطان في الأوامر وعلى المنابر، استناداً لما جاء في الحديث الشريف: «من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا».

وقفت الدول الأوروبية جميعها موقفاً سلبياً، وهو موقف شجع روسيا ضمناً للمضي في حربها، باستثناء انكلترا التي خشيت أن تطور روسيا حربها بما يتهدد مصر - على أساس أنها إحدى الولايات العثمانية - فعمل وزير الخارجية البريطاني اللورد دربي رسالة في الأول من أيار - مايو - رسالة الى سفيره في بيتر سبورغ، أظهر فيها مخاوفه من تهديد حرية الملاحة في السويس. وأجاب وزير الخارجية الروسي - غورتشاكوف - في ٧ - أيار - مايو -: «بأن الروسيا لا تعتزم إلقاء الحصار على مضيق السويس، ولا أن تتعرض لمنع السفن من السيرفيه، لأنها تعتبر الملاحة فيه هو لفائدة جميع الأمم. ولهذا فإنه يجب أن يبقى بعيداً عن كل خطر. أما مصر، فبالرغم من أنها جزء من الممالك العثمانية، وبالرغم من أن جندها يقاتلون مع الجند العثمانيين، مما يفرض على الروسيا أن تعتبرها دولة معادية لها. إلا أن الروسيا لا تتخذها هدفاً لأعمالها الحربية، بسبب ما لأوروبا عامة وانكلترا خاصة من المصالح فيها». وبذلك ضمنت انكلترا عدم تعرض مصالحها للخطر.

خشيت الدولة العثمانية من قيام عملاء روسيا بأعمال تخريبية في العاصمة (الأستانة). فأعلنت الأحكام العرفية فيها يوم ١١ جمادى الأولى سنة ١٢٩٤ = ٢٤ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٧ م. وأوقف العمل بالقوانين العادية، واستنفرت قوات خاصة للمحافظة على الأمن، واتخذت ترتيبات مشددة لحماية الأرواح والممتلكات.

كانت روسيا قد بدأت أعمالها القتالية قبل يوم من إعلان الحرب (٢٤ ساعة). حيث عبرت قواتها حدود رومانيا التي كانت تابعة اسمياً لحماية الدولة العثمانية. وتوجهت هذه القوات نحو نهر الدانوب الذي كان يعتبر خط حدود الدولة العثمانية مع رومانيا. فاحتجت الدولة العثمانية ضد تحالف رومانيا - التابعة لها - مع روسيا، ولكن دول أوروبا تجاهلت هذا الاحتجاج. فأرسلت الدولة العثمانية بعض سفنها عبر نهر

الدانوب لاطلاق قنابلها على بعض الأهداف في المدن الساحلية الواقعة على نهر الدانوب. وردت رومانيا على ذلك بإعلان استقلالها عن الدولة العثمانية (في ١٤ - أيار - مايو). ووجهت جيشها الذي ضم ستين ألف مقاتل، لخوض الحرب إلى جانب القوات الروسية.

نظمت القوات العثمانية دفاعها عن الحدود الغربية عند حاجزين طبيعيين كانا بمثابة سد منيع في وجه أي تقدم نحو الدولة العثمانية: أولهما هو نهر الدانوب، وثانيهما جبال البلقان. بحيث أنه لو استطاعت قوات الغزو اجتياز الحاجز الأول، فإنه يجب ايقافها أمام الحاجز الثاني. ولهذا فقد دارت المعارك الأولى على ضفاف نهر الدانوب. واستطاعت القوات الروسية عبور نهر الدانوب بعد مجموعة من المعارك (يوم ٢٢ حزيران - يونيو) ولم يلبث الجيش الروسي بكامله أن أكمل العبور يوم ٢٧ منه، وتوجه الى مدينة (ترنوه) فاحتلها، ثم تابعت قوات الجيش الروسي تقدمها فاحتلت مدينة (نيقوبوليس) في منتصف شهر تموز - يوليو - .فيما قامت قوات أخرى باحتلال مضائق جبال الموصلة لمضيق (شيبكا)★ الشهير. وعندما وصلت هذه الأخبار الى (الآستانة) اجتاحتها نوبة من الهياج خوفاً من استيلاء القوات الروسية على عاصمة الدولة العثمانية. ولكن تدابير الأمن الصارمة تمكنت من السيطرة على الموقف، ومنعت كل اضطراب. واتخذ السلطان مجموعة من التدابير لمجابهة الموقف، فعزل وزير الحربية عبد الكريم باشا وقائد الجيش (يوم ٢٢ تموز - يوليو) وعين - محمد علي باشا - قائداً عاماً للجيوش العثمانية واستدعى الجيش العثماني الذي كان يحارب الثائرين في الجبل الأسود، وكلفه بايقاف تقدم الجيوش الروسية. وتم عزل وابعاد القادة ممن نسب إليهم التقصير أو الاهمال في احباط هجوم القوات الروسية. وأثناء ذلك، تحرك جيش عثماني من معسكره بمدينة (ودين) بقيادة الغازي عثمان باشا. لانقاذ مدينة (نيقوبوليس). فلما علم بسقوطها في قبضة القوات الروسية، توجه الى

(★) شيبكا: SIPKA مضائق جبلية تقع في وسط بلغاريا، عند منتصف المسافة ما بين صوفيا وبين البحر الأسود.

مدينة (بلفنـه)★ ذات الموقع الاستراتيجي الهام بسبب وجودها على مفترق الطرق العامة التي تصل بين مضائق جبال البلقان وبلغاريا الغربية ونهر الدانوب. وأقام حولها المعاقل والتحصينات الدفاعية التي دعمت من قوتها وزادت من منعتها. فلما وصلتها القوات الروسية استهانت بهذه التحصينات، وقامت بمهاجمتها (يوم ٢٠ تموز - يوليو) لكن القوات العثمانية صدت هذا الهجوم وأحبطته. فأعادت القوات الروسية تنظيم هجومها الذي ضم ثلاثين كتيبة من المشاة وثلاثين كتيبة من الفرسان ومائة وستة وثمانين مدفعاً. وانطلقت للهجوم (يوم ٣٠ تموز - يوليو).

ونجحت القوات العثمانية مرة أخرى في إحباط الهجوم، وأنزلت بالقوات الروسية والرومانية خسائر فادحة - حتى سدّت جثث القتلى مداخل الوديان والمضائق - وطار خبر هذا الانتصار الرائع، فأصدر السلطان مرسوماً (فرماناً عالياً) يوم ٢٠ رجب سنة ١٢٩٤ هـ = ٣١ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٧ م. نوّه فيه بشجاعة القوات العثمانية وشكر قادتها ومقاتليها، وأرسل مندوباً عنه لتهنئة الجيش المنتصر، ومنح قائده (عثمان باشا) وساماً رفيعاً، مع ترفيع الأمراء والقادة الذين أظهروا كفاءة عالية، مع مكافأة المقاتلين الذين أبلوا بلاء حسناً. ووصلت الى الجيش العثماني قوات دعم إضافية، فقرر (عثمان باشا) تقسيم جيشه الى ثلاث فرق: الفرقة الأولى وتعمل بقيادة عثمان باشا للدفاع عن بلفنه. والفرقة الثانية بقيادة أمين السر محمد علي باشا ومهمتها الهجوم على الجيش الروسي الذي كان يتولى قيادته ولي عهد القيصر الأمير الكسندر. أما الفرقة الثالثة فقد أسندت قيادتها الى سليمان باشا الذي كان قد اكتسب شهرة خاصة في القضاء على الثورة في اقليمي البوسنة والهرسك، وفي الجبل الأسود، ومهمة هذه الفرقة هي استرداد مضائق شيبكا، وانتزاعها من قبضة القوات الروسية. وهكذا انطلقت القوات العثمانية من الدفاع الى الهجوم، وحقق الهجوم في مرحلته الأولى نجاحاً رائعاً بحيث كادت الفرقتان الثانية والثالثة تحققان الهدف فتلتقيان معاً لارجاع القوات

(★) بلفنه: (PLEVEN=PLEVNA) مدينة بلغارية - تقع في شمال بلاد بلغاريا بالقرب من الحدود الرومانية، وإلى الشمال الشرقي من صوفيا.

الروسية الى الحدود، ولارغامها على عبور نهر الدانوب، أي إعادتها إلى المواقع التي كانت تحتلها قبل الهجوم.

ولكن روسيا ورومانيا ألقيتا بكامل ثقلهما في المعركة، فقاد أمير بولونيا - هو هنزولرن - جيشاً من مائة ألف محارب وتوجه به الى مضائق البلقان، وكذلك فعل قيصر روسيا الذي انتقل بنفسه الى الجبهة وشرع في زج الامدادات التي كانت تصل بصورة مستمرة الى ميادين القتال.

وبالرغم من ذلك فقد استطاعت القوات العثمانية الصمود في وجه القوات المتدفقة يومياً الى ميادين القتال، وأمكن لها احراز بعض الانتصارات أمام مضيق شيبكا، وحوالي بلفنه. غير أن التفاوت الكبير في موازين القوى ساعد القوات الرومانية والروسية على دحر القوات العثمانية.

ثم شرعت القوات الروسية والرومانية في تطويق (بلفنه) وحصارها بعد أن تبين لها بوضوح أنه من المحال الاستيلاء عليها بهجوم مباشر، وحشدت جيشاً من ١٥٠ ألف مقاتل ومعهم ٦٠٠ مدفع، بينما كانت القوات العثمانية المدافعة عن بلفنه بقيادة عثمان باشا لا تزيد على خمسين ألف مقاتل ومعهم ٧٧ مدفعاً فقط.

وحاول (عثمان باشا) احباط محاولات الحصار، وقاد مجموعة من المعارك والاشتباكات الناجحة، إلا أن القوات الروسية الرومانية بقيادة (تودلبين)★ أفادت من تفوقها وتمكنت من فرض الحصار على (بلفنه) اعتباراً من يوم ٢٤ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٧٧ م. وصار من المحال وصول الامدادات الى الحامية العثمانية، فيما استمرت الأعمال القتالية للاستيلاء على الحصون الدفاعية الأمامية. وبالرغم من هذا الموقف الصعب، فقد تابع (عثمان باشا) إدارة الحرب بنجاح مثير،

(★) تودلبين: (EDOUARD FRANÇOIS COMTE DE TODLEBEN) مهندس وجنرال روسي، من مواليد ميتو MITAU. (١٨١٨ - ١٨٨٤ م) أظهر كفاءة عالية في تحصين سيفاستوبول والدفاع عنها في حرب القرم ١٨٥٤ م، ثم في حصار (بلفنه) والاستيلاء عليها سنة ١٨٧٧ م.

حتى نفذت ذخائر قواته وموادها التموينية، وعندها قرر جمع كافة قواته، والقيام بهجوم حاسم لاختراق دائرة الحصار، وشرع في اتخاذ التدابير لتنفيذ هذا القرار، حتى إذا ما كان يوم ١٠ كانون الأول - ديسمبر - ١٨٧٧ م. أخلت الحامية كافة القلاع بالمدينة. وانطلقت كالسيل وهي تهدر بالتكبير والتهليل، ولم تتمكن المقذوفات الروسية التي انهمرت بكثافة عالية من إيقاف القوات العثمانية التي استمرت في عدوها نحو التحصينات الدفاعية التي أقامها الروس حول المدينة على شكل ثلاثة خطوط متعاقبة - متتالية -. وأمكن لها اجتياح الخطين الأول والثاني والوصول الى الخط الثالث عندما أصيب عثمان باشا برصاصة نفذت من ساقه الأيسر، وقتلت حصانه، فسقط على الأرض، وظن المقاتلون أنه استشهد فنال ذلك من عزيمتهم، فحاولوا العودة الى مواقعهم وتحصيناتهم التي كانت القوات الروسية - الرومانية قد أسرعت باحتلالها، وسلطت منها النيران على القوات العثمانية، فوقعت هذه بين نارين، واضطرت بعد مقاومة ضارية أذهلت القوات الروسية - الرومانية، رغم معرفتها بشجاعة المجاهد العثماني وكفاءة قيادته، وتقدم رئيس هيئة أركان حرب الجيش العثماني - اللواء توفيق باشا - فقابل قائد الجيش الروسي (تودلبين) للاتفاق معه على شروط الاستسلام. فسأله القائد الروسي عما إذا كان يحمل تفويضاً من عثمان باشا بالموافقة على الاستسلام، وأجاب توفيق باشا بأن قائد الجيش عثمان باشا جريح، ويود لو جاءه أحد القادة الروس للاتفاق معه على الاستسلام. ووافق القائد الروسي، وأرسل الجنرال (ستروكوف) الى المنزل الذي دخله عثمان باشا للعلاج والاستراحة. فلما قابله قال له:

« إن القائد الذي أرسله لا يمكنه أن يمنحه أي شرط، ولا أن يقبل بالاستسلام، إلا إذا ألقى العثمانيون أسلحتهم ».

ووافق عثمان باشا على ذلك، وعاد (ستروكوف) فأخبر قائده بذلك، وجاء القائد الروسي الى مقر عثمان باشا فهنأه على ما أظهره من الكفاءة القيادية، وعلى ما أبداه جنده من ضروب الشجاعة، وطلب إليه إصدار أوامره الى جنده بإلقاء السلاح. فأمر بذلك، ثم سلم سيفه. وأرسلت عربة لنقل عثمان باشا إلى (بلفنه) فقابله في الطريق الغراندوق نيقولا - ولي العهد - ومعه أمير رومانيا شارل دوهوهنزولرن. وصافحاه.

وفي اليوم التالي توجه عثمان باشا ـ متكئاً على طبيبه الخاص ـ الى حيث كان يقيم قيصر روسيا اسكندر الثاني ـ بعد دخوله مدينة (بلفنه). فلما دخل لمقابلته، نهض قيصر روسيا وصافحه وأعرب له عن اعجابه بكفاءته في تنظيم الدفاع وقيادته، ثم محاولة الخروج عبر الصفوف الدفاعية المحيطة بقواته. ثم قال له: «**إني أردّ إليك سيفك، تأكيداً لما أحمله لك من الاحترام ومن التقدير لشجاعتك، وأجيز لك أن تحمله في بلادي**». ثم أرسل في عربة خاصة الى (مدينة خاركوف)★ للإقامة فيها حتى انتهاء الحرب. ومما تجدر الإشارة إليه هو أن القوات العثمانية عندما اضطرت للاستسلام، لم تسمح بأن تقع أعلامها وراياتها في قبضة القوات المعادية فعملت على إحراق بعضها، فيما عملت على دفن بقيتها في صناديق من حديد تم ايداعها في باطن الأرض ـ على أمل العودة تحت رايات النصر ـ في المستقبل ـ لاستخراجها.

عندما كانت هذه المعارك والتحولات تأخذ مساراتها على مسرح عمليات أوروبا، كان مسرح العمليات في آسيا يشهد أحداثاً مشابهة، وتطورات مماثلة. فقد انطلقت القوات الروسية في هجوم شامل. حيث توجه جيش منها إلى مدينة (قارص) وحاصرها، فيما توجه جيش ثان الى مدينة (بايزيد)★★ لفتحها، فيما كان هناك جيش ثالث يقوم بمناورات استعراضية وهدفه الاستيلاء على مدينتي أردهان وباطوم[1] وقد نظمت هذه الجيوش التعاون فيما بينها، فأمكن لها الاستيلاء على (أردهان) في يوم ١٧ ـ أيار ـ مايو ـ ١٨٧٧ م. ثم استولت على مدينة بايزيد بعد ثلاثة أيام. وخاضت بعدئذ معركة ضارية ضد القوات العثمانية، وانتصرت عليها في يومي ٢٠ و٢١ حزيران ـ يونيو ـ. وأثناء ذلك كانت القوات العثمانية غير النظامية ـ الجيش الشعبي ـ تتجمع على الحدود. ولم تلبث أن احتلت مرتفعات

(★) خاركوف: (CRACOVIE=KARKOW) مدينة بولونية تقع على نهر الفستولا (VISTULE).

(★★) بايزيد ـ وتعرف اليوم باسم دوغو بايزيد: (DOGUBAYZIT) مدينة تقع في شرق الأناضول بالقرب من الحدود الايرانية، إلى الجنوب الشرقي من مدينة قارص.

(١) باطوم: ميناء على شاطىء البحر الأسود ـ وهو ومدينته اليوم في الاتحاد السوفييتي. وتقع أردهان في البلاد التركية ـ الى جنوبها الشرقي. كما تقع قارص الى الجنوب الشرقي من أردهان.

(زوين - أو كروم دوزي). وتوجه جيش من الأكراد فهاجم القوات الروسية في (بايزيد). فيما كان جيش عثماني آخر يتوجه لقتال الجيش الروسي في قارص حيث دارت معركة ضارية يوم ٢٥ - آب - أغسطس - ١٨٧٧، انتصر فيها الجيش العثماني انتصاراً حاسماً، مما أرغم القوات الروسية على رفع الحصار عن قارص، والتقهقر بصورة مشتتة إلى الحدود الروسية، فيما كان الجيش الروسي الآخر ينسحب من بايزيد تحت وطأة هجوم القوات العثمانية التي طاردته حتى الحدود الروسية. وجرت بعدئذ مجموعة من المعارك التي حققت فيها الجيوش العثمانية انتصارات رائعة، وكان من أهمها ست معارك - منها موقعة (كدكلر) الشهيرة، والتي أعادت للأذهان ذكريات الانتصارات العثمانية السابقة. مما حمل السلطان على توجيه رسالة إلى قائد الجيش - أحمد مختار باشا - في ١٨ شعبان. سنة ١٢٩٤هـ = ٢٨ - آب - أغسطس - سنة ١٨٧٧. شكره فيها على ما حققه للدولة الإسلامية من النصر. ووعده بمنح الأوسمة لمستحقيها من الأمراء والضباط، ومكافأة المقاتلين على حسن جهادهم.

استنزفت هذه المعارك المتتالية قدرة القوات العثمانية التي كانت محرومة من الدعم بالقوى والوسائط القتالية. بينما كان باستطاعة الجيوش الروسية التعويض عن خسائرها وزيادة حجم قواتها بما هو متوافر لها من الدعم المستمر. ولهذا فقد توقفت الجيوش الروسية بقيادة الغراندوق ميخائيل الحاكم العام لبلاد القوقاز. واتخذت لنفسها المواقع الدفاعية، وطلبت امدادها بالقوى والوسائط والذخائر. وسرعان ما وصلتها مجموعة من ألوية المشاة، وعدداً ضخماً من المدافع. فعادت هذه القوات للهجوم مع نهاية شهر أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٧٧م. فاضطرت القوات العثمانية للتراجع نحو مدينة (أرضروم). وتبعتها القوات الروسية، وألحقت بها الهزيمة عند موقع يعرف باسم (آلاجه طاغ) ثم حاصرت القوات الروسية مدينة (قارص) من جديد، وتمكنت من الاستيلاء عليها يوم ١٨ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٨٧٧م. وفشلت محاولة القوات العثمانية في اختراق دائرة الحصار، فابيد عدد كبير من أفرادها، فيما وقع الباقون أسرى. وغنم الروس من قارص ثلثمائة مدفع تقريباً.

كان الصربيون يتابعون الصراع وتطوراته ليحددوا موقفهم منه، فلما استولى الروس

على قارص، ثم حققوا انتصارهم في (بلفنه) بعد ذلك بعشرين يوماً تقريباً، أيقن الصربيون أن الجيوش الروسية ستخرج منتصرة من هذه الحرب، فقرروا الوقوف إلى جانب روسيا، وأعلنوا الحرب على الدولة العثمانية (في ١٤ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٧٧ م). وسارت قواتهم على الفور وانضمت الى الجيوش الروسية، وضمنت لها دعماً إضافياً جديداً.

أدركت الدولة العثمانية أنه لم يعد لديها ثمة أمل بكسب الحرب، فحاولت انقاذ ما يمكن انقاذه، فطلب السلطان العثماني الى الدول الأوروبية التوسط بينه وبين الروسيا لابرام الصلح. غير أن هذه الدول فضلت أن تتريث حتى تنهار الدولة العثمانية، وعندئذ تتدخل للحصول على ما يمكن الحصول عليه من (الإرث).

وبذلك استمرت الأعمال القتالية دونما توقف أو انقطاع، رغم قسوة الشتاء وتراكم الثلوج وصعوبة تحريك المدافع. وصار باستطاعة روسيا زج قوات ضخمة لمتابعة الحرب، بعد أن تم لها تدمير الجيوش العثمانية التي كانت تدافع عن (بلفنه). فوجهت كل جيوشها إلى ما وراء جبال البلقان لاجتياح بلغاريا وبلاد الروم الشرقية (الروم‌للي) واحتلال مدنها الحصينة بمساعدة الجيش الصربي. فدخلت القوات الروسية عاصمة بلاد الصرب (صوفيا) في ٤ كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٧٨ م. ثم احتلت مدينة (فيلبه) في ١٥ منه، ووصلت مقدمة قواتها إلى (أدرنه) يوم ٢٠ منه، وسار الروس منها الى عاصمة الدولة العثمانية (الآستانة) دونما مقاومة تذكر، حتى وصلوا إلى حدود خمسين كيلومتراً فقط من مقر الخلافة الإسلامية. وأثناء ذلك، عملت قوات الجبل الأسود على احتلال مدينة (انتيباري) ووصلت إلى ضواحي (اشقودرة). ودخل الصربيون مدينة (نيش). وتعرض المسلمون من أنواع الايذاء والعدوان - من قبل البلغاريين المسيحيين، ما لا يمكن وصفه، مما دفع معظم المسلمين للهجرة والنزوح إلى الأستانة، وتعرض فريق منهم للقتل والنهب، بعد أن تركوا متاعهم وممتلكاتهم ليحتموا بدار الخلافة الإسلامية. وغصّت شوارع الآستانة بأفواج النازحين، وبذلت الحكومة كل جهد مستطاع لتقديم ما يحتاجه هؤلاء من المأكل والملبس والوقود في فصل

الشتاء القارس. وتشكلت جمعيات لمساعدتهم فجمعت من الأهالي أموالاً كثيرة، أسهمت في التخفيف من شقاء النازحين وبؤسهم. غير أن مرض (التيفوس) أخذ في الفتك بهم، فمات كثير منهم، مما حمل الدولة على توزيعهم على ولايات الأناضول. ولولا ذلك لماتوا عن آخرهم، وحققت روسيا هدفها، فتم لها تهجير كافة المسلمين من الولايات التي كانت تريد فصلها عن الدولة العثمانية. وأفادت اليونان من ضائقة الدولة العثمانية، وما نزل بساحتها من البلاء، فعملت على تحريض بلاد مقدونية وتساليا وكريت على الثورة.

وجدت الدولة العثمانية نفسها أمام مأزق صعب، فالجيوش الروسية وصلت إلى أبواب العاصمة، ـ ولم يعد هناك ثمة ما يمنع من الاستيلاء عليها ـ ووقفت دول الغرب جميعها جبهة واحدة مع الروسيا، فيما كان النصارى في جميع أرجاء الدولة العثمانية يتابعون هذه التطورات ـ بفرحة ضمنية وقد اجتاحتهم جائحة التحريض الخارجي، فباتوا يشكلون خطراً لا يستهان به. ولم يجد السلطان العثماني مخرجاً إلا الخضوع لخصمه التقليدي ـ قيصر روسيا ـ فشكل لجنة من أربعة أعضاء من المدنيين والعسكريين لعقد الصلح مع روسيا، وقبول شروطها. وجرت الاتصالات التي أسفرت عن توقيع اتفاق بين الطرفين في ٢٠ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٨٧٨م. اعترفت الدولة فيه بالاستقلال الإداري لبلغاريا والاستقلال السياسي لمملكتي رومانيا والجبل الأسود، مع تعديل في حدود هذه الممالك باقتطاع أراض من الدولة العثمانية وضمها لهذه الممالك. وكذلك فرض غرامة حربية على الدولة العثمانية، تدفعها نقداً لروسيا، أو يستعاض عنها ببعض القلاع والحصون. وتوقفت الأعمال القتالية في الساعة السابعة من يوم ٣١ كانون الثاني ـ يناير ـ. ثم أعلن السلطان العثماني في يوم ٥ شباط ـ فبراير ـ رفع الحصار عن سواحل روسيا الواقعة على البحر الأسود.

كانت هذه هي اللحظة التي تنتظرها دول الغرب الصليبي لقطف الثمرة التي عملت على انضاجها، دون أن تتدخل أو تهرق قطرة دم واحدة. فطلبت النمسا من انكلترا عقد مؤتمر من مندوبي الدول الموقعة على معاهدة باريس المبرمة في

سنة ١٨٥٦ م، للنظر في شروط الصلح الروسية ـ العثمانية، حتى لا يكون هذا الصلح مضراً بمصالحها. فقبلت انكلترا هذا الطلب. واقترحت عقد المؤتمر في مدينة (بادن) السويسرية. ولكن روسيا رفضت الطلب، وأظهرت رغبتها في عقد الصلح بدون وساطة باقي الدول.

ولجأت أوروبا ـ كعهدها دائماً ـ لاستثارة الرأي العام في بلادها وتحريضه بحجة استيلاء روسيا على (الآستانة). فعملت الدولة العثمانية والروسيا على اصدار بيان رسمي بتكذيب هذه الشائعة. ولكن انكلترا تمسكت بالاكذوبة التي أطلقتها وأمرت أسطولها بالتوجه الى الآستانة لحماية الرعايا البريطانيين، ومراقبة التحركات الروسية، والتدخل بالقوة لمنع القوات الروسية من احتلال الآستانة فيما إذا حاولت روسيا ذلك. وعندما وصل الأسطول البريطاني الى الدردنيل، اصطدم بحامية القلعة العثمانية المدافعة عن مدخل مضيق الدردنيل. وأرسل قائد الأسطول البريطاني إعلاماً الى وزارة خارجية بلاده يعلمها بقيام الحامية العثمانية بمنعه من الدخول. فأمرته باقتحام المضيق بالقوة. وفي الوقت ذاته، وجه وزير الخارجية البريطاني الى وزارة الخارجية العثمانية فأعلمها بالأمر الذي أصدره الى قائد الأسطول، وطلب منح الأسطول إجازة بالمرور. فجمع وزير الخارجية العثماني مجلس الوزراء، وبعض المستشارين وكبار رجال الدولة، وبعد مباحثات ومداولات تقرر السماح للسفن الانكليزية بالمرور، تجنباً للصدام، مع تمسك الدولة العثمانية بموقفها الرافض لهذا الدخول. وتوقفت السفن الانكليزية أمام الأستانة وفي مياه البوسفور.

لم تكن كل هذه السكاكين التي انهالت على جسد الدولة العثمانية كافية لتمزيقها ـ على ما يظهر ـ فتفجرت في الآستانة فتنة عمياء (يوم ١٧ جمادى الأولى ـ سنة ١٢٩٥ هـ = ١٩ ـ أيار ـ مايو ـ سنة ١٨٧٨ م) وتمكن قادة الفتنة من دخول السرايا، ولكن السلطان ـ عبدالحميد ـ تمكن من قمع الفتنة. وبعد ذلك بثلاثة أيام شبّت حرائق هائلة في الآستانة التهمت جزءاً عظيماً من قصر السلطان، وأحرقت دار الشورى وتوابعها ودائرة الأحكام العدلية والتشريفات والداخلية وغيرها مع جميع ما فيها من المتاع والمفروشات والأوراق الرسمية.

تحركت روسيا للرد على دخول السفن الانكليزية الى البوسفور - ووقوفها أمام الآستانة، فوجه وزير الخارجية الروسي الى سفراء دولته لدى الدول العظمى لابلاغ تلك الدول بما يلي: « **نظراً لاقدام انكلترا على ادخال بعض مراكبها في البوسفور لحماية رعاياها. وقيام بعض الدول الأخرى بتقديم طلبات مماثلة الى الباب العالي للتصريح لسفنها بالدخول. فإن الروسيا لا ترى بدأً من إرسال جزء من جيوشها المعسكرة حول الآستانة الى داخل المدينة، لحماية جميع المسيحيين** ».

وردت انكلترا على هذا البلاغ بأن كلفت سفيرها في بيتر سبورغ للاحتجاج لدى حكومة الروسيا على ما ورد في البلاغ المشار إليه على أساس أنه لا مجال للمقارنة بين إرسال السفن الانكليزية الى البوسفور وبين احتلال الآستانة عسكرياً. « **وأن روسيا ستكون مسؤولة عن الأخطار الناجمة عن دخول القوات الروسية الى الآستانة** ». وتوقفت روسيا عن دفع قواتها إلى الآستانة، فيما استمرت الاتصالات الديبلوماسية بين انكلترا وروسيا، إلى أن تم الاتفاق على « أن روسيا لن تدخل جندها الى الآستانة إلا إذا قامت انكلترا بانزال بعض قواتها الى البر ».

توقفت القوات الروسية خارج المدينة، وأقامت معسكراتها في الحدود التي تم الاتفاق عليها بموجب الهدنة التي تم التوقيع عليها يوم ٣١ - كانون الثاني - يناير -. واستمرت بعدئذ الاتصالات والمباحثات بين الدولة العثمانية، والغراندوق نيقولا الذي اتخذ من مدينة أدرنة قاعدة له، وذلك لتحويل الهدنة إلى صلح نهائي. وتظاهر (الغراندوق نيقولا) بجهله بالاتصالات الجارية بين حكومته وبين الحكومة الانكليزية، وتظاهر برغبته في إدخال جنوده الى الآستانة، فرفض المفاوضون العثمانيون هذا الطلب، وقالوا له: « **بأن ذلك سيؤدي الى اندلاع الحرب من جديد، إذ أنه ليس باستطاعة المسلمين رؤية الآستانة تحت حكم القوات الأجنبية، وأن المسلمين سيدافعون عن عاصمتهم حتى آخر رمق من حياتهم، مما سيدمر العاصمة وأهلها** ». وفي النهاية تم الاتفاق على أن تحتل مقدمة القوات الروسية ضاحيتي إسلام

بول (بيوك جكمجه) و(كوجك جكمجه) وأن تنتقل المفاوضات من أدرنه إلى (سان استيفانوس)★ فقبل المفاوضون العثمانيون هذه الشروط.

لم تكن (سان ستيفانوس) أكثر من ضاحية مجهولة لا ذكر لها في التاريخ، ولم تكن تعرف أبداً أنها ستقفز بصورة مفاجئة لتحتل مكانة مميزة على صفحات التاريخ، حيث سيقدر لها أن تشهد التوقيع على المعاهدة التي حملت اسمها (معاهدة سان استيفانوس) والتي كانت بداية النهاية بالنسبة لوجود الدولة العثمانية. وقد انتقل (الغراندوق نيقولا) الى (سان ستيفانوس) قادماً من أدرنة يوم ٢٤ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٧٨ م ومعه قوة من الحرس لا تزيد على ألف رجل. ولم يلبث هذا الحرس أن تزايد عدد أفراده حتى عشرين ألف مقاتل، ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية التدخل، وقد سلبت حرية العمل العسكري، لايقاف هذا الاستفزاز السافر لمشاعر المسلمين. وجاء المفاوضون العثمانيون الى (سان ستيفانوس) لاجراء المفاوضات تحت الحراب الروسية، حيث استقبلهم المندوب الذي فوضته روسيا لاجراء مفاوضات الصلح ـ الجنرال اغناتيف ـ وبعد عدة اجتماعات تمهيدية، أعلمهم اغناتيف أنه ليس عليهم إلا التوقيع على الشروط التي قدمتها روسيا وذلك قبل يوم ٣ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٧٨ م، وإلا فإن الهدنة تصبح لاغية، وتتقدم عندها القوات الروسية لاحتلال الأستانة. ولم يكن للمندوبين العثمانيين ما يكفي من الوقت لبحث تلك الشروط. وفي اليوم المحدد (٣ ـ آذار ـ مارس) جمع الغراندوق نيقولا جنده بساحة (سان استيفانوس) لاجراء عرض واستعراض بمناسبة عيد ميلاد قيصر روسيا. ولما أزفت الساعة العاشرة، ولما تصل المعاهدة بعد توقيعها من المندوبين العثمانيين. توجه اغناتيف إلى قاعة اجتماع المندوبين، وطلب إليهما التوقيع على المعاهدة في هذا اليوم، وإلا فستتوجه القوات الروسية من الاستعراض الى الأستانة في مساء اليوم ذاته. فاضطر المندوبان العثمانيان للتوقيع على المعاهدة ـ بدون مناقشتها ـ **وخرج اغناتيف في الساعة الخامسة مساء (١٧٠٠) ومعه نص المعاهدة التي**

(★) سان استيفانوس وبيوك جكمجه وكوجك جكمجه، جميعها من ضواحي العاصمة إسلام بول وتقع على الضفة الغربية ـ الأوروبية ـ من بحر مرمره.

حملت توقيع المندوبين العثمانيين. وقدمها إلى الغراندوق نيقولا الذي كان يقف أمام جيشه وحوله القادة من هيئات أركان حربه، وهتف الجند بصيحة النصر، وأقام لهم القسس صلاة خاصة في ميدان العرض. نزل في أثنائها جميع القادة والضباط عن صهوات جيادهم، وجثوا على الأرض ومعهم جميع جندهم.

ولعل الشرط الوحيد الذي رفضه المندوبان العثمانيين هو طلب أغناتيف أن يضاف الى المعاهدة نص يلزم الدولة العثمانية بالدفاع عن مصالح روسيا فيما إذا حاولت الدول الأخرى - الأوروبية - التمسك بفكرة عقد مؤتمر دولي لتعديل شروط هذا الصلح. فاتصل المندوبان بالسلطان العثماني - تلغرافياً - وجاء الجواب بالرفض. فما كان من - أغناتيف إلا أن تجاوز هذا الشرط. وبذلك تم الصلح، وفي مساء اليوم ذاته، وجه السلطان العثماني - تلغرافاً - هنأ به قيصر الروسيا بعيده. - ورد القيصر - بتواضع - فشكر السلطان العثماني عبد الحميد، وأثنى على جهوده لانقاذ دولته، وختم رسالته بالدعاء باستمرار المحبة والتعاون بين الدولتين.

تضمنت معاهدة (سان ستيفانوس) ٢٩ مادة، ويمكن ايجاز مضمونها بأن روسيا قد تمكنت بواسطتها من إزالة وجود الدولة العثمانية في أوروبا، ولم يبق للعثمانيين من ممالكهم وإماراتهم إلا أربع قطع صغيرة، معزولة بعضها عن بعض، ولا اتصال بين ثلاثة منها إلا عن طريق البحر. ولا بين الثالثة والرابعة إلا بطريق ضيقة تمر عبر أراضي الصرب والجبل الأسود، ولا يزيد اتساعها في بعض المواضع عن خمسة كيلومترات، بحيث تتمكن إحدى الإمارتين - الصرب أو الجبل الأسود - أن تمنع الجيوش العثمانية من المرور، وقطع الطريق عليها تماماً.

والقطعة الأولى هي مدينة الأستانة وضواحيها، والثانية مدينة سلانيك وجزيرة البحيث القريبة منها، والثالثة بلاد أبيروس وقسم من ألبانيا - الأرناؤوط -. والرابعة إقليمي البوسنة والهرسك. أما ما بقي من الإمارات العثمانية في أوروبا فقد أعطي قسم مِنها إلى الصرب وآخر للجبل الأسود. وشكـل من الباقي إمارة مستقلة إدارياً أعطي

لها اسم (إمارة بلغاريا) تمتد من الدانوب حتى البحر الأسود شرقاً وبحر الأرخبيل جنوباً وتحيط بمدينة الأستانة من جميع جهاتها البرية، وبالإضافة إلى ذلك، فقد اشترطت روسيا أن تحتل قواتها (إمـارة بلغـاريـا) لمدة سنتين بحجـة تحقيـق الأمـن والاستقرار في ربوع هذه الإمارة. أما في آسيا، فقد انتزعت من الدولة العثمانية مدن (قارص) و(باطوم) و(بايزيد) حتى حدود أرض روم. واعترفت الدولة العثمانية في هذه المعاهدة باستقلال كل من الصرب والجبل الأسود ورومانيا استقلالاً سياسياً كاملاً. وبالتنازل لمملكة رومانيا عن إقليم (دوبروجه) مقابل فصل إقليم بسارابيا عن رومانيا وضمه إلى روسيا بحجة إعادة تنظيم الحدود، بحيث يكون كل من نهري البروث والدانوب، اعتباراً من نقطة التقاء نهر البروث معه، وحتى البحر الأسود، فاصلاً بين رومانيا وروسيا. ولم تحاول روسيا في هذه التقسيمات مراعاة مصالح الأمم التي تم فصلها عن الدولة العثمانية، فأضافت إلى إمارة بلغاريا بلاداً كثيرة كان معظم سكانها من الروم والصرب، كما أضافت الى الصرب والجبل الأسود بلاداً كثيرة سكانها من الألبان ـ الأرناؤوط ـ المسيحيين والمسلمين. ولذلك لم ترض معظم هذه الأمم عن هذه المعاهدة التي لم تضع في حسابها إلا مصلحة روسيا، وعمل كثير من كبار رجالها على تقديم عرائض وقعها عدد كبير جداً من وجوه البلاد وقادتها، وأرسلوها الى سفراء الدول العظمى، وطلبوا إعادة النظر في هذه المعاهدة لضمان حقوقهم. وكذلك استقبل الرأي العام الأوروبي هذه المعاهدة بالغضب والنقمة، نظراً لأن بلغاريا التي تم تكوينها قد نظمت لتحيط بالأستانة من كل جهاته، مما جعل هذه الإمارة التابعة لروسيا على مقربة من مضيق البوسفور، مما وضع روسيا في موقع السيطرة على المضائق، على أن ما كان يهم الدولة العثمانية بصورة خاصة تلك الغرامات الثقيلة التي فرضتها الدولة الروسية على الدولة العثمانية، بعد أن جردتها من كل الإمارات التي كانت تدعم ـ بمواردها ـ من خزانة الدولة العثمانية.

وهذا ما ورد في المادة التاسعة عشرة من (معاهدة سان ستيفانوس): لقد تعهدت الدولة العثمانية بدفع غرامات الحرب مقابل الأضرار والخسائر التي تعرضت لها دولة الروسيا بسبب هذه الحرب، ومنها ٩٠٠ مليون روبل رواتب

الجند ونفقاتهم وثمن الأعتدة الحربية والأعتدة التي دمرت أو أصابها التلف. وكذلك ٤٠٠ مليون روبل مقابل الأضرار التي أصيبت بها السواحل الجنوبية لبلاد روسيا. و١٠٠ مليون روبل مقابل الضرر الذي نجم عن هجوم القوات العثمانية في القفقاس. القوقاز ـ وكذلك ١٠ ملايين روبل مقابل الأضرار التي تعرض لها المواطنون الروس المقيمين في الممالك العثمانية، ومؤسساتها. فيكون المجموع مليار وأربعمائة وعشرة ملايين روبل (وهذا ما يعادل ٢٤٥,٢١٧,٣٩١ ليرة عثمانية).

استقبلت دول أوروبا بصورة عامة، وانكلترا منها بصورة خاصة ـ معاهدة (سان ستيفانوس) بالمعارضة والرفض، وأظهرت رغبتها في تعديلها رغماً عن إرادة روسيا، إذ **كانت انكلترا تريد من هذا التعديل** أن تظهر أمام الهند وشعوبها بمظهر القوة والبأس والهيمنة على أوروبا، نظراً لأن سيطرتها على الهند كانت قائمة على الهيبة المعنوية وليس على القوة العسكرية. **أما النمسا فكانت تريد من هذا التعديل،** مشاركة روسيا في اقتسام ممالك الدولة العثمانية وإماراتها في أوروبا، وضم إقليمي البوسنة والهرسك إلى بلادها مما يضمن لها فرصة العمل ـ في المستقبل ـ للاستيلاء على مدينة سلانيك ومرفأها وبذلك تحصل على ميناء بحري لمملكتها، إذ لم يكن لها من منفذ على البحر سوى (مدينة تريستا ـ وميناؤها) الذي كانت تنازعها ايطاليا عليه بحجة أن لها الحق في ضمه إليها ـ باعتباره من بلادها، وتطمح للحصول عليه.

اتخذت الأمبراطورية الجرمانية ـ **ألمانيا** ـ موقفاً مؤيداً لروسيا منذ البداية، ولهذا فقد عرضت على النمسا الحصول من روسيا على موافقة لضم البوسنة والهرسك إليها. غير أن النمسا رفضت هذا العرض، ما لم يتم بموافقة جميع الدول، إذ كانت ترى أن هذا الضم سيخلق لها المتاعب في المستقبل ما لم يحظ بموافقة الدولة العثمانية أولاً، ومن ثم بقية الدول الأوروبية.

لم تكن فرنسا في وضع يسمح لها بممارسة دور في هذه المسألة، فقد كانت منصرفة لتضميد جراحها ومعالجة مشكلاتها بعد ما نزلت بها الهزيمة منذ عهد قريب في الحرب البروسية ـ الفرنسية (سنة ١٨٧٠ م). ولهذا فقد اتخذت موقف الحياد.

وكانت **إيطاليا** بدورها **قريبة العهد بالوحدة والاستقلال، ولهذا فقد ركزت** جهدها لدعم وحدتها السياسية الداخلية، **فاتخذت من الحياد موقفاً لها للابتعاد عن كل** صراع خارجي قد يؤثر على بناء جبهتها الداخلية. **وهكذا كانت انكلترا والنمسا هما الدولتان الأوروبيتان الوحيدتان اللتان كان من مصلحتها تعديل بنود (معاهدة سان ستيفانوس).**

كانت انكلترا قد سبقت جميع الدول في تحركها السياسي، حيث أرسلت مذكرتين يومي ١٤ و ٢٩ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٨٧٨ م (أي قبل التوقيع على معاهدة هدنة أدرنة التي فرضتها روسيا على الدولة العثمانية في ٣١ كانون الثاني ـ يناير) وذكرت فيها: «أن كل شرط تتفق عليه روسيا مع الدولة العثمانية ويكون مخالفاً لنصوص معاهدة سنة ١٨٥٦ م المبرمة في باريس، أو يختص بمصلحة أوروبا عامة، يتم رفضه، إلا بعد موافقة الدول الضامنة لمعاهدة باريس المشار إليها». ولهذا قبلت انكلترا ـ بارتياح ـ فكرة عقد المؤتمر الدولي والتي طرحتها النمسا، بحيث يعقد في بادن يوم ٥ شباط ـ فبراير ـ للنظر في اتفاقيات أدرنة، ولكن روسيا رفضته. فعادت النمسا ووجهت الدعوة لعقد مؤتمر في برلين يوم ٧ آذار ـ مارس ـ للغاية ذاتها، وكان هدف النمسا هو اسناد رئاسة هذا المؤتمر الى رئيس وزراء ألمانيا ـ بسمارك ـ الذي سيعقد المؤتمر في بلاده، نظراً لما أظهره بسمارك من استعداد لضم اقليمي البوسنة والهرسك للنمسا. غير أن انكلترا هي التي رفضت في هذه المرة عقد المؤتمر إلا إذا تضمن جدول أعماله النظر في جميع بنود معاهدة (سان ستيفانوس) سواء كانت هذه البنود خاصة بالمصالح الأوروبية أو غير متعلقة بهذه المصالح.

وعارضت روسيا ـ هذا الشرط المسبق لفكرة عقد المؤتمر ـ وتركزت الاتصالات الديبلوماسية بين انكلترا وروسيا فيما كانت النمسا تحاول ممارسة دور الوسيط بينهما.

وتدهورت العلاقات بين الدولتين. وأخذت انكلترا في الاستعداد للحرب، فأعادت تنظيم قواتها البرية والبحرية، وشرعت في جمع القوات الاحتياطية، وحشد السفن الحربية، واشترت أربع سفن مدرعة كانت قد أوصت عليها بعض

الدول في معاملها. ووجهت معظم قواتها البحرية الحربية الى جزيرة مالطا لتكون قريبة من الأستانة. كما نقلت بعض جيوشها من الهند الى جزيرة مالطا للغاية نفسها.

ثم لم تلبث أن وجهت مذكرة الى سفرائها في الدول العظمى (في اليوم الأول من نيسان - أبريل - سنة ١٨٧٨ م) أظهرت فيها ما تتضمنه معاهدة سان ستيفانوس من الضرر بمصالح الدول الأوروبية، وما تحتويه من الثغرات، وأكدت على ضرورة إعادة النظر بمواد المعاهدة جميعها في مؤتمر دولي. وكانت روسيا قد أرسلت سفيراً إلى (ڤيينا) للاتفاق مع النمسا، وتوقيع معاهدة عدم اعتداء معها فيما إذا نشبت حرب بينها وبين انكلترا بسبب معاهدة سان ستيفانوس، وذلك مقابل تعهد الروسيا بضم اقليمي البوسنة والهرسك الى النمسا. ولكن مذكرة انكلترا، وما قامت به من استعداد للحرب، حمل النمسا على التريث، على أمل أن تقدم لها انكلترا شروطاً أفضل، وبعدئذ تنحاز إلى الطرف الذي يضمن لها مصالحها بصورة أفضل، وعاد سفير روسيا من النمسا الى بلاده فاشلاً.

تحركت روسيا على الاتجاه المضاد، فأخذت في الاعداد للحرب والاستعداد لها، واجتاحت أقاليم روسيا ومدنها نوبة من هياج الحرب، فشرعت الامارات والمدن والرجال الأغنياء - وحتى العامة - بجمع الأموال لبناء أسطول بحري ضخم، وتسليح السفن التجارية بالمدافع لمهاجمة السفن البريطانية وتدميرها والأضرار بمصالحها. ثم عمل وزير الخارجية الروسية على توجيه مذكرة الى جميع سفراء دولته لدى الدول العظمى (يوم ٩ نيسان - ابريل) دحض فيها اعتراضات انكلترا جميعها، وركز فيها على مصلحة روسيا، تاركاً بعض المصالح الثانوية للمناقشة. ثم توقفت الاتصالات الديبلوماسية. فيما انصرف كل طرف لاكمال استعداداته. ونقلت انكلترا مجموعة جديدة من الألوية الى جزيرة مالطا.

كان على روسيا أن تركز جهدها في هذه الفترة للقضاء على ثورة المسلمين في بلغاريا، والذين أخذوا في الاعتداء على كل جندي روسي يتمكنون منه، مع الرد على اعتداءات مسيحيي البلغار بأعمال عدوانية أشد ضراوة وعنفاً. ولم

يكن من السهل على روسيا القضاء على هذه الثورة لاعتصام رجالها في الجبال الوعرة والمناطق الصعبة. فامتدت الأعمال الثورية لتشمل جميع أرجاء بلغاريا، ولتطرق بعنف أبواب العاصمة ذاتها (صوفيا).

وزادت خطورة الموقف مع قدوم فصل الصيف، حيث انتشرت الأمراض والأوبئة في وسط القوات الروسية فهلك عدد كبير من الجند. ولم يكن باستطاعة روسيا احتمال هذه الحالة التي لا هي بحالة السلم ولا هي بحالة الحرب، لاسيما وأن موارد الخزانة الروسية باتت مهددة بسبب الاستنزاف الكبير في الانفاق على الجيوش. فكتب قيصر روسيا إلى خاله امبراطور ألمانيا (غليوم الأول) طالباً وساطته بين الروسيا وانكلترا، وأظهر استعداده للنظر في جميع بنود معاهدة (سان ستيفانوس). إلا أنه أظهر رغبته أيضاً في معرفة ما تريد انكلترا إدخاله عليها من التعديلات حتى تكون على بينة من أمرها، قبل أن ترسل مندوبها لمناقشة المعاهدة في مؤتمر دولي. واستؤنفت الاتصالات الديبلوماسية. وتبددت غيوم الحرب من سماء أوروبا. وتوجه وزير الخارجية البريطاني الى بيتر سبورغ لاجراء مفاوضات ومباحثات مع حكومة روسيا بشأن الشروط البريطانية، وتم الاتفاق على ما تريد بريطانيا إدخاله من تعديل على شروط معاهدة سان ستيفانوس. وتم التوقيع على اتفاق بذلك، وعاد وزير الخارجية البريطاني الى لندن، فوصلها يوم ٣٠ - أيار - مايو - وقد اعترفت انكلترا بتشكيل الإمارة البلغارية الجديدة، غير أنها عملت على تقليص مساحتها وذلك بتشكيل ولاية مستقلة تقريباً في القسم الجنوبي من بلغاريا، على أن تنضم بعدئذ إلى إمارة بلغاريا، وأبقيت سواحل بحر الروم تابعة للدولة العثمانية، بما فيها مدينة قولة اليونانية والواقعة على بحر ايجه. وذلك حتى لا تستخدمها روسيا بعدئذ خليجاً لها.

وأرادت بريطانيا الافادة من العاصفة السياسية التي أثارتها في وجه روسيا للحصول على مغانم إضافية تزيد على تلك التي يمكن لها الحصول عليها من خلال (المؤتمر الدولي). وحددت هدفها بانتزاع قبرص من قبضة الدولة العثمانية. فتظاهرت بأنها غير مطمئنة من تعاظم القوة الروسية التي باتت تتهدد الأستانة، وأنها تخشى عودة روسيا للتقدم نحو الأناضول لامتلاك منابع نهري الفرات

ودجلة، ثم الزحف تدريجياً نحو الجنوب، متبعة مجرى هذين النهرين العظيمين فتصل الى بغداد فالبصرة فالخليج العربي حتى المحيط الهندي مما يشكل تهديداً للسيادة البحرية البريطانية على طريق الهند.

وكتبت وزارة الخارجية البريطانية إلى سفيرها في الأستانة لاقناع السلطان العثماني بعقد معاهدة دفاعية مع بريطانيا لصد روسيا فيما إذا عادت فتقدمت نحو الأناضول، مع تعهد السلطان لحكومة جلالة ملكة بريطانيا باجراء الاصلاحات اللازمة لتحسين أوضاع المسيحيين في هذه الأرجاء - وذلك بحجة حرمان روسيا من الورقة التي تلعب بها وهي انقاذ المسيحيين وتحسين أحوالهم على نحو ما فعلته في بلغاريا -. وأن توافق الدولة العثمانية لبريطانيا على احتلال جزيرة قبرص وإدارة شؤونها حتى تكون على مقربة من حدود روسيا، فيتسنى لها بذلك صد هجماتها إذا ما تطلب الأمر، وتجاوزت الجيوش الروسية الحدود التي سيتم الاتفاق عليها في مؤتمر برلين، والمزمع عقده قريباً.

ولم تكن الدولة العثمانية في وضع يسمح لها بحرية المناورة السياسية، وكانت تأمل في أن تقف بريطانيا الى جانبها في المؤتمر الدولي لتعديل الحدود بما يضمن بعض مصالح الدولة العثمانية على الأقل، كما بات الخوف من متابعة روسيا لسياستها التوسعية على حساب الدولة العثمانية عامل ضغط مستمر على القيادات العثمانية التي **وافقت - مكرهة - على تسليم قبرص لبريطانيا. وتم عقد المعاهدة (المعروفة بمعاهدة ٤ حزيران - يونيو - سنة ١٨٧٨ م) والتي تضمنت ما يلي:**

المادة الأولى: لقد استولت روسيا على باطوم واردهان وقارص، فإذا أرادت بعد ذلك الاستيلاء على بعض أراضي الدولة العثمانية في آسيا، خلافاً لما تتضمنه معاهدة الصلح، فإن انكلترا تتعهد بأن تتحالف مع الدولة العثمانية لحماية تلك الأراضي بقوة السلاح. وتتعهد الدولة العثمانية بالمقابل لانكلترا بأن تقوم بالاصلاحات اللازمة والتي سيتم الاتفاق فيما بينهما بعدئذ على كيفية اجرائها، وأن تحمي المسيحيين وغيرهم من رعيتها القاطنين في بلادها، وتستولي انكلترا على جزيرة قبرص، وتدير أمورها، حتى تتمكن انكلترا من اتخاذ الوسائط والتدابير اللازمة لاجراء ما تعهدت به للسلطان المعظم.

المادة الثانية: يتم التوقيع على هذه المعاهدة من قبل الدولتين المذكورتين، بعد تاريخ هذا التوقيع الأولي ـ بالأحرف الأولى ـ بشهر واحد أو أقل إذا أمكن. وقد صار التوقيع على هذه المعاهدة والمصادقة عليها ـ ختمها ـ في قسطنطينية في الرابع من حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٧٨ م.

تابع السفير البريطاني ورئيس مجلس الوزراء العثماني ـ الصدر الأعظم صفوت ـ مباحثاتها، فتم اعتماد المعاهدة السابقة، وتحديد شروط التنازل عن قبرص لانكلترا بما يلي:

أولاً: تبقى في الجزيرة محكمة شرعية للنظر في الأمور الدينية لمسلمي الجزيرة فقط.

ثانياً: تعين وزارة الأوقاف بالأستانة أحد موظفيها المسلمين للإقامة في الجزيرة والاتفاق مع الموظف الذي تعينه انكلترا على إدارة الأملاك والعقارات والجوامع والمساجد والمقابر والمدارس والمكاتب وغيرها من الإدارة الدينية في الجزيرة.

ثالثاً: تدفع انكلترا للدولة العثمانية ما يزيد من موارد الجزيرة، بعد تغطية نفقاتها ومصاريفها. وتعتبر هذه الزيادة على أساس ما تمت زيادته من الدخول في السنوات الخمس الماضية وقدرها السنوي ٢٢,٩٣٦ كيساً (١١٤,٦٨٠ ليرة عثمانية ذهبية) ويبالغ بعد ذلك في تحقيقها. ويستثنى من ذلك مورد الأملاك الرسمية التي تباع أو تؤجر في المدة المذكورة.

رابعاً: يحق للسلطان العثماني بيع أو تأجير ـ بحرية تامة ـ الأملاك أو الأراضي أو غيرها من العقارات التي هي من أملاك السلطان أو أملاك الدولة العثمانية، والتي لا يدخل موردها ضمن موارد الجزيرة ودخلها.

خامساً: يجوز لموظفي انكلترا في الجزيرة شراء الأراضي أو الأملاك التي يرون ضرورة شراءها لتأمين الخدمات العامة ـ ويكون هذا الشراء اجبارياً ـ إلزامياً ـ وبأسعار مناسبة(؟).

سادساً: إذا أعادت روسيا الى تركيا قارص أو بقية الجهات التي انتصرت عليها ودخلت في حوزتها، تخلي انكلترا جزيرة قبرص، وتكون المعاهدة الموقعة

في ٤ حزيران ـ يونيو ـ ملغاة وباطلة. تحريراً في قسطنطينية ١ ـ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٧٨ م.

قد تكون هذه الفقرة السادسة الأخيرة من أكثر فقرات المعاهدة إثارة للحزن والسخرية في آن واحد. فقد ربطت بريطانيا جلاءها عن قبرص بجلاء القوات الروسية عن قارص وباطوم وأرمينيا، التي استولت عليها في حربها الأخيرة. وكانت بريطانيا قد عرفت من خلال مباحثات وزير خارجيتها في (بيترسبورغ) أن روسيا لن تعيد قارص وسواها إلى الدولة العثمانية. وحتى لو لم تعرف ذلك، فقد كان باستطاعتها ومن خلال المؤتمر الدولي الذي كيفته تبعاً لرغباتها، أن تساوم روسيا للبقاء في قارص وسواها حتى تحتفظ لنفسها بجزيرة قبرص.

وعلى كل حال، فقد حرصت الحكومة البريطانية أشد الحرص على إحاطة هذه المعاهدة بالسرية اللازمة، ولم تقدمها إلى مجلس النواب ـ البرلمان ـ إلا عندما أشرفت أعمال المؤتمر الدولي في برلين على الانتهاء. وعندما شاع أمر هذه المعاهدة، يوم ٧ تموز ـ يوليو ـ، كانت أعمال المؤتمر قد حددت، ولم يعد باستطاعة مندوبي الدول الاعتراض عليها خشية الفشل الذي يعيد الأمور الى ما كانت عليه من التوتر والشدة والوقوف على حافة هاوية الحرب. وكذلك أخفت انكلترا نص اتفاقها مع روسيا والذي كانت قد وقعت عليه يوم ٣٠ ـ أيار ـ مايو ـ. واكتفت بإعلام رئيس وزراء المانيا ـ بسمارك ـ بأنها قد اتفقت مع روسيا، ولم تطلعه على نص الاتفاق. فعمل ـ بسمارك على توجيه الدعوة ـ تلغرافياً ـ لكافة الدول العظمى يوم ٣ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٧٨ م، لإرسال مندوبيهم للاجتماع في برلين يوم ١٣ حزيران ـ يونيو ـ. وأجابت الدول بالقبول في اليوم ذاته، أو في صبيحة اليوم التالي. واشترطت فرنسا في قبولها عدم تعرض المؤتمر للمسائل التي لم تنص عليها مواد معاهدة سان ستيفانوس ـ وخصت بالذكر مصر والشام ـ.

انعقد المؤتمر الدولي برئاسة بسمارك في برلين، من يوم ١٣ حزيران ـ يونيو ـ حتى يوم ١٣ تموز ـ يوليو ـ. وقد تم في هذا المؤتمر عقد عشرين

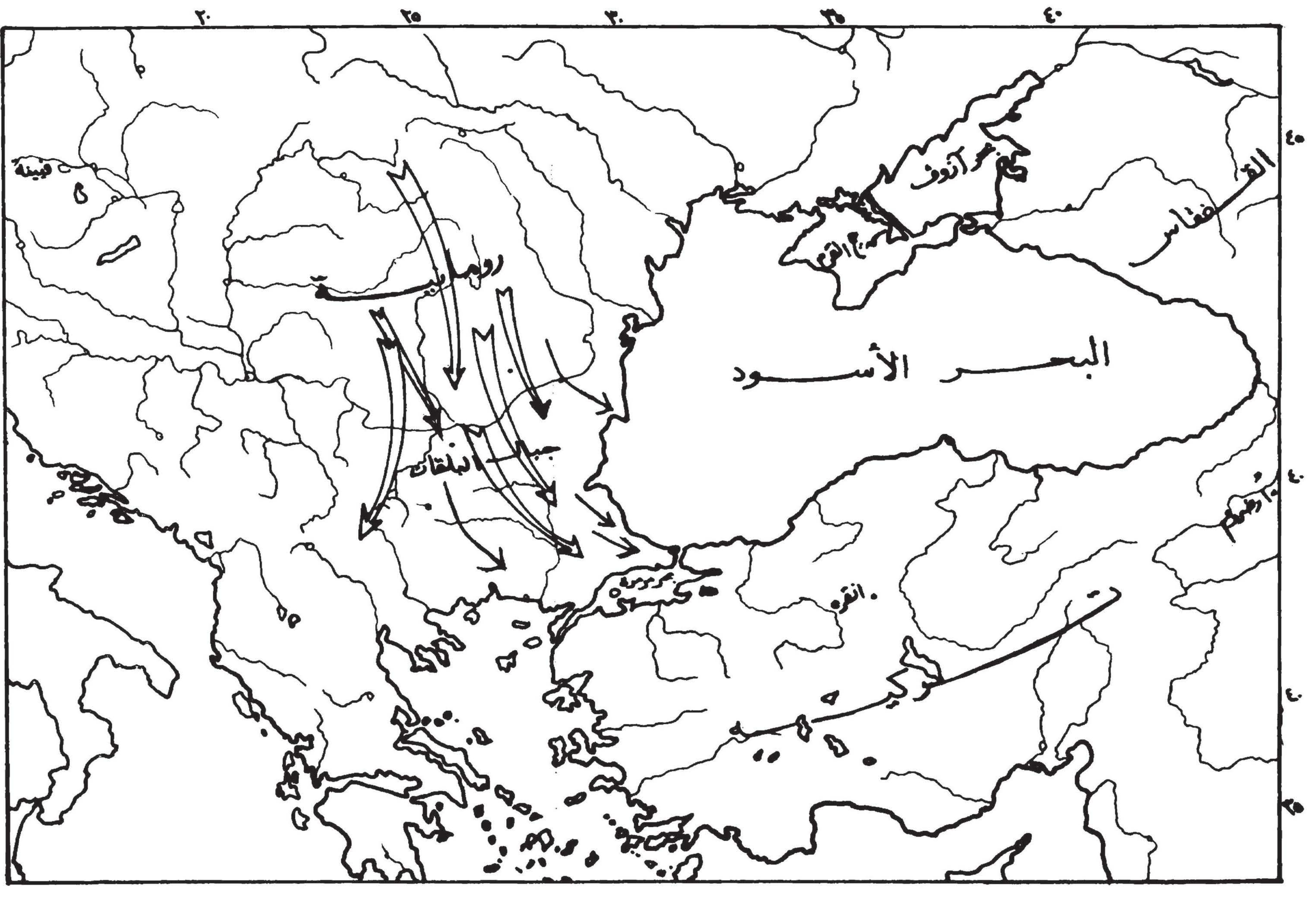
جلسة، حضرها بصورة أساسية ممثلو الدول الست العظمى: بريطانيا وروسيا وفرنسا وسويسرا وايطاليا بالإضافة الى بروسيا. كما حضرها ممثلون للاستشارة إذا ما تم استدعاؤهم من قبل ممثلي الدول العظمى، فكان منهم ممثل عن رومانيا، وآخر عن الصرب، وثالث عن الجبل الأسود، ورابع عن اليونان، وممثل عن طائفة الأرمن وممثل عن اليهود وممثل عن بلاد العجم ـ ايران ـ كانت مهمته الدفاع عما تقرر ضمه الى بلاده من أراضي الدولة العثمانية بموجب معاهدة سان ستيفانوس.

قد يكون من المتوقع ألا تخرج الدولة العثمانية من المؤتمر الدولي بأي مغنم، لكن الدولة العثمانية بقيت تأمل في تعديل يحفظ لها بعض حقوقها، إن لم يكن حباً للدولة العثمانية وهذا أمر ثابت ومؤكد، فمن قبيل صراع الدول العظمى على مصالحها. ولكن مصالح هذه الدول اتفقت في هذه المرة أيضاً ضد مصلحة العثمانيين المسلمين. وصارت حدود إمارة بلغاريا لا تتجاوز جبال البلقان، وفصلت ولاية الروم الشرقية بأجمعها عن الدولة العثمانية، وحظر عليها إقامة جيوشها بها، وصار تعيين واليها باتفاق الدول الست العظمى، وردت سواحل الأرخبيل بما فيها ميناء قوله الى الدولة العثمانية، فصار ما سمحت أوروبا ببقائه لها من البلاد التركية بأوروبا متصلاً بعضه ببعض. ولكن أعطيت ولايتي البوسنة والهرسك الى النمسا والمجر. كما أضيف الى مملكة اليونان جزء غير قليل من الأراضي التركية لتوسيع حدود اليونان من جهة الشمال، رغم أنها لم تشترك في الحرب، ولم يكن لها أدنى حق في طلب أقل تعويض لقاء غرائم حرب. غير أنها إرادة الغرب الصليبي الحاقد للتضييق على المسلمين، وتوسيع حدود الأقاليم الصليبية على حساب بلاد المسلمين. وكذلك وسعت حدود إمارتي الصرب والجبل الأسود، وأعطيت لإمارة الجبل مدينة انتيفاري حتى يكون لهذه الإمارة ميناء هاماً على البحر الأدرياتيكي، وزيادة على ذلك فقد فرض المؤتمر على الدولة العثمانية ما أطلق عليه اسم الاصلاحات الداخلية التي يجب اجراؤها لتحسين أحوال المسيحيين، وخاصة الأرمن. فكان لزاماً على الدولة العثمانية إعلام الدول الأجنبية، أولاً بأول، بالاجراءات التي تتخذها لتحقيق هذه الغاية، وانتحلت هذه الدول لنفسها حق مراقبة تنفيذ

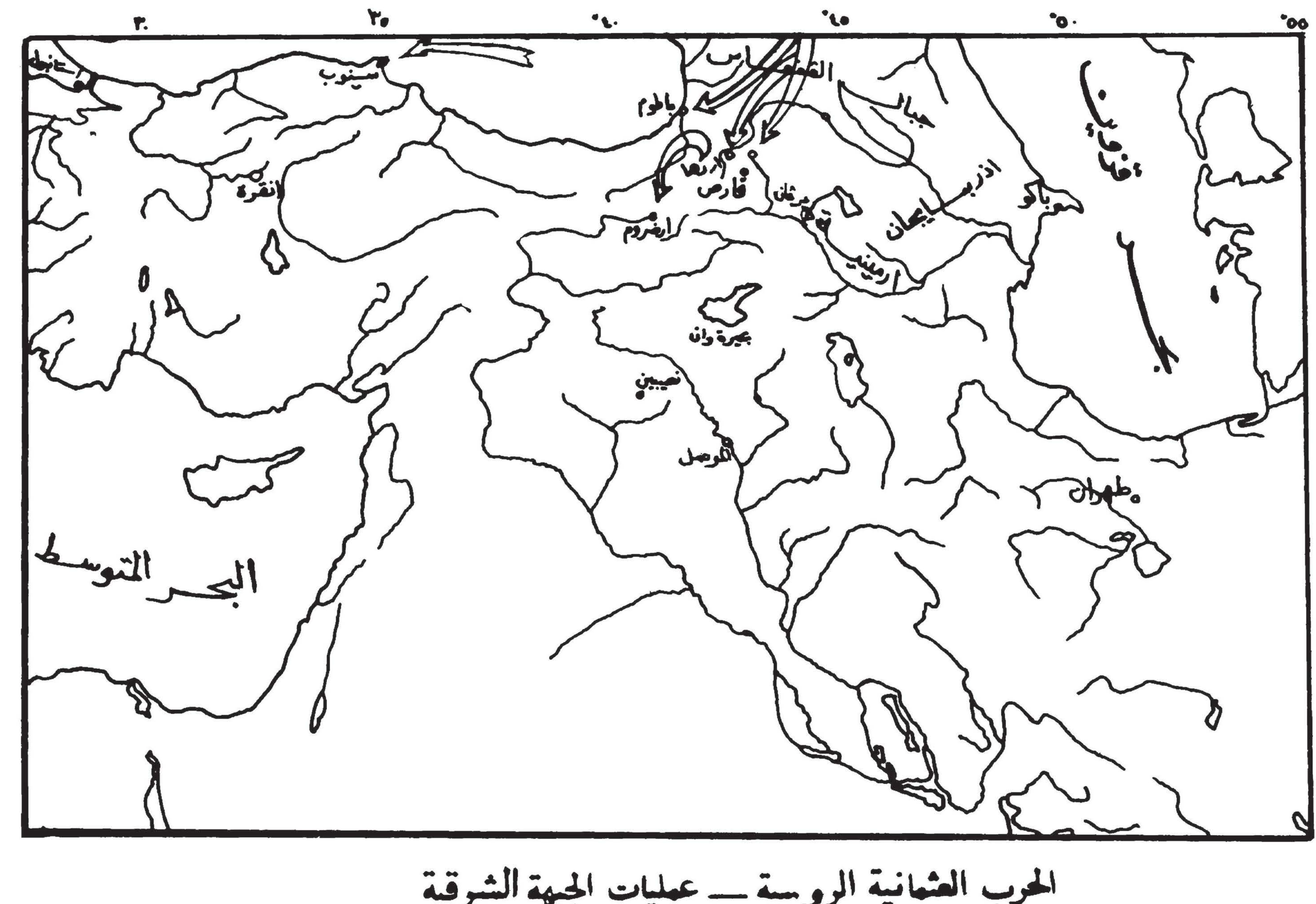
الاصلاحات فوضعت الدولة العثمانية تحت الوصاية بحجة حماية المسيحيين - وخاصة الأرمن - من الاعتداءات المزعومة للأكراد والجراكسة.

وخلاصة القول: كانت معاهدة برلين ١٣ رجب سنة ١٢٩٥ هـ = ١٣ تموز - يوليو - سنة ١٨٧٨ م، أشد وطأة على الدولة العثمانية، وأكثر ثقلاً من معاهدة سان ستيفانوس. وكانت انكلترا هي الدولة المنتصرة، ومعها كافة دول الغرب الصليبي.

لقد كانت الحرب الروسية - التركية ١٨٧٧ - ١٨٧٨ م. وما لصق بها من المعاهدات هي النهاية المحزنة لتلك الدولة العثمانية التي عاشت طوال قرون متتالية أروع الانتصارات. ولم يبق لتلك الدولة الإسلامية أكثر من ظل باهت على الخارطة السياسية للعالم. فانطوت على نفسها بانتظار النهاية الحتمية. وقد جاءت هذه النهاية بعد نصف قرن تقريباً من عمر الزمن، حاولت الدولة العثمانية خلاله اصلاح شؤونها وإدارة أمورها، غير أن عقابيل الحرب الروسية - التركية تركت جراحاً عميقة في جسد الدولة العثمانية. إذ أفادت الدول الأوروبية مما نزل بالدولة الإسلامية من الكوارث والنكبات، فانطلقت للعمل بحرية كاملة في أقطار العالم الإسلامي عامة، وأقطار العالم العربي - الإسلامي بصورة خاصة، بالإضافة الى العمل داخل الدولة العثمانية ذاتها. ولهذا لم يكن لتحتمل أقطار المغرب العربي الإسلامي ثقل الهجمة الاستعمارية الفرنسية، وأن تنفرد انكلترا بحرية العمل ضد مصر والسودان والعراق وايران. حتى ايطاليا بدأت في البحث عن مكان تثبت وجودها فيه ضد الأمة العربية الإسلامية، حتى وجدته في برقة وطرابلس (ليبيا). أما روسيا، فإن مجال المشرق الآسيوي بات مفتوحاً على مصراعيه، فانطلقت لتوطيد وجودها ما بين شرق الاورال وأقصى الشرق الآسيوي على المحيط الهادي.



الحرب العثمانية الروسية ـــ عمليات الجبهة الغربية



الحرب العثمانية الروسية — عمليات الجبهة الشرقية

٢ ـ الدولة العثمانية ومحاولات الاصلاح.

قد يكون من طبيعة الأمور، أن تعمل الدولة العثمانية في كل مرحلة من مراحل حياتها على إعادة تنظيم أمورها حتى تتكيف باستمرار مع المستجدات، سواء كانت هذه المستجدات داخلية أو خارجية ـ دولية ـ. وقد أمكن خلال العرض السابق متابعة مثل هذا العمل التنظيمي المتجدد، لاسيما في مجال بناء القوات المسلحة. ولكن ومع بداية القرن التاسع عشر أخذت هذه المستجدات الطارئة تتلاحق بطريقة مثيرة، فالثورة الفرنسية والحروب النابوليونية وتوسع الحروب الاستعمارية قد هزت أوروبا بعنف وقوة، ولم يكن باستطاعة الدولة العثمانية وهي التي كانت تحكم أوروبا الوسطى بكاملها أن تتجاهل تلك المتحولات. وكان باستطاعة الدولة العثمانية يقيناً أن تتدبر أمورها لو تركت وشأنها. ولكن النصر الذي حققته روسيا على الجيش الكبير الذي قاده نابليون الى موسكو، قد نقل روسيا الى مركز الثقل في التوازن الأوروبي، فانصرفت.روسيا لمتابعة سياستها التوسعية على حساب الأقطار الإسلامية الآسيوية، وكان لا بد من الصدام مع الجار الأقوى ـ وهو الدولة العثمانية ـ فأخذ الصراع شكله المصيري في حرب اليونان، ثم في حرب القرم، ومؤخراً في حرب سنة ١٨٧٧ ـ ١٨٧٨ م. وانعكست نتائج هذه الحروب بصورة سلبية على الجبهة الداخلية للدولة العثمانية التي حاولت إعادة تنظيم أمورها من خلال ما أصدرته من مراسيم (فرمانات) في سنة ١٨٣٩ م ثم في سنة ١٨٥٦ م★ وكذلك في التوجيه الذي أصدره السلطان عبد العزيز لرئيس وزرائه محمد أمين عالي باشا (في ٢٣ ذي الحجة سنة ١٢٧٧ هـ = ٢ ـ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٨٦١ م). والذي أكد فيه ما تضمنته المراسيم الاصلاحية السابقة، والهادفة لدعم مكانة الدولة واستعادة قدرتها، مع المحافظة على حقوق الأهالي

(★) انظر ـ قراءات ٥ ـ في نهاية الكتاب.

وتأمين العدالة والمساواة بين المواطنين وضمان الحريات الدينية، على أن أهم تلك الاصلاحات هي الاصلاحات المالية والتي ارتبطت باسم الصدر الأعظم - رئيس الوزراء - فؤاد باشا. حيث تم بذل كل جهد مستطاع لاصلاح المالية التي كانت على شفا الافلاس بسبب الديون الكثيرة التي اقترضتها الدولة، مما دفع الدولة يومها لاصدار العملة الورقية ذات الألوان المختلفة، وكل منها بقيمة، معلومة من النقود. وكان السبب في بداية الأمر هو الحرب في اليونان وقيام انكلترا وفرنسا وروسيا بتدمير الأسطول العثماني - المصري - (في نافاران) مما أرغم الدولة العثمانية على توجيه موازناتها لإعادة بناء الأسطول، ودعم الجيوش البرية، فأصدرت القوائم المالية (سنة ١٨٣٠ م) بمبلغ اثني وثلاثين ألف كيسة ذهبية واقتراض ما يقابل هذا المبلغ بفائدة ثمانية في المائة سنوياً، وبشرط تسديدها في ثماني سنوات. ولكن الدولة العثمانية عجزت عن تسديد هذا المبلغ بسبب حرب الشام - ضد محمد علي باشا حاكم مصر -. فأصدرت الدولة أوراقاً بلا فائدة، وامتنعت عن دفع الفائدة عن الأوراق الأصلية، وتوالى بعد ذلك إصدار الأوراق النقدية في كل سنة تقريباً. ولما تبوأ السلطان عبد المجيد سدة الخلافة، أراد سحب العملة الورقية من التداول، غير أن حرب القرم، وما فرضته على الدولة العثمانية من النفقات الباهظة، منعه من تنفيذ مشروعه. ثم جاءت الصراعات المتفجرة على جبهة أوروبا الوسطى - بصورة خاصة - فأرغمته على الاستدانة من أوروبا للقيام بأعباء الحرب، ولم تلبث الحروب أن استهلكت هذا القرض بكامله، فصدرت عملات ورقية جديدة. واستمر الوضع في تدهور عاماً بعد عام، والديون تتزايد تراكماً، سواء كانت هذه الديون قروضاً خارجية أو سندات داخلية، وحاول الصدر الأعظم (فؤاد باشا) اقناع السلطان عبد العزيز - الذي جاء بعد عبد المجيد - بضرورة ايقاف الديون الداخلية وتسوية جميع الديون الخارجية بطريقة منتظمة. ووافق السلطان على هذا الاصلاح للمالية، وتنظيم موازنة سنوية لتحديد الموارد والنفقات (وصدر مرسوم - فرمان - بذلك في ٢٠ رجب سنة ١٢٧٨ هـ = ٢١ كانون الثاني - يناير - سنة ١٨٦٢ م) ثم صدر فرمان آخر في ١٩ ذي الحجة = ١٧ حزيران - يونيو - من السنة ذاتها، كان أهم ما جاء فيه هو سحب

جميع الاصدارات الورقية، وتصفية جميع الديون المستحقة، ودفع بدلاً عن ذلك نقوداً ذهبية وفضية بقيمة أربعين في المائة، وتسديد الستين بالمائة الباقية على شكل أسهم جديدة. واضطرت الدولة العثمانية لتنفيذ هذا الاصلاح أن تستدين من انكلترا مبلغ ثمانية ملايين جنيهاً انكليزياً. ولكن تبين أن هذا المبلغ هو أقل مما كانت تحتاجه الدولة فتم اقتراض ثمانية ملايين جنيهاً آخر، عن طريق البنك العثماني الذي كان قد تأسس في تلك الفترة... **ولكن الديون لم تتناقص وإنما تزايدت بسبب كثرة النفقات التي تطلبتها الاصلاحات الداخلية الواسعة، حتى عجزت الدولة عن دفع الفوائد المتراكمة والتي باتت تشكل عبئاً ثقيلاً أرهق موازنة الدولة. فأمر السلطان بالاقتصاد من جميع فروع الموازنة ـ حتى من المبالغ المخصصة لنفقات القصر الملكي، السرايا، وبذلك أمكن دفع الفوائد.**

ولم يكن ذلك إلا علاجاً مهدئاً، فقد بلغ حجم الديون المسجلة أربعون مليون جنيهاً ـ ديناراً ـ عثمانياً. بحيث أنه لم يأت موعد دفع الفائدة التالية إلا والخزينة خاوية، وليس فيها ما يكفي للدفع، مما أرغم الدولة على إصدار دفعة جديدة من العملة الورقية ـ بتغطية أسهم جديدة أصدرها البنك العثماني في مدينتي لندن وباريس (سنة ١٢٨٢ هـ = ١٨٦٥ م) بفائدة ١٢ بالمائة. غير أن انعدام الثقة بقدرة الدولة العثمانية على الوفاء بالتزاماتها، حملت أصحاب رؤوس الأموال على الأحجام على شراء هذه الأسهم، بحيث لم تتجاوز قيمة وفاء ديون الفائدة المستحقة فقط. مما حمل السلطان العثماني على اصدار مرسوم (فرمان) في ٢١ محرم سنة ١٢٨٣ هـ = ٥ حزيران ـ يونيو ـ ١٨٦٦ م لتسوية الديون المستحقة. فعمل البنك العثماني على دفع فوائد الديون بأقساط ـ كل ثلاثة أشهر ـ مقابل تنازل الدولة له على بعض الموارد المعينة. وصار باستطاعة الدولة الاستدانة من البنوك بدون إصدار أسهم جديدة.

بعد أن استقرت أحوال الدولة المالية، أو كادت، تحركت الفتن السياسية في بلاد الصرب أولاً ـ على نحو ما سبق عرضه ـ.

وفي الوقت ذاته تحركت اليونان ـ بعد أن حصلت على استقلالها، وطمعت

في ضم جزيرة كريت إليها، فاستثارت أهلها وحرضتهم على التمرد، واستجاب أهالي كريت للتحريض فأعلنوا العصيان، وأسرعت قوات عثمانية ـ مصرية فأمكن لها القضاء على الثورة. ولكن القضية لم تكن قضية حسم عسكري بقدر ما كانت قضية صراع سياسي دولي، تزعمته اليونان، ودعمتها بعض الدول الغربية، فتقرر بعد اتصالات ومفاوضات استمرت أكثر من عام عقد مؤتمر دولي ـ ضم الدول الست المعروفة: روسيا وانكلترا وفرنسا وبروسيا والنمسا وايطاليا. أصدر السلطان على أثرها مرسوماً في ١٢ جمادى الثاني سنة ١٢٨٦ هـ = ١٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٨٦٩ م. نص على منح الجزيرة بعض الامتيازات، وإعفاء أهلها من دفع الضرائب والرسوم لمدة سنتين ـ كانتا متأخرتين عليها أثناء الثورة ـ وكذلك إعفاء أهلها من الخدمة العسكرية.

وكان في جملة الاصلاحات اصدار مجلة (الأحكام العدلية) ليعمل بها في المحاكم النظامية التي انشئت وكان جارياً اصلاحها. وكان يتم اصدار هذه المجلة بإشراف لجنة ضمت أشهر المشرعين والمجتهدين في تلك الفترة. وقد صدرت في سنة ١٢٨٥ هـ = ١٨٦٩ م. كما رافق ذلك إصدار قوانين أجازت للأجانب امتلاك العقارات وكافة الحقوق المالية، والتصرف فيها بجميع ممالك الدولة العثمانية. **ولقد كان الهدف من اصدار (مجلة الأحكام العدلية) هو التكيف مع المستجدات الدولية والتطورات الداخلية في حدود الشريعة الإسلامية.**

وهذا ما برز في التقرير الذي قدمته لجنة اصدار المجلة الى رئيس الوزراء على صفحات مجلتها في غرة محرم سنة ١٢٨٤ هـ = ٥ أيار ـ مايو ـ ١٨٦٧ م. وجاء فيه: «لا يخفى على حضرة الصدر الأعظم أن الجهة التي تتعلق بأمر الدنيا من علم الفقه، كما أنها تقسم الى أمور شخصية ـ كالزواج ـ ومعاملات، وعقوبات، كذلك القوانين السياسية للأمم المتمدنة تنقسم إلى هذه الأقسام الثلاثة، ويسمى قسم المعاملات منها القانون المدني، لكنه لما زاد اتساع المعاملات التجارية في هذه الأزمنة، مسّت الحاجة الى استثناء كثير من المعاملات مثل الحوالات وأحكام الأفلاس وغيرهما من القانون

الأصلي، ووضع لهذه المستثنيات قانون مخصوص يسمى (قانون التجارة) وصار معمولاً به في الخصوصيات التجارية فقط، وأما سائر الجهات فما زالت أحكامها تجري على القانون المدني. ومع ذلك فالدعاوي التي ترى في محاكم التجارة إذا ظهر شيء من متفرعاتها ليس له حكم في قانون التجارة مثل الرهن والكفالة والوكالة، يرجع فيه إلى القانون الأصلي. وكيفما وجد قسطوراً فيه يجري الحكم على مقتضاه، وكذا في دعاوي الحقوق العادية الناشئة عن الجرائم، حيث تجري المعاملة بها على هذا المنوال أيضاً. وقد وضعت الدولة العلية ـ قديماً وحديثاً ـ قوانين كثيرة تقابل القانون المدني، وهي وإن لم تكن كافية لبيان جميع المعاملات وفصلها **إلا أن المسائل المتعلقة بقسم المعاملات من علم الفقه هي كافية وافية للاحتياجات الواقعة في هذا الخصوص**. ولقلما يرى بعض مشكلات في تحويل الدعاوي السابق ذكرها إلى الشرع والقانون طالما أن مجالس تمييز الحقوق تعمل تحت رئاسة حكام الشرع. فكما أن الدعاوي الشرعية تصير رؤيتها وتفصل بمعرفتهم أيضاً، فكذلك يجري حل تلك المشكلات من حيث أن أصل القوانين والأنظمة الملكية ومرجعها هو علم الفقه. وإن كثيراً من الخصوصيات المتفرعة والأمور التي ينظر فيها بمقتضى النظام ويفصل ويحسم على وفق المسائل الفقهية.... **ولا يخفى أن علم الفقه هو بحر لا ساحل له. وإن استنباط درر المسائل اللازمة منه لحل المشكلات يتوقف على مهارة علمية وملكة كلية.:... كما أن الأحكام تتبدل بتبدل العصور والأزمان. ولذا فإنه لا بد من تأليف كتاب في المعاملات الفقهية يكون مضبوطاً سهل المأخذ، عارياً من الاختلافات، حاوياً للأقوال المختارة، سهل المطالعة على كل انسان»**.

كان في جملة المستجدات التي طرأت على مستوى العلاقات الداخلية، غزو فرنسا لأقطار المغرب العربي ـ الإسلامي، حيث أصبح لبريطانيا نفوذها في **مصر**، وأصبح لفرنسا نفوذها في **تونس**، رغم بقاءهما تابعتين اسمياً للسلطان العثماني. **مما حمل الدولة العثمانية على إصدار مجموعة من القوانين والمراسيم لتحديد علاقة هذين القطرين الإسلاميين بالدولة العثمانية** (مثل الفرمان الذي أرسل الى مصر في ١٣ ربيع الآخر ١٢٩٠ هـ = ١٠ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٨٧٣ م والذي شمل كافة الامتيازات

الممنوحة لحكام مصر - الخديويين). وكذلك المرسوم (الفرمان) الذي أرسل الى تونس في ٩ شعبان سنة ١٢٨٨ هـ = ٢٤ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٨٧١ م.
ليس ما سبق عرضه إلا لمحات وجيزة، ووقفات قصيرة، عندما أجراه السلطان عبد العزيز في محاولاته الدؤوبة والمستمرة لاخراج الدولة من مأزقها الذي وضعته فيها الدول الصليبية - الغربية -. وقد تشكلت لدى السلطان عبد العزيز قناعة ثابتة بعد حرب القرم وأعمال التدخل المستمرة في الشؤون الداخلية للداخلية، ومساعدة الطوائف المسيحية الخاضعة لها لفصلها عن الدولة العثمانية، وبث روح الفتن والفساد في ممالكها تحت ستار الحرية ونشر العلوم، بأن هذه الأعمال لا هدف لها إلا إضعاف الدولة العثمانية وتدميرها. وكانت روسيا هي التي حققت أكبر كسب من ذلك بتأثير عاملين هما العداوة القديمة حيث وضعت روسيا منذ بداية نشوئها قانون العداء ضد الدولة العثمانية - الإسلامية في المرتبة الأولى من سياستها العسكرية. أما العامل الثاني فهو مجاورتها للدولة العثمانية، بحيث أن كل حركة توسعية لا بد لها من أن تصطدم بالدولة العثمانية. وقد استثمرت الدول الغربية هذا العداء وما نجم عنه من حروب لتأمين مصالحها بدون أن تخوض حرباً أو تهرق دماً في معظم الحالات. وزاد الأمر سوءاً بعد الحرب الفرنسية - البروسية (١٨٧٠ م) حيث عملت الدول الغربية على تعديل بنود معاهدة القرم (معاهدة باريس ١٨٥٦ م) بما يضمن مصالح هذه الدول على حساب الدولة العثمانية، وذلك بحجة المحافظة على التوازنات الأوروبية.

قرر السلطان عبد العزيز وقد تكونت لديه القناعة الكافية، بأن يبتعد عن الدول الغربية التي ما عرفت فيها الدولة العثمانية إلا الغدر والخيانة، والاتفاق مع روسيا مباشرة. وأجرى السلطان عبد العزيز مع سفير روسيا في الأستانة - أغناتيف - مباحثات مستفيضة، وعلى الرغم من عدم توافر محاضر رسمية لتلك المباحثات إلا أنه كان معروفاً بأن المباحثات قد تركزت لوضع أسس معاهدة دفاعية - هجومية يكون من أهم بنودها الحاق جميع الولايات الإسلامية الشرقية - الآسيوية - بالدولة العثمانية، وكذلك الولايات التي يشكل المسلمون معظم مواطنيها، مع ضم جميع الأقاليم المسيحية، أو التي يسود فيها المسيحيون، الى

دولة روسيا، وتحركت الدول الغربية - وخاصة بريطانيا العظمى - بسرعة على الاتجاه المضاد، وأخذ سفراء هذه الدول وعمالها في استثارة الرأي العام الإسلامي بحجة حضور السلطان لحفلات المسارح - التمثيليات - وحفلات الباليه الراقصة، وقيام السلطان بمغادرة عاصمته لزيارة باريس★ مخالفاً بذلك تقاليد أسلافه، بالإضافة الى قيام السلطان بتبذير أموال المسلمين والإسراف في تبديد الموازنة على نفقات لا يعود نفعها على المسلمين. ونجحت أجهزة بثّ الشائعات السرية في اعداد المناخ ضد السلطان عبد العزيز. وفي الوقت ذاته جرى اقناع الوزراء بوجوب عزل السلطان وإقالته حتى تستقيم أمور الدولة. واستجاب أيضاً بعض العلماء للتحريض الخارجي وفي طليعتهم شيخ الإسلام حسن خير الله. وتزعم الحركة الهادفة لخلع السلطان كل من رئيس الوزراء ووزير الحربية ووزير البحرية، فوجهوا الى شيخ الإسلام، السؤال التالي:

«إذا كان زيد الذي هو أمير المؤمنين، مختل الشعور، وليس له إلمام في الأمور السياسية. وما برح ينفق الأموال الأميرية في مصارفه النفسانية - الشخصية - بدرجة لا طاقة للملك ولا للملة في تحملها. وقد أخل بالأمور الدينية والدنيوية وشوشها وخرب الملك والملة، وكان بقاؤه مضراً بها. فهل يصح خلعه؟» وأجاب شيخ الإسلام بافتائه: يصح.

هكذا، تحرك المتآمرون تحت غطاء الفتوى الشرعية، وكلفوا وزير الحربية حسين عوني باشا بتنفيذ عملية الخلع، ومبايعة السلطان مراد الخامس بالخلافة. وشرع وزير البحرية أحمد باشا قيصرلي بتجهيز السفن لحصار السرايا من جهة البحر. واستغرب السلطان عبد العزيز تحرك السفن واجراء المناورات تحت نوافذ قصره، بدون أن

(★) كانت فرنسا قد أقامت معرضاً عاماً في باريس في ١٩ صفر سنة ١٢٨٤هـ = ٢٢ حزيران - يونيو - سنة ١٨٦٧م. واستجاب السلطان عبد العزيز لدعوة نابليون الثالث، حيث حضر هذا المعرض الذي حضره أيضاً أغلب ملوك الدنيا - ومنهم خديوي مصر اسماعيل باشا - وقد استقبل السلطان عبد العزيز استقبالاً فخماً، وقام بمجموعة من اللقاءات الدولية. وعاد الى عاصمته عن طريق فارنا في ٦ ربيع الثاني سنة ١٢٨٤هـ = ٧ - آب - أغسطس - سنة ١٨٦٧م. وكانت مدة غيابه ستة أسابيع.

يصدر أمراً أو يكون له علم بذلك، فأرسل الى وزير البحرية يسأله عن السبب، فجاءته الإجابة بأن هذه التحركات الاعتيادية - الروتينية -.

وخاف المتآمرون من الفشل، فقرروا الاسراع بالتنفيذ في مساء اليوم ذاته (يوم ٦ جمادى الأولى سنة ١٢٩٣هـ = ٣٠ - أيار - مايو - سنة ١٨٧٦م). ووجهوا قوة لحصار السرايا من جهة البر. واجتمع المتآمرون في وزارة الحربية بعد أن قام لواء من ٢٥٠٠ جندي بحصار السرايا فيما كانت قوة من مائة طالب من طلاب الكلية الحربية بقيادة مدير الكلية بامتطاء خيولهم، والتسلح بالبنادق الجديدة، وتوجهوا لاحكام الحصار. وتوجه رئيس الوزراء الى مقر السلطان مراد، وأركبه معه في عربة خاصة، وجاء به الى وزارة الحربية، التي كانت قد أحيطت بفرقة من الجند لمنع الدخول إليها والخروج منها. وجرت مبايعة السلطان مراد بحضور كبار رجال الدولة من العسكريين والمدنيين. وتوجه بعدها قائد الحامية المحاصرة للسرايا، لمقابلة السلطان عبد العزيز، حيث أبلغه نصّ الفتوى الشرعية وقرار العزل. فتجنب السلطان عبد العزيز المقاومة بعد أن شعر أنه قد أحيط به. وانتقل مع والدته وأبنائه وأزواجه وحاشيته الى المقر الذي خصص له (سرايا طوبقبو). وأطلقت المدافع من البر والبحر إيذاناً بخلع السلطان عبد العزيز، وتنصيب السلطان (مراد الخامس)★ في الساعة الحادية عشرة ليلاً. ونادى المنادون بذلك في الشوارع. فهرع المواطنون أفواجاً الى سرايا وزارة الحربية، وبايعوا السلطان مراد. واستقبل جميع السفراء والقناصل أنباء نجاح الانقلاب بالارتياح. وذهب السلطان مراد في الساعة الثالثة صباحاً الى سرايا بشكطاش في عربته، بين صفوف الأهالي. واستمرت المبايعة ثلاثة أيام متوالية.

ضاقت (سرايا طوبقبو) بنزيلها السلطان عبد العزيز، ويظهر أن وسائل الراحة لم تكن متوافرة فيها. فكتب السلطان عبد العزيز في اليوم الثاني من عزله رسالة الى

(★) السلطان مرادخان الخامس ابن السلطان عبد المجيد. من مواليد سنة ١٢٥٦هـ = ١٨٤٠م تولى السلطنة سنة ١٢٩٣هـ = ١٨٧٦م. كان متعلماً، ميالاً للاصلاح، محباً للمساواة بين جميع أفراد رعيته وطوائفهم. مقتصداً في مصرفه غير ميال للسرف أو الترف، ولكنه لم يستمر طويلاً في الحكم، إذ أصابه مسّ من الجنون فتم عزله بعد ثلاثة أشهر فقط من تنصيبه.

السلطان مراد، يهنئه فيها بتنصيبه، ويلتمس منه نقله إلى مكان آخر. وقد جاء في تلك الرسالة:

«بعد اتكالي على الله، وجهت اتكالي عليك، فأهنئك بجلوسك على تخت السلطنة، وأبين لك ما بي من الأسف على أني لم أقدر على أن أخدم الأمة حسب مرادها. وأملي أن تستطيع أنت بلوغ هذه الغاية، وألا تنسى أني تشبثت بالوسائل الفعالة لصيانة المملكة وحفظ شرفها. وأوصيك أن تتذكر أن من صيرني إلى هذه الحالة هم العساكر الذين سلحتهم أنا بيدي، وحيث كان من دأبي دائماً الرفق بالمظلومين، وشملهم بالمعروف الذي تقتضيه الإنسانية. وأرغب إليك أن تنقذني من هذا المكان الضيق الذي صرت إليه، وتعين لي محلاً أكثر ملاءمة لي. وأهنئك بأن الملك قد انتقل الى ذرية أخي عبد المجيد خان - التوقيع عبد العزيز».

لم يطل مقام السلطان المعزول عبد العزيز في مقر إقامته الذي فرض عليه، فقد كان بقاؤه على قيد الحياة مصدر تهديد لأطراف المؤامرة. وما هي إلا أياماً قليلة حتى وجد في غرفته ميتاً وقد قطعت شرايين ذراعه الأيسر. وقيل أنه مات منتحراً بعد أن أصابته نوبة من الجنون. وأسرع رئيس الوزراء والقادة الذين اشتركوا في المؤامرة فعملوا على استدعاء لجنة طبية للحصول على شهادة بموت السلطان منتحراً. كما تم استدعاء أطباء من جانب السفارات الأجنبية، فجاءت شهاداتهم دعماً لأقوال الوزراء، وطوي ملف القضية. غير أن رأس المؤامرة - الصدر الأعظم محمد رشدي باشا - ووزير حربيته حسين عوني باشا - لم يلبثا أن لقيا حتفهما على يد (حسن بك بن اسماعيل) والذي كان من مرافقي - ياور - نجل السلطان عبد العزيز، مما زاد من غموض القضية. - أو بالأحرى الفصل الأخير منها والمتعلق بنهاية السلطان عبد العزيز -.

بدأ السلطان مراد الخامس عهده بتوجيه رسالة الى الصدر الأعظم - طلب إليه فيها متابعة طريق الإصلاح في حدود الشريعة الإسلامية، وتشكيل قاعدة ثابتة لهذا

الاصلاح تعتمد على تطلعات المواطنين، ودعم مالية الدولة وموازنتها. ولكن السلطان مراد لم يتمكن من متابعة الاصلاحات التي أرادها. حيث أصيب بالجنون. وقرر مجلس الوزراء عزله بعد أن حصل على فتوى من شيخ الإسلام. جاء فيها ما يلي:

«إذا جنّ إمام المسلمين جنوناً مطبقاً، ففات المقصود من الإمامة، فهل يصح حل الإمامة من عهدته؟». وجاء الجواب: «يصح، والله أعلم» - حسن خير الله.

وتبع ذلك تنصيب السلطان (عبد الحميد الثاني)★ خليفة للدولة العثمانية، حيث بدأ عهده بممارسة سلطته بهمة عالية، وفيض من النشاط، فوجه لمجلس الوزراء رسالة (يوم ٢١ شعبان - سنة ١٢٩٣ هـ = ١٠ - أيلول - سبتمبر - سنة ١٨٧٦ م) ضمنها توجيهاته لإعادة بناء الدولة على أساس الشرع الحنيف، وتحقيق العدل والمساواة بين أفراد الشعب وطوائفه. ثم ما لبث أن أصدر مرسوماً (إرادة سنية) في ٥ شوال - ٢٤ تشرين الأول - اكتوبر - من السنة ذاتها، بتنظيم مجلس عمومي - برلمان - يكون من مجلسين، أحدهما ينتخب المواطنون أعضاءه ويسمى مجلس **(المبعوثان)** والآخر يتم تعيين أعضاءه من طرف الدولة، ويسمى **(مجلس الأعيان)**. وأتبع ذلك بتعيين زعيم المطالبين بالاصلاح - أحمد مدحت باشا - بمنصب رئيس الوزراء - الصدر الأعظم - (في ٤ ذي الحجة سنة ١٢٩٣ هـ = ٢١ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٨٧٦ م).

لم يمض على تعيين **(أحمد مدحت باشا)** في منصب رئيس الوزراء أكثر من أربعة أيام حتى تسلم مرسوماً ملكياً (فرماناً) **تضمن الدستور الأساسي للدولة في مائة وتسع عشرة مادة، وأمره بنشره في جميع أرجاء المملكة، ومباشرة العمل**

(★) السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني - هو الرابع والثلاثين في ترتيب الخلفاء العثمانيين ثم تنصيبه أميراً للمسلمين سنة ١٢٩٣ هـ = ١٨٧٦ م. وجرى عزله سنة ١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م. فكانت مدة حكمه ٣٣ سنة تقريباً. وسار في بداية عهده على خطة الاصلاح ومنح الحريات، غير أنه لم يلبث أن حكم البلاد حكماً فردياً، فجرى خلعه. وكان هو آخر الخلفاء العثمانيين الذين مارسوا الحكم عملياً، إذ لم يكن للخلفاء الذين جاءوا بعده شيء من السلطة أو الحكم.

بأحكامه من يوم نشره. وأعلن الدستور التأسيسي بالأستانة، وقرىء في مجمع حافل، وأطلقت المدافع من جميع القلاع والسفن الحربية، تعبيراً عن البشرى والبهجة، إذ أنه ضمن لجميع رعايا الدولة الحرية والمساواة أمام القانون. كما أباح حرية التعليم مع جعله إلزامياً - إجبارياً - على جميع العثمانيين، وضمن حرية التعبير والنشر واصدار المطبوعات، وحدد اختصاصات مجلسي المبعوثان والأعيان، وطريقة الانتخاب، ومن يجوز له الاشتراك في الانتخابات ومن يحق له ترشيح نفسه للانتخاب، واطلاق لفظ (عثماني) على كافة مواطني الدولة. وأن يكون الإسلام هو الدين الرسمي للدولة، واللغة التركية هي اللغة الرسمية، وأن الدولة جسم واحد لا يمكن تفريقه أو تجزئته. وكذلك إلغاء المصادرات في الأموال - بصورة عامة - وابطال التعذيب في التحقيق، وحظر نظام السخرة. وكذلك وضع موازنة سنوية تعرض على مجلس المبعوثان، ثم على مجلس الأعيان، لتنفيذها بعد اقرارها من المجلسين والموافقة عليها. وعدم شرعية عزل القضاة إلا بسبب شرعي، وتحديد الأنظمة الإدارية في الولايات. وواجبات الموظفين ومسؤولياتهم.

لقد ارتبطت هذه الحركة الاصلاحية المتسارعة باسم زعيمها (أحمد مدحت باشا) الذي لم يقدر له أن يواكب مسيرتها طويلاً، فقد تم عزله عن منصبه (الصدر الأعظم) بعد شهرين فقط من تعيينه (في ٢١ محرم سنة ١٢٩٤ هـ = ٥ شباط - فبراير - سنة ١٨٧٧ م) وجرى أبعاده ونفيه إلى خارج الممالك العثمانية - المحروسة -. بعد أن نسب إليه أن كان يسعى لإعادة السلطان مراد الى سدة السلطنة، بحجة أن عزله لم يكن شرعياً بدلالة احتفاظه بقواه العقلية مما لا يعيقه عن ممارسة قيادة الدولة. وعزي إليه أيضاً أنه كان يسعى لفصل السلطة الدينية عن السلطة الدنيوية، أي فصل الخلافة الإسلامية عن السلطنة العثمانية بحيث لا يكون السلطان خليفة لجميع المسلمين في أرجاء الأرض، وإنما يكون سلطاناً على الأمة العثمانية - التركية - ليس إلا. كما عمل (أحمد مدحت باشا) على معارضة السلطان في المادة ١١٣ من الدستور التأسيسي، وطلب إلغاءها، وكان نص هذه المادة متعلقاً بإعلان الأحكام العرفية، وتعطيل القوانين والأنظمة الملكية مؤقتاً في كل جهة تظهر فيها أعمال

عبث بالأمن واضطرابات عنيفة ـ وتضمنت في نهايتها: « ومن ثبت عليهم بتحقيقات إدارة الضابطة الموثوقة أنهم أخلوا بأمن الدولة، يتم اخراجهم من الممالك المحروسة، وابعادهم ـ نفيهم ـ عنها وينحصر هذا الحق بيد السلطان »..

افتتح البرلمان العثماني الأول في سرايا بشكطاش يوم ٤ ربيع الأول سنة ١٢٩٤ هـ = ١٩ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٨٧٧ م. وألقيت كلمة السلطان عبد الحميد، بحضوره، وكان مما جاء فيها:

« أيها الأعيان والمبعوثان!

إنني أهنئكم بافتتاح المجلس العمومي الذي اجتمع للمرة الأولى في دولتنا العليـة. وتعلمون جميعكم أن ارتقاء الدول وقدرتها وتماسك طوائفها إنما هو قائم على العدل، بحيث أن ما انتشر في العالم من قوة دولتنا العلية وقدرتها منذ بداية ظهورها، كان من الأخذ بقواعد العدل في الحكم والإدارة، ومراعاة حق وفائدة كل طائفة من الطوائف التابعة للدولة. وقد عرف الناس أجمع تلك المساعدات التي قدمها أحد أجدادنا العظام ـ المرحوم السلطان محمد خان الفاتح ـ لضمان حرية الدين والمذهب، ثم سلك أسلافنا العظام جميعاً هذا المسلك، فلم يحدث اضطراب بشأن هذا المطلب في وقت من الأوقات. وليس هناك من ينكر أن محافظة الشعوب التابعة لدولتنا، على لغاتها ومذاهبها، ومللها، لم يكن إلا نتيجة طبيعية لضمان هذه القضية العادلة، على امتداد ستمائة عام، فيما كانت ثروة الدولة، وشعوبها، وسعادتها، في تصاعد مستمر على درب الارتقاء والتطور عبر تلك الأزمنة والعصور، في ظل حماية العدالة، وسيادة القوانين. **ثم أخذنا بالانحطاط تدريجياً بسبب ضعف انقيـادنـا للشرع الشريـف، وللقـوانين الموضوعة، فتبدلت تلك القوة بالضعف.** وقصارى الأمر أن المرحوم والدي الأكبر السلطان محمود خان، قد عمل على إزالة عدم الانتظام الذي هو العلة الكبرى للانحطاط والذي أصاب الدولة منذ بعض الأزمنة، وأزال من الوجود عائلة الانكشارية المتولدة منه، واقتلع الفساد والاضطراب الذي مزق جسد الدولة، وكان هو السابق لفتح باب إدخال مدينة أوروبا الحاضرة إلى ملكنا.

وهكذا كان والدي الماجد المرحوم عبد المجيد خان، الذي اقتفي أثره، فأعلن أساس التنظيمات الخيرية المتكفلة بالمحافظة على أرواح أهالينا وأموالهم وأعراضهم وتقاليدهم، وقد اتسعت تجارة ممالكنا وزراعتها منذ ذلك اليوم، وزادت واردات دولتنا أضعافاً في أمد قصير. ومن ثم وضعت القوانين والأنظمة التي هي مرتكز مانحتاجه من الاصلاحات، وأخذ تحصيل المعـارف والفنـون بـالامتـداد والانتشـار. ولكن، وبينما كان الأمل في نجاح دولتنا ينمو ويتعاظم بناء على هذه المقدمات الحسنة، ولاسيما ما كان منها متعلقاً بالأمن الداخلي، نشبت حرب القرم، فكان اندلاعها مانعاً أمام الاستمرار في تنظيم أحوال الملك وأمور الرعية. ومع أن خزينة دولتنا لم تكن حتى ذلك الوقت مديونة للخارج بقرش واحد. فقد اضطررنا للاستدانة من الخارج لتغطية الاحتياجات والنفقات، فتعذر والحالة هذه تحقيق التوازن بين مواردنا وبين نفقات الحرب، وانفتح بذلك مجال الدين... وقد نتج عن تلك الحرب مصالحة وضعت ملكية دولتنا واستقلالها بكامله تحت تعهدات دول أوروبا. وغلب على الظن أن هذه المصالحة قد مهدت لمستقبلنا فترة زمنية تساعدها على وضع أعمالنا الداخلية في طريقها الصحيح، لسلوك جادة الارتقاء الحقيقي. غير أن الأحداث المتعاقبة قادتنا بكليتنا إلى عكس ما كان متوقعاً. وبات من المحتمل أن تتابع الأحداث الداخلية ظهورها بتأثير التحريض والدعم الخارجي، لتحرمنا من استثمار الوقت للنظر في اصلاح ممالكنا وتنظيمها، كما أن ذلك قد أوقع زراعتنا وتجارتنا في موقع عسير بسبب اضطرارنا في كل عام لجمع الجند بأعداد كبيرة في أنحاء مختلفة. ووضع القدرات الأكثر نفعاً ـ وانتاجاً ـ من أهالينا تحت السلاح. وبالرغم من ذلك، فقد بات من المعلوم ومن المعترف به، أنه مع كل ما صادفنا من الموانع والعوائق، فإننا قطعنا شـوطـاً بعيـداً على طـريـق النجـاح المادي والمعنوي. وتزايدت مواردنا على التوالي منذ عشرين عاماً، مما يعتبر برهاناً على ارتقاء المملكة وازدياد رفاهية الأهالي. غير أنه لا بد من القول بأن الضائقة الحالية التي تولدت من الظروف التي ذكرناها، كان بالمستطاع التخفيف من غائلتها وحدتها، لو سلكنا في الإدارة المالية طريقاً قويماً. إذ أن كل ما اتخذ من التدابير المالية للاصلاح لم تتمكن من معالجة الموقف، وإنما زادت من ثقله. وقد طلبت الإفادة من هذا الواقع،

والتفكير به، قبل اتخاذ ما هو ضروري لبناء المستقبل. إن دوام هذه الغوائل وتعاقبها، وتلبية الحاجة لبناء الأجهزة والوسائط القتالية والأسلحة الجديدة التي هي من أعظم عوامل قوة دولتنا واقتدارها، من جهة، وعدم وضع وارداتنا ونفقاتنا تحت موازنة اقتصادية من جهة ثانية، قد أفضتنا إلى انتقاض إدارتنا المالية درجة فدرجة حتى وصلنا الآن الى ما نحن فيه من الضيق الخارق للعادة. وقد أعقب ذلك اندلاع الصراع في (الهرسك) والناجم عن الفساد والتحريض، الذي تجسد أخيراً. ثم اندلعت بغتة الحرب في بلاد الصرب والجبل الأسود، وظهرت في عالم السياسة أيضاً فتن خطيرة واضطرابات كثيرة. وهكذا تصادف جلوسنا على تخت أجدادنا العظام بالإرادة الأزلية للحق سبحانه، مع تدهور دولتنا في بحران عظيم.

ولما كانت درجة المخاطر والمشكلات التي حاقت بأحوالنا العامة غير قابلة للقياس مع ما سبقها من الغوائل التي تورطت بها دولتنا حتى الآن، فقد اضطررت لأجل المحافظة على حقوقنا قبل كل شيء أن أزيد معسكراتنا في جميع الجهات، بحيث أني وضعت تحت السلاح نحو ستمائة ألف جندي. لاعتقادي بأن القضاء على هذه الاضطرابات قضاء مبرماً، واستئصالها بعون الله، والبحث عن الطريقة لاجراء الاصلاحات الهامة في دولتنا من أجل بناء مستقبلنا وفقاً لما نتمناه، إنما هو فرض على ذمتي. وإنه لأمر واضح باننا إذا ما نهجنا في الإدارة نهجاً حسناً، فإننا سنتقدم بأقرب وقت تقدماً كبيراً على درب النجاح، بحسب القابلية التي أنعم الله بها على ملكنا، وبحسب الاستعداد الذي اتصف به أهلنا. وإنه لمن المؤكد أن تأخرنا عن اللحاق بعالم المدنية المعاصرة إنما كان بسبب إهمالنا لمتابعة الاصلاحات التي تحتاج مملكتنا إليها، ولعدم المثابرة على اصدار القوانين والأنظمة المتعلقة بها. **وليس منشأ ذلك إلا بسبب صدور هذه الأشياء عن حكومة مستبدة لا تستند الى مبدأ الشورى.**

بينما كان ارتقاء الدول المتمدنة ونجاحها، وعمرانها، وتحقيق أمنية الممالك، هو ثمرة وضع قوانينها العامة، وإقامة مصالحها، على أساس الاتفاق واجماع الآراء كما هو مسلم به. وعلى هذا رأيت أن أسباب الارتقاء والتطور في هذه الطريق، واستناد قوانين

المملكة على الآراء العامة، هو ألزم ما نحتاجه. فأعلنت الدستور التأسيسي، وهدفنا من وضعه ليس مجرد دعوة الأهالي للحضور والنظر في المصالح العامة فحسب، وانما لأن هذه الأصول هي الوسيلة المستقلة لاصلاح إدارة ممالكنا، والقضاء على سوء الاستعمال، واستئصال قاعدة الاستبداد. وفضلاً عما تضمنه هذا الدستور التأسيسي من الفوائد الأصلية، فهو كذلك مهد لأساس حصول الاتحاد والأخوة بين المواطنين، وجامع لمقصد تأسيس أمر الائتلاف والسعادة بين الخاصة والعامة. وقد عمل أجدادنا العظام بفضل الفتوحات التي وفقوا إليها، على جمع أقوام عديدة تحت حكم هذه الدولة الواسعة الممالك، ولم يبق سوى أمر واحد فقط، وهو ربط هذه الأقوام المختلفة إختلافاً كلياً في أديانها وأجناسها، بقانون موحد مشترك، وحيث أنه قد تيسر الآن هذا الأمر، بعون جناب الحق الذي لا نهاية لألطافه ومقدرته الإلهية، فيقتضي إذاً من الآن فصاعداً أن تكون كافة تبعتنا أولاد وطن واحد، يعيشون بأجمعهم تحت جناح حماية قانون واحد، وينعتون بالعنوان المخصوص منذ ما ينيف عن ستمائة سنة لأهل بيت سلطتنا السنية، المسطر كثير من آثار شوكتهم في صحف تواريخ البرية. وأملي أن يكون الاسم (العثماني) الذي ما برح حتى الآن رمزاً للقوة والاقتدار، هو الاسم الشامل من بعد الآن لدوام المنافع المختلفة الموجودة بين جميع تبعتنا وحفظها. وبناء على ما ذكر من الأسباب والمقاصد، فقد عزمت عزماً ثابتاً على أن أنهج النهج الذي سلكته، ولن أدخر جهداً في توطيده وتشييده.

وأتوقع منكم بالتالي الدعم والمعاونة في القول والعمل للإفادة من مشروع الدستور التأسيسي الذي وضع على أساس العدالة والأمن. والمفروض عليكم إذاً، القيام بأعباء الوظائف القانونية المحولة لعهدتكم وحميتكم بصدق واستقامة، وبدون احتراز من أحد، غير عابئين بشيء آخر سوى سلامة دولتنا ومملكتنا وسعادتها لأن ما يعوزنا اليوم من الاصلاحات، وما يترقبه الجميع من تنظيمات في ملكنا هو أمر في غاية الأهمية، وبما أن وضع ذلك على الفور في موقع التنفيذ مرهون على اتفاقكم بالتفكير والآراء. **وإن مجلس شورى الدولة يعكف الآن على تنظيم لوائح القوانين اللازمة، لكي تتحول في اجتماعكم في هذه السنة إلى مجلسكم للبحث فيها، وهي**

لائحة النظام الداخلي لمجلسكم، ولائحة قانون الانتخاب، وقانون الولايات، وإدارة النواحي العام، وقانون الدوائر البلدية، وقوانين أصول المحاكمات المدنية، وتنظيم المحاكم، وطريقة ترفيع الحكام وتقاعدهم، ووظائف سائر العاملين في الدولة وحق تقاعدهم، وقانون المطبوعات، وديوان المحاسبة، ولائحة قانون موازنة السنة السابقة.

فمطلوبنا القطعي والحالة هذه هو بحث هذه القوانين بالتتابع ومناقشتها واتخاذ قرارات بشأنها، وكذلك البحث عاجلاً في إصلاح وتنظيم المحاكم وجهاز الأمن اللذين هما الواسطة المستقلة لتأمين حقوق الجميع، ويتوقف وضع ذلك موضع التنفيذ على زيادة مخصصاتها المالية. ونظراً لأن ادارتنا المالية قد أصبحت عرضة للعسر والمشاكل الكثيرة، بحسب ما سيظهر لكم من بحث الموازنة المقدمة إلى مجلسكم. فأوصيكم بأن تعملوا جاهدين، وبالاتفاق فيما بينكم على اقتراح التدابير التي توجهنا قبل كل شيء للتخلص من هذه المشاكل، وإلى وسائل إعادة الاعتبار لماليتنا. ومن ثم اقتراح تلك المخصصات التي تخرج هذه الاصلاحات المستعجلة إلى التنفيذ. ولما كان تطوير الزراعة والصناعة اللتين هما من أعظم الاصلاحات والاحتياجات في ملكنا وتبعتنا، والارتفاع بمستوى المدنية والثروة إلى درجة الكمال. انما هو عمل مرتبط بتطوير العلوم والمعارف، فستعطى بإذنه تعالى إلى مجلسكم في اجتماع السنة القادمة لوائح القوانين المتعلقة باصلاح المدارس - المكاتب - وتنظيم درجات التعليم. وكذلك، فإن الحصول على تأثيرات أحكام القوانين على الوجه الأكمل، سواء كانت تلك القوانين التي سبق ذكرها، أو تلك التي ستوضع موضع التنفيذ في المستقبل، هو أمر متوقف على قضية انتخاب موظفي الإدارة وحسن اختيارهم بالدرجة الأولى، فإن هيئة دولتنا ستمعن النظر في التدقيق الخاص لتنفيذ هذا المطلب، وفي مطلب تعيين مكافآت للموظفين المتصفين بالعفة والاستقامة اللتين ضمنهما الدستور التأسيسي، بقدر ما ضمن الحماية لهم أيضاً. ونظراً لما تمثله قضية انتخاب الموظفين واختيارهم من الأهمية، فقد قررنا تنظيم مكتب خاص، تكون مصاريفه ونفقاته من خزانتنا الخاصة بهدف اعداد موظفين جديرين بالإدارة العامة، وبحيث يتم تأهيل تلامذته وخريجيه للاضطلاع بواجبات الإدارة

والسياسة حتى الدرجة العليا. ويقبل في هذا المكتب - المدرسة - من كل فئات تبعتنا بدون استثناء مذهبي، ويتم ترفيعهم بحسب درجة أهليتهم وكفاءتهم، كما يتضح من نظامه الأساسي المعلن قبلاً.

لقد وقع لدينا موقع التقدير والاستحسان الكبيرين، ذلك الموقف الخارق للعادة والذي اتخذته كافة شعوبنا الصادقة في غيرتها وحماستها للدفاع عن الدولة، وكذلك ما تحمله جندنا من أنواع المتاعب والمشاق، وما تميزت به أعمالهم من الشجاعة والبسالة في مواجهة الكوارث والغوائل التي فرضت علينا منذ عامين تقريباً، لاسيما خلال الحرب مع الصرب والجبل الأسود. ولقد عملنا مخلصين على التمسك بحقوقنا وبالرغم من ذلك فقد تم استصدار قرار لمصلحة الصرب، ومازالت المباحثات مستمرة مع الجبل الأسود، وسيحول الى مجلسكم عند أول اجتماع له ما سيتم الاتفاق عليه لاتخاذ قرارات بشأنه؛ وأوصيكم إذاً بتعجيل اتخاذ تلك القرارات.

لقد حرصت دولتنا دائماً على إقامة العلاقات الطيبة مع الدول الصديقة والدول المتحالفة. وتحرص اليوم أيضاً على تحقيق هذا المبدأ والالتزام به. ولهذا فعندما طلبت انكلترا منذ بضعة شهور عقد مؤتمر دولي في مقر دولتنا لمناقشة المسائل الراهنة وبحثها، وعملت كافة الدول العظمى أيضاً على دعم هذا الطلب، وافق بابنا العالي على عقده. غير أن هذا المؤتمر لم يتمكن من اتخاذ موقف حاسم بالاجماع. وبالرغم من ذلك، فاننا لم نتأخر عن تأكيد نوايانا المخلصة، والأخذ بمقترحاتهم ونصائحهم المتوافقة مع أحكام المعاهدات الدولية، ومتطلبات الطوائف والملل وحقوقها، بما لا يتناقض مع أحوالنا وحقوقنا المبرمة. أما أسباب عدم اتفاق الدول العظمى فإنها لم تكن على المبادىء والأسس، وإنما في الأشكال والاجراءات. ولقد استصوبنا واستحسننا أن يشمل التطوير الذي جرى منذ بداية التنظيم حتى الآن في أحوال مملكتنا بصورة عامة، وفي إدارة كل شعب من شعوب دولتنا، للوصول إلى ما هو أفضل وأكمل لكل الشعوب - وستستمر جهودنا نحو بلوغ هذا الهدف. وإن وظيفتي هي اتخاذ التدابير الوقائية ضد كل ما هو مخل بشأن مملكتنا واستقلالها، وقد تركت للأيام القادمة إثبات صدق نيتي وسلامتها لما فيه مصلحة الجميع. وكان من المؤسف حقاً زوال النتائج التي

ولدتها هذه الحال بسرعة، مما حملني على الاصرار على التمسك باستمرار بنهجنا للمحافظة على حقنا بالاستقلال. وسيكون هذا النهج هو أساس تصرفاتنا في المستقبل. وأرجو أن يكون الاعتدال، وحسن النية، مما أظهرته دولتنا قبل انعقاد المؤتمر وبعده كفيلة بمضاعفة دعم العلاقات الودية القائمة بين دولتنا وسائر الدول الأوروبية. ونسأل حضرة الحق المتعال أن يجعل مساعينا جميعاً مظهراً للتوفيق في كافة الأحوال».

أعقب ذلك وقوع الحرب الروسية - العثمانية والتي جرى في الفصل السابق التعرض لها. فلما وصلت هذه الحرب إلى نهايتها، أو كادت، وقبل التوقيع على معاهدة (سان استيفانوس) وجه السلطان عبد الحميد دعوة لاجتماع مجلس المبعوثان (النواب) ومجلس الأعيان (الشيوخ). وتم الاجتماع في ٧ ذي الحجة سنة ١٢٩٤ هـ (١٨٧٧ م). حيث ألقي عليهما خطاب السلطان عبد الحميد، والذي تضمن شرحاً لحالة الدولة، وما وصلت إليه من الضيق والعسر. ورد نواب الأمة على الخطاب بعريضة شكر في ١٧ ذي الحجة (٢٣ كانون الأول - ديسمبر). **ثم تابع مجلس النواب العثماني اجتماعاته إلى أن قرر السلطان عبد الحميد حل مجلس النواب يوم ١٤ شباط - فبراير - ١٨٧٨ م، بالاتفاق مع جميع أعيان الدولة، وذلك بحجة عدم ملاءمة الظروف لوجوده.** وبدأ السلطان عبد الحميد بحكم البلاد حكماً مباشراً، مستعيناً بالأجهزة الإدارية التي نظمها باحكام. وعمل على اعتقال عدد من أعضاء مجلس النواب، وأبعدهم الى خارج البلاد.

٤ ـ الانقلاب العثماني [١٩٠٩م].

لقد صدم السلطان عبد الحميد صدمة قاسية بنتيجة الحرب مع روسيا (سنة ١٨٧٨ م) وما أعقبها من نتائج، أكدت له من جديد خيانة الدول الغربية، وانكلترا منها بصورة خاصة، لقضية الدولة العثمانية والوقوف الى جانبها في الأزمات الصعبة، وذلك خلافاً لما كان يتوقعه. كما أن الاصلاحات التي حاول بها ايقاف التحريض الخارجي، والابقاء على تماسك الدولة ووحدتها، لم تحقق له ما كان يرجوه، بل إنها على النقيض من ذلك. فقد فتحت بلاده أمام رياح الغرب من كافة الاتجاهات. ولهذا لم يكن غريباً أن يلجأ السلطان عبد الحميد لاقالة (**مدحت باشا**) من منصب الصدر الأعظم (في ٥ شباط ـ فبراير ـ سنة ١٨٧٧ م) وابعاده بتهمة الخيانة العظمى، على أساس أنه هو الذي أشار على السلطان باتباع سياسة الاعتماد على الدول الغربية. وأن الدول الغربية هي التي اقترحت عليه الاصلاحات الدستورية ودعمته بها (وكان الدستور قد استمد مواده من الدستور الفرنسي والدستور السويسري في حدود الشريعة الإسلامية). وشرع السلطان عبد الحميد بعدئذ بمطاردة من أطلقوا على أنفسهم صفة (**الأحرار**) وانتظموا في جمعية (**تركيا الفتاة**). مما أرغمهم على الفرار ومغادرة البلاد. **فنظموا في (سلانيك ـ أو سالونيك) قاعدة لهم حيث أفادوا من الدعم المالي الذي قدمه لهم اليهود الذين تظاهروا باعتناق الإسلام، وعرفوا باسم (دونمه) منذ أن أقاموا بهذا البلد بعد طردهم من الأندلس.**

كما عملوا على إقامة قيادة تنظيمهم الذي حمل اسم (**جمعية الاتحاد والترقي**) في باريس، وجنيف ـ وقد عرف السلطان عبد الحميد خطورة الأفكار القومية التي تعتمدها هذه الجمعية وتروج لها، إذ أن بعث القومية التركية سيؤدي بالتالي الى بعث القوميات الأخرى المكونة للدولة، والتي انتظمت جميعها تحت راية الإسلام، وتحت

ظل الخليفة. ولهذا عمل على تأكيد المكانة الدينية للخلافة وسموها على الرابطة القومية في جمع كلمة المسلمين. ولقي السلطان عبد الحميد دعماً قوياً من رجال القصر - وخاصة فقيه الدولة الشامي الأصل أبو الهدى الصيادي -. كما دعمه في ذلك عدد كبير من المثقفين، ومن رجال الدين العلماء، **والذين كانوا يعتقدون بأن الإسلام هو القوة الوحيدة التي تستطيع مجابهة العداء الأوروبي المنظم، والتي تحشد كل قوى الإسلام في جبهة واحدة متراصة.**

واستند هؤلاء المثقفون الى نتائج الحروب القومية التي اصطنعتها الدول القومية لتمزيق أوروبا الوسطى، وفصلها عن الدولة العثمانية - الإسلامية.

كان من نتيجة الصدمة التي أصيب بها السلطان عبد الحميد أيضاً - في حربه مع روسيا وتخلي انكلترا عنه - أن توجه الى بروسيا، فاستقدم الخبراء العسكريين منها لإعادة تدريب جيشه وتنظيمه تنظيماً حديثاً. وكان ذلك يتطلب منه تخصيص نفقات ضخمة، فانصرف لانعاش الزراعة والتجارة. ووجد أنه من الضروري تطوير الاتصالات لربط أجزاء الدولة وأقاليمها بوسائط اتصالات حديثة. فاتفق مع بروسيا لمد الخط الحديدي المعروف باسم **(خط الشرق السريع)**. وتم في آخر سنة ١٨٨٨ م تمديد هذا الخط ما بين بلغراد والآستانة، مع امتداد على الأرض الآسيوية من حيدر باشا إلى إزمير (أو - إزميد). ثم إن مصرف الدولة الألماني استصدر لقاء ضمان لحد أدنى من الموارد طوال تسع وتسعين سنة - إجازة بتمديد الخط الحديدي حتى أنقره التي تم ربطها بالخط الحديدي سنة ١٨٩٢ م. وانبثق في الحال المشروع الرامي إلى مد الخط عبر الأناضول والعراق حتى الخليج العربي. وبذلك يتيسر ربط أهم أقاليم الدولة بالعاصمة، وتفتح أبواب مواردها الطبيعية الغنية في وجه التجارة العالمية أيضاً. ولكن هذا المشروع قد هدد بالخطر - في الوقت ذاته، مركز بريطانيا في الشرق. كما هدد مطامع روسيا التوسعية في بلاد فارس (ايران). ومع أن عدداً من رجال السياسة الألمان قد حذروا من مخاطر هذا المشروع، فقد أيدته القيادات المسيطرة والتي كانت معنية في المحل الأول، بخدمة المصالح الاقتصادية والاستراتيجية - العسكرية للدولة الألمانية - فتمكنت هذه القيادات من اقناع الامبراطور غليوم الثاني بأهمية المشروع وفائدته. حتى

إذا ما كانت سنة ١٨٩٨م، وزار الامبراطور غليوم الآستانة في طريق عودته من بيت المقدس، سأل السلطان عبد الحميد الذي كان يعتبره صديقاً له، والذي كان قد أظهر إخلاصه عندما أرسل بعثة من الضباط الألمان بقيادة (فون درغولتز باشا) لتدريب الجيش العثماني، وطلب إليه أن يمنح امتياز انشاء مرفأ حيدر باشا إلى مصرف الدولة الألماني، وذلك على الرغم من الجهود المستمرة التي بذلتها بريطانيا وروسيا للحيلولة دون تمديد الخط الحديدي. وتقرر أن يمتد الخط الحديدي من بروسة، حيث ينفصل الخط الفرعي المتجه الى أنقره، عبر أفيون قره حصار وقونيه وأركلي وبولغورلو حتى بغداد، من طريق نصيبين والموصل. ولقد بدأت المواصلات على القسم الممتد حتى بولغورلو في ٢٥ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩٠٤م. ولئن خدم الخط الحديدي في الأناضول الأغراض الاقتصادية والعسكرية، فقد بقي الهدف الأول للسلطان عبد الحميد. والذي بقي من أهم أعماله وأبرزها، هو **(الخط الحديدي الحجازي)**. إذ بينما كان الحج الى مكة المكرمة والمدينة المنورة حتى ذلك الحين، مقتصراً على طرق القوافل البرية المضنية، من دمشق عبر الصحراء، أو عن طريق البحر الأحمر، إذا بهاتين المدينتين الشريفتين ترتبطان الآن بعاصمة الدولة الإسلامية بالخط الحديدي.

والواقع أن هذا الخط الذي أشرف على إنشائه ـ بالدرجة الأولى ـ الأمين الخاص للسلطان ـ عزت باشا العابد ـ من أبناء الشام. قد انتهى تمديده حتى المدينة المنورة ما بين سنة ١٩٠٠ وسنة ١٩٠٨م. وتبرع المسلمون في مختلف أقطار العالم بثلث نفقات الخط التي بلغت ثلاثة ملايين ليرة تركية.

اصطدم السلطان عبد الحميد من جديد (بالمسألة القومية للأرمن) عندما تم تمديد الخط الحديدي. فقد كان الأرمن هم الطائفة التي أفادت أكثر من سواها من اختراق الخط الحديدي لبلاد الأناضول. وكانت النزعة القومية، والميل الى الانفصال عن الدولة الإسلامية قد أخذت طريقها الى النفوس عبر ما أحرزته بلاد البلقان من الاستقلال. وكان الأرمن المقيمين خارج البلاد منذ زمن طويل قد جمعوا في كثير من الأحيان ثروات طائلة، وشرعوا في إقامة اتصالات لدعم نفوذهم لدى الدول الأجنبية من أجل إقامة وطن أرمني. وبدأ الأرمن بتقديم طلبات للحصول على الاستقلال، أو لنيل

امتيازات، تشابه تلك التي منحها مؤتمر برلين لاقليم (الروم ايلي) الشرقي. وتحرك الأرمن على هذا الاتجاه في منطقة انتشارهم ما بينِ الأناضول وآذربيجان وبحر قزوين (الخزر). ولما كان هذا الموطن يقع في قلب الدولة، فقد كان التحرك القومي للأرمن أشد ثقلاً وخطورة من تلك التحركات التي نشبت على تخوم الدولة (في أوروبا الوسطى). ولهذا فقد اهتم السلطان عبد الحميد بهذا الخطر الجديد، ولما كان الأكراد ينتشرون في جنوب بلاد الأرمن، فقد عمل السلطان عبد الحميد على منحهم مزيداً من الدعم والثقة، واتخذهم دعامة ليس أضمن منها ولا أثبت لسلطته وقوته. وشكل منهم حرسه الخاص في العاصمة إسلام بول (الفرقة الحميدية). ليس ذلك فحسب بل إنه منحهم مزيداً من الحرية والامتيازات في بلادهم.

ولهذا فعندما تحرك الأرمن في سنة ١٩٠٥ م. اصطدموا بمقاومة الأكراد الضارية الذين عملوا، بالتعاون مع الأتراك، على تدمير المقاومة الأرمنية، والقضاء على الأرمن في المدن الكبرى كلها تقريباً: في طرابزون والرها وإسلام بول. وتكررت أعمال العنف والقتل في السنة التالية في ولايتي بتليس ووان. مما أغضب (العالم المتمدن) غير أن السلطان عبد الحميد لم يعد يعبأ كثيراً برأي هذا العالم الذي لم يحمل الى الدولة العثمانية إلا الخراب والدمار.

كانت **اليونان** تتابع خلال ذلك بذل الجهود لتعديل الحدود التي رسمتها لها معاهدة برلين. وطمعت أيضاً في ضم جزيرة كـريـت إليهـا. فعملـت على تحريـض المسيحيين في الجزيرة وإلهاب مشاعرهم إلى أن أعلنوا ثورتهم سنة ١٨٩٦ م - بقيادة الأمير اليوناني - جورج - وتدخلت الدول بعد أن امتدت نار الثورة إلى إقليم تساليـا في ربيع السنة التالية، ففرضت على الدولة العثمانية منح الاستقلال لجزيرة كريت، وتعيين حاكم نصراني لها، مع اجراء بعض التعديلات في الحدود لمصلحة اليونان.

واجه السلطان عبد الحميد من المتاعب والعقبات في اقليم مقدونية، ما هو أدهى وأمر، حيث كان يقطن الأتراك - المسلمون - مع اليونانيين والألبان - الأرناؤوط - والأفلاقيون والبلغار والصرب جنباً إلى جنب، ويختلط بعضهم ببعض.

ومن أجل ذلك طمعت كل من الدول النصرانية الثلاث المجاورة: اليونان والبلغار والصرب (اليوغوسلافيين) بضم هذه الولاية الخصبة، الغنية بزراعة التبغ على الخصوص. فتشكلت هناك عصابات بلغارية عاثت في أنحاء البلاد فساداً، مروعة العناصر السلافية الأخرى. فأرسل السلطان قوات للقضاء على هذه القوات (اشترك فيها أنور بك ونيازي بك من الضباط الأحرار، واكتسبا خبرة واسعة في قتال العصابات المقدونية) غير أن القوات العثمانية لم تتمكن من قمع الثورة، والقضاء على عصاباتها. فطلبت روسيا والنمسا الى السلطان عبد الحميد أن يرسل إليها قوة بوليسية يقودها ضباط أوروبيون، مع تعيين مفتش عام للأقليم - حاكم - من أوروبا. ولكن القائد الايطالي الذي عين على رأس هذه القوة البوليسية أخفق في توطيد دعائم الأمن. ليس ذلك فحسب، بل إن الطوائف والفئات سارعت بدورها لحمل السلاح، وممارسة دورها في حرب العصابات، أسوة بالبلغار. وعجزت الدول الكبرى عن وضع حدّ للاقتتال، بعد أن أرغمت السلطان عبد الحميد على إخضاع مالية البلاد لمراقبتها. وحاولت النمسا استثمار هذا الموقف، فعملت على تمديد خط سيراجيفو الحديدي الى سالونيك - مرفأ مقدونية على بحر ايجه - عبر اقليم - يني بازار - الخاضع للإدارة النمساوية. ولقد استثار هذا الصنيع حسد الروسيا وغيرها من الدول الكبرى التي طالبت، منذ اليوم، بتعيين حاكم عام لمقدونية يكون خاضعاً لمراقبتها هي.

أفاد الأحرار أو الدستوريون من هذه الظروف لتنظيم قواتهم، واستثارة الجماهير وتحريضها ضد حكومة السلطان عبد الحميد - الموصوفة بالمستبدة -. وعملوا على نشر الأفكار الحرة والمبادىء الدستورية.

وكانت قيادة (حزب الاتحاد والترقي) تتابع تطور موازين القوى باستمرار من خلال ما تكتسبه من العناصر المؤيدة لها، حتى تكونت لديها القناعة بأنها باتت قادرة على التحرك بقوات الفيلقين الثاني والثالث المعسكرين في (مناستر واسكوب وأدرنه وأزمير) بالاضافة الى قوات الفيلق الرابع المعسكر في أرض روم. وكان من المحال على حكومة السلطان عبد الحميد ارسال الفيلق الأول المعسكر في الأستانة لمحاربة الدستوريين، لأنه لا يمكن تجريد العاصمة من الحماية والدفاع. كما كان معظم ضباط

هذا الفيلق قد انتظموا في صف الضباط الأحرار - الدستوريين -. وبدأ هؤلاء - الأحرار - تحركهم، فوضعوا خطتهم في أواخر شهر حزيران - يونيو - سنة ١٩٠٨ م. وأرسلوا انذاراً الى الحكومة التي بادرت بإرسال (شمسي باشا) لمطاردة (نيازي بيك) الذي كان أول من تحرك (في جبال رسنه) غير أن الأحرار اغتالوا (شمسي باشا) قبل أن يغادر العاصمة. كما أرسلت الحكومة من أزمير ثلاثين فرقة من الفرق الاحتياطية، لقمع التمرد، غير أن هذه الفرق انضمت الى الدستوريين، ودعمت من قواتهم، فعملوا على إرسال البرقيات - التلغراف - الى الصدر الأعظم في أيام ٢١ و ٢٢ و ٢٣ تموز - يوليو - من سالونيك ومناستر وأسكوب وسيريس، هددوا فيها الأستانة بالزحف عليها إذا لم يعلن الدستور. فلما وصلت هذه التلغرافات الى السلطان عبد الحميد، أمر بمنح الدستور والقانون الأساسي. وتفرق شمل أنصار الحكومة، غير أنهم لم يلقوا أسلحتهم، ولم يستسلموا، فعملوا على إعادة تنظيم قواتهم القليلة، وشرعوا بالهجوم المضاد على (حزب الاتحاد والتراقي) من خلال الصحف التي بقيت خاضعة لسيطرتهم. ثم قامت حامية الأستانة بتوجيه مجموعة من المطالب الى السلطان والحكومة. وكان منها:

١ - إحياء الشريعة.

٢ - عزل رئيس الوزراء - الصدر الأعظم - ووزيري الحربية والبحرية لدعمهم للاتحاديين.

٣ - طرد قادة الاتحاديين (أحمد رضا وحسين جاهد وجاويد ورحمي وطلعت واسماعيل حقي وسواهم من مجلس المبعوثان.

٤ - عزل محمود مختار باشا لعدم اشتراكه مع (أنصار الشرعية).

٥ - العفو عنهم.

عقد مجلس النواب (المبعوثان) اجتماعاً للنظر في طلبات حامية الأستانة، وعلى الرغم من أن عدد هؤلاء النواب لم يتجاوز الخمسين - أي عدم اكتمال النصاب القانوني -. فإنهم قرروا إجابة طلب الحامية، وانتخبوا وفداً منهم لابلاغ السلطان عبد الحميد بقرارهم. فأصدر السلطان أمره بتعيين توفيق باشا في منصب رئيس الوزراء.

وتعيين أدهم باشا وزيراً للحربية. وقرر العفو عن الجنود الذين أخذوا باطلاق البنادق احتفالاً بانتصارهم، وكان عددهم في حدود ثلاثين ألفاً. واجتمع مجلس النواب مرة أخرى فقرر قبول استقالة رئيس الوزراء الأسبق ـ أحمد رضا بك. وعادت الصحف لسابق عهدها في دعم السلطان عبد الحميد. والهجوم على (الاتحاديين) الذين أسرعوا بتحركهم على الاتجاه المضاد لاحباط الحركة (الرجعية). فقادوا فيالقهم، وحاصروا الآستانة، واقتحموا بقيادة (محمود شوكت باشا) العاصمة، وحاصروا قصر (يلديز) حيث وقعت هناك معركة ضارية انتهت باستسلام حامية يلديز. ولكن السلطان عبد الحميد استمر في مقاومته، فقرر الاتحاديون الانقضاض على قصره، وأطلقوا قنابل المدافع على الحامية المدافعة عن السلطان، والنادي العسكري، واستولت عليها. ثم قبضت على الكثيرين من أنصار السلطان، ومن بينهم مراد بك الداغستاني، وأعدموا بالرصاص، حيث تم قتل ١٢٠٠ رجل. وحاصر جند الاتحاديين بعدها ثكنات اسكودار، واستولوا عليها. وعاد أعضاء البرلمان (المبعوثان) إلى الاستانه، واجتمعوا للتداول في مصير السلطان عبد الحميد.

كان زعماء الاتحاديين (محمود شوكت وأنور ونيازي) قد استصدروا فتوى من شيخ الإسلام محمد ضياء الدين، جاء فيها:

«إذا اعتاد زيد الذي هو إمام المسلمين أن يرفع من الكتب الشرعية بعض المسائل ـ المهمة الشرعية ـ وأن يمنع بعض هذه الكتب ويمزق بعضها ويحرق بعضها، وأن يبذر ويسرف في بيت المال، ويتصرف فيه بغير مسوغ شرعي. وأن يقتل الرعية ويحبسهم وينفيهم ويغربهم بغير سبب شرعي، ويرتكب سائر أنواع المظالم. ثم ادعى أنه تاب وعاهد الله وحلف ـ أقسم ـ أن يصلح حاله، ثم حنث وأحدث فتنة عظيمة جعلت أمور المسلمين كلها مختلة، وأصرّ على القتال. وتمكن منعه المسلمين من إزالة تغلب زيد المذكور. ووردت أخبار متوالية من جوانب بلاد المسلمين أنهم يعتبرونه مخلوعاً. وأصبح بقاؤه محقق الضرر، وزواله محتمل الصلاح. فهل يجب أحد الأمرين خلعه أو تكليفه بالتنازل عن الإمامة

والسلطنة على حسب ما يختاره أهل الحل والعقد وأولي الأمر من هذين الوجهين؟».

ورد شيخ الإسلام محمد ضياء الدين على هذا السؤال ـ الفتوى ـ بكلمة: **«يجب»**.

واجتمع مجلس النواب (الأعيان والمبعوثان) برئاسة رئيس المجلس (سعيد باشا) الذي قرأ على المجتمعين فتوى شيخ الإسلام ـ في جلسة سرية ـ ثم سألهم: «هل تختارون خلعه أم تكليفه بالتنازل». فأجابوا بصوت واحد: **«الخلع، الخلع»**. وسجل محضر الجلسة كما يلي:

«يوم الثلاثاء، سابع ربيع الآخر، سنة ١٣٢٧ هـ و٢٧ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩٠٩ م. الساعة السادسة ونصف عربي (الواحدة بعد الظهر زوالي).

قرئت الفتوى الشرعية الموقع عليها بتوقيع شيخ الإسلام محمد ضياء الدين أفندي، في المجلس العمومي المؤلف من المبعوثين والأعيان، ورجح بالاتفاق وجه الخلع الذي هو أحد الوجهين المخير بينهما. فأسقط السلطان عبد الحميد خان من الخلافة الإسلامية، والسلطنة العثمانية. وأصعد ولي العهد محمد رشاد أفندي باسم السلطان محمد خان الخامس★ الى مقام الخلافة والسلطنة».

بدأ السلطان محمد رشاد عهده بكلمة توجيهية لمجلس الوزراء قال فيها: «إننا جميعاً خدام الشعب» وبرهن مع تتابع الأحداث إخلاصه لهذا القول، وتمسكه به. فكان لأبناء الأمة جميعاً أباً رحيماً وقائداً حكيماً. واعتمد على (حزب الاتحاد والترقي) الذي بات يشكل الأكثرية ويمثلها. وكانت البلاد في حالة تمزق رهيبة على جبهتها الداخلية،

(★) محمد رشاد خان الخامس ـ هو الخليفة الخامس والثلاثين في عائلة الخلافة العثمانية ولد سنة ١٢٦٠ هـ = ١٨٤٤ م. وبويع بالخلافة سنة ١٣٢٧ هـ = ١٩٠٩ م وتوفي سنة ١٣٣٦ هـ = ١٩١٧ م. واشتهر بتقواه وعدله حتى شبه بعمر بن عبد العزيز. وخلفه السلطان محمد وحيد الدين بن عبد المجيد باسم محمد السادس. والذي كان آخر الخلفاء العثمانيين عملياً، حيث اعتزل الخلافة سنة ١٩٢٢ م، وخلفه عبد المجيد الثاني بن عبد العزيز الذي أبعد عن تركيا بعد أن عمل مصطفى كمال على إلغاء الخلافة سنة ١٣٤٢ هـ = ١٩٢٣ م.

وفي حالة حرب متفجرة على امتداد جبهتها الخارجية الواسعة، بالاضافة الى مشكلات مستعصية كان من أهمها وأخطرها اضطراب الأمن - وعدم دفع رواتب الموظفين، وتراكم الديون الخارجية. فبدأ الحكم الاتحادي بفرض النظام والأمن، وتحقيق سيادة القانون، وتحقيق المساواة بين المواطنين، وجمع الأسلحة من المتمردين وعصابات السطو، والقضاء على حركات التمرد. ثم انصرف لعلاج المسألة المالية فعمل على إعادة جمع الضرائب التي أهملت جبايتها طوال سنوات مضت، فأمكن تحصيل ٢٦ مليوناً ونصف (سنة ١٩١٠ م) وارتفع هذا الرقم الى ثلاثين مليوناً في السنة التالية. وكانت موارد الجمارك سنة ١٩١٠ م في حدود ثلاثة ملايين ونصفاً، فارتفعت الى خمسة ملايين في السنة التالية. كما كانت موارد العشور في سنة ١٩١٠ م ستة ملايين فأصبحت في السنة التالية سبعة ملايين ونصفاً. ومنحت الدولة مساعدات ضخمة لسكان الجزيرة والموصل والأناضول لاحياء أراضيهم، وتعميم الزراعة وتطويرها. وبدأ المهاجرون الذين غادروا ديارهم بسبب الفاقة واضطراب الأمن بالعودة الى أوطانهم لإعمارها. فيما تركز الجهد بصورة خاصة لإعادة بناء القوات المسلحة وتجهيزها وتنظيمها وتسليحها. فأمكن خلال فترة قصيرة للدولة أن تستعيد بعض هيبتها المنهارة، وأن تمتلك بعض قوتها. ولكن الدول الغربية - الصليبية - لم تترك للدولة العثمانية فرصة لالتقاط أنفاسها. فقد دهمتها الأحداث المتتابعة، على جبهتها الخارجية، لتستنزف منها كل جهد مبذول.

كانت الدول الغربية قد قطعت شوطاً بعيداً في السيطرة الاستعمارية على العالم، وفي احتلال أجزاء مختلفة من أقطار العالم الإسلامي، والعالم العربي - الإسلامي منه بصورة خاصة، في إطار الحرب الصليبية الشاملة التي استبدلت اسمها (بالحروب الاستعمارية) ولم تستبدل لا هدفها ولا وسائلها وطرائقها، ولما كانت ايطاليا قد أخذت دورها في الظهور على المسرح الأوروبي في وقت متأخر، فقد ساءها أن لا يكون لها دورها في هذه الحرب الصليبية، ولما كانت امكاناتها متواضعة وقدراتها محدودة بالمقارنة مع امكانات وقدرات الدول العظمى بريطانيا وفرنسا وروسيا فقد حددت لها هدفاً متواضعاً أيضاً وقريباً منها وهو: **استعمار طرابلس وبرقة (ليبيا)**.

وهكذا، وجدت حتى ايطاليا مجالاً لمحاربة الإسلام وأهله، والعدوان على دولة

ـ اقليم ـ كان من أقاليم الدولة العثمانية، فقامت بإعلان الحرب على الدولة العثمانية في ٢٩ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٩١١ م. وأتبعت ذلك بانزال قواتها على سواحل طرابلس في ٥ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ. وتصدت الحاميات العثمانية القليلة ومعها قوات من المواطنين العرب والبربر ـ بقيادة السنوسيين ـ لقوات الحملة الصليبية الايطالية، ودارت رحى معارك ضارية أحرز فيها أنور باشا ومصطفى كمال انتصاراتها الأولى في حياتها العسكرية.

وقاتل المسلمون بضراوة وعناد رغم ما كان عليه الايطاليون من التفوق بالقوى والوسائط. حتى أن قواتهم لم تتمكن من احتلال إلا بعض النقاط الساحلية. وكادت الحملة تنتهي بالفشل، فسارت الدول الغربية لحماية (الهيبة الاستعمارية) ودعمت ايطاليا عسكرياً وسياسياً، مما أرغم الدولة العثمانية على قبول معاهدة أوشي سنة ١٩١٢ م. والتي تخلت بموجبها الدولة العثمانية على طرابلس وبنغازي لايطاليا، واحتفظ الخليفة لنفسه بحق تعيين الموظفين الدينيين. واضطر أبناء طرابلس وبنغازي لمتابعة الجهاد ضد القوى الصليبية الايطالية طوال عشرين عاماً، مارس فيها السنوسيون ثم عمر المختار دوراً رائعاً حفظه لهم التاريخ فيما حفظه للايطاليين من أساليب القهر الوحشي والإبادة الجماعية، وانتهاك كل المحرمات والمقدسات مما أعاد الى الذاكرة ذلك الحقد الدفين الذي فجرته الحروب الصليبية القديمة.

بينما كانت الدولة العثمانية غارقة في خضم هذه الحرب، **أعلنت دول البلقان الحرب على الدولة العثمانية** في تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩١٢ م ـ ولم تكن معاهدة الصلح مع ايطاليا قد عقدت بعد ـ ومع أن هذه الدول كانت على خلاف فيما بينها حول قضايا كثيرة، فقد توحدت جهودها للعمل المشترك ضد المسلمين في البلقان وضد الدولة العثمانية التي تحميهم وتمثلهم. وكان من الصعب على القوات العثمانية مجابهة صدمة قوى البلقان المتحالفة، فألقى البلغاريون الحصار على أدرنه، بينما احتل اليونانيون مدينة سالونيك. وعقدت الحكومة العثمانية الجديدة ـ الاتحاديون ـ هدنة مع الأعداء وأظهرت استعدادها للتخلي عن (أدرنة). ولكن ضباط الجيش وعلى رأسهم أنور باشا رفضوا قبول هذه الهدنة (المهينة للشرف) وأكرهوا الوزارة على

الاستقالة في ١٣ - كانون الثاني - يناير - سنة ١٩١٣ م. فألفها (محمود شوكت) وكانت (أدرنه) قد سقطت أثناء ذلك في قبضة البلغار، مما أرغم القوات العثمانية على أن تقصر دفاعها على خط (جتالجه) فحسب، حتى إذا ما عقد مؤتمر الصلح في شهر آيار - مايو - في لندن، اضطر العثمانيون للتخلي عن جميع المناطق الواقعة غربي خط إينوس - على بحر إيجه - وميديا - على البحر الأسود. غير أن اقتتال البلغاريون والصرب واليونان حول اقتسام الغنائم، أفسح المجال أمام (أنور باشا) لخوض الحرب من جديد، حيث أمكن له استنقاذ (أدرنه) التي اضطر البلغار للتخلي عنها آخر الأمر - وفقاً لما قضت به معاهدتا (إسلام بول) في أيلول - سبتمبر - ١٩١٣م و(أثينا) سنة ١٩١٤ م.

لم تكن هذه الأحداث على قسوتها وعلى كبرها، إلا مقدمات لما هو أدهى وأمر. فقد كانت الدول الأوروبية في تلك الفترة تتسلح (حتى الأسنان) لمجابهة احتمالات الحرب، وتنظم التحالفات فيما بينها. وهي التحالفات التي كان الدافع الأساسي لها هو التوسع والسيطرة. وقد بدأت هذه التحالفات بالظهور سنة ١٨٧٩ م عندما نجحت بروسيا بعقد معاهدة دفاعية مع النمسا، عرفت باسم (التحالف المزدوج) وانضمت ايطاليا إلى هذه المعاهدة بعد عامين، لأنها تضايقت من احتلال فرنسا لتونس. وأصبحت المعاهدة المزدوجة (التحالف الثلاثي). ووجدت فرنسا - عدوة بروسيا - نفسها معزولة، فسارعت الى عقد معاهدة دفاعية مع روسيا (سنة ١٨٩٣ - ١٨٩٥ م) عرفت باسم (الاتفاق المزدوج)★. وهكذا نشأ حلفان متعارضان، عملت انكلترا بعدئذ على تقديم دعمها لأحدهما (الاتفاق المزدوج) عندما قام ملك انكلترا (ادوارد السابع (١٩٠١-١٩١٠م) بزيارة لباريس سنة ١٩٠٣ م، ثم تبعتها مفاوضات أدّت إلى عقد اتفاق فرنسي - انكليزي سنة ١٩٠٤ م، والى ابرام معاهدة صداقة تحولت الى حلف عسكري سري.

وقد عملت الحكومتان الفرنسية والانكليزية بموجب هذا الاتفاق على تسوية

(★) الاتفاق المزدوج: (DOUBLE ENTENTE).

خلافاتها الاستعمارية، فحصلت (بريطانيا العظمى) على حرية العمل الكاملة في مصر، مقابل حصول فرنسا على حرية العمل كاملة في المغرب.

ووقعت فرنسا في تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٩٠٤ م، اتفاقاً مع اسبانيا لتقسيم المغرب بينهما. وأرسلت نسخة من الاتفاق الى وزارة الخارجية البريطانية. وكان امبراطور بروسيا (غليوم الثاني) يجهل أمر هذه الاتفاقات، غير أن الشبهات ساورته في أن يتحول المغرب إلى تونس جديدة، فسافر في زيارة رسمية لطنجه في آذار - مارس - سنة ١٩٠٥ م. فأثارت زيارته حملة صحفية ضارية في فرنسا وانكلترا، الى درجة اضطرت الرئيس الأمريكي (تيودور روزفلت) الى دخول الساحة الدولية، واقتراح عقد مؤتمر لحل المشاكل سلمياً، ومنع أحد الأطراف من إعلان الحرب. وانعقد هذا المؤتمر على أرض الجزيرة - في الأندلس - في كانون الثاني - يناير - سنة ١٩٠٦ م. وتم فيه تأكيد التعهدات الدولية بالمحافظة على استقلال المغرب.

٥ ـ الحرب العالمية الأولى .

عادت أحداث المغرب للتفجر ، فقد اجتاحت القوات الفرنسية المغرب ، واحتلت (فاس) في ٢٢ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩١١ م. وأظهرت بذلك تصميمها على استعمار المغرب. فصرح امبراطور المانيا (غليوم الثاني) بأن هذا العمل هو خرق لمعاهدة الجزيرة، وقد كان كذلك فعلاً ، وأرسل زورقاً مسلحاً (البانتر ـ الفهد) الى أغادير في الأول من تموز ـ يوليو ـ لحماية المصالح التجارية والرعايا الألمان في المغرب. فأكد بذلك جهله للاتفاقات والمعاهدات السرية بين الحلفاء : الانكليز والفرنسيين والروس. وظهر احتمال نشوب الحرب بين الحلفين. غير أنه أمكن الوصول الى اتفاق في تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ. حصلت فيه فرنسا على حرية العمل في المغرب ، مقابل حصول المانيا على جزء من الكونغو الفرنسي. وأفادت ايطاليا من هذا الاتفاق فاحتلت رودس وبعض جزر الدوديكانيز ، وأعلنت الحرب على الدولة العثمانية وأرسلت قواتها الى ليبيا بحجة حماية تجارتها ورعاياها ، وذلك خوفاً من احتلال فرنسا الذي قد يتم أيضاً تحت هذه الحجة بصورة طبيعية .

كانت انكلترا قد توصلت الى اتفاق مع روسيا (سنة ١٩٠٧ م) تمكنت روسيا بواسطته من إزالة مخاوفها على الشرق الأقصى، وسمح لها بتوجيه كل جهدها إلى أوروبا . ووجدت أن الظروف أصبحت أكثر ملاءمة لتحقيق مطامعها التوسعية في جنوب شرق أوروبا ، بالمقارنة مع الظروف التي كانت سائدة عشية حربها السابقة مع الدولة العثمانية سنة ١٨٧٧ م. وحددت لنفسها تحقيق الأهداف التالية :

١ ـ القضاء على ما بقي للدولة العثمانية في أوروبا .

٢ ـ الاستيلاء على إسلام بول (القسطنطينية) وإعادتها مدينة مسيحية .

٣ ـ أضعاف النمسا معنوياً بتخريب رصيدها في البلقان ـ الأمر الذي يضعف ألمانيا في الوقت ذاته.

وكانت الأدوات التي تنوي استخدامها هي الدول البلقانية، وبخاصة صربيا وبلغاريا. وكانت صربيا قد حصلت على استقلالها سنة ١٨٧٨ م ـ كما سبق ذكره ـ بينما بقيت بلغاريا تابعة للدولة العثمانية ـ اسمياً ـ. فعملت روسيا على تحريضها، مما دفع الأمير فرديناند الى إعلان استقلال مملكته ـ بلغاريا ـ في ٥ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩٠٨ م. وحصل لقب الملك. فردت النمسا على ذلك بضم اقليمي (البوسنة والهرسك) إليها. واقتنصت روسيا الفرصة المتاحة لها بتوحيد الدول البلقانية فوراً. ونشرت بين صفوفهم الخوف من امتصاص النمسا لهم تدريجياً. وكانت النتيجة هي تشكيل (عصبة البلقان). وبما أن تركيا كانت في حالة حرب مع ايطاليا فقد عمل اقليم الجبل الأسود (مونتينغرو) على إعلان الحرب على الدولة العثمانية، وانضمت إليها بلغاريا وصربيا واليونان. ووقعت الحرب التي انتهت في سنة ١٩١٣ م.

أخذت روسيا في دفع الأحداث نحو التسارع، وكان كل ما تخشاه هو الاستجابة لمحاولات ألمانيا التي كانت تريد ابعاد انكلترا عن روسيا. وهذا ما تضمنته رسالة سفير روسيا في لندن ـ بنكند روف ـ الى وزير خارجيته سازانوف، والتي جاء فيها:

«من المحال أن يستمر التفاهم الانكليزي ـ الروسي إذا ما تفاهمت انكلترا وألمانيا». فكان من مصلحة روسيا دفع الأحداث نحو التسارع باستخدام ورقة إنشاء دولة (صربيا الكبيرة) وهو ما كان يعارضه ولي عهد النمسا (الأرشيدوق فرانسوا فرديناند) لأنه كان يعرف بأن ما تريده روسيا من ذلك هو حمل اليوغوسلافيين على التوجه نحو سان بترسبورغ، وإدارة ظهرهم لفيينا، مهما كان الثمن. وفي تلك الفترة، قام الارهابيون الصربيون باغتيال الأرشيدوق فرانسوا فرديناند وزوجته في مدينة سيراجيفو في ٢٨ حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩١٤ م. وكان على صربيا مواجهة غضب النمسا، وما قد ينجم عن هذا الغضب. ولكن الحكومة الصربية كانت واثقة في هذه المرة من حتمية دعم روسيا لها.

وهذا ما كتبه القائم بأعمال صربيا في ألمانيا - بوغيفيتش -: « لقد تلقت صربيا تأكيداً من روسيا بأنها لن تتخلى عنها في هذه المرة. وإن ما هو أكثر أهمية من كل هذا هو أن صربيا قد تلقت تأكيداً بأن الحرب ضد ألمانيا والنمسا قد تقررت. وأن اغتيال ولي عهد عرش النمسا يتيح حجة ملائمة للحرب، لأن انكلترا وفرنسا كانتا قد قبلتا أن تقودهما روسيا في النزاع فقط، وهو بذاته ومن ذاته، لم يكن سوى نزاعاً محلياً بين النمسا وصربيا ». ولكن النزاع لم يكن - بوجود الأحلاف والمعاهدات السرية - حصراً على النمسا وصربيا، إذ سرعان ما تفجرت الحرب العالمية الأولى.

قد يكون من السهل بعد ذلك معرفة السبب الذي حمل الدولة العثمانية على الوقوف إلى جانب ألمانيا، والتحالف معها، فقد أقامت رروسيا دولتها العظمى على حساب ما اقتطعته من بلاد الدولة العثمانية الإسلامية من شرق الأورال وحوض الدون وحتى أقصى الشرق الآسيوي. كما أن عداء فرنسا وانكلترا عبر العصور قد انتهى مؤخراً باحتلال أقطار المغرب العربي - الإسلامي بكامله، ما بين شرق مصر وأقصى المغرب. ليس ذلك فحسب، بل إن هذه الدول الثلاث بقيت متمسكة بهدفها وهو القضاء على ما بقي من وجود الدولة العثمانية الإسلامية. ومقابل ذلك، كانت علاقة ألمانيا بالدولة العثمانية في حالة تطور مستمر خلال نصف قرن تقريباً. وهي التي قدمت للدولة العثمانية مساعدات تقنية وعسكرية واقتصادية. وبالرغم من ذلك فقد تريثت الدولة العثمانية ولم تعلن الحرب الى جانب ألمانيا إلا في ٩ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٩١٤ م. أي بعد شهرين ونصف الشهر من بدء الأعمال القتالية تقريباً.

انطلقت القوات العثمانية للهجوم على جبهة القفقاس، بما عرف عنها من البأس والشدة والكفاءة القتالية العالية، وأمكن لها تحقيق انتصارات مثيرة أذهلت القيادة الروسية. فأسرع الغراندوق نيقولا للاستنجاد بحلفائه، ووجه طلباً الى البعثة العسكرية البريطانية: « بأن تقوم قوات الحلفاء بتخفيف الضغط عن كاهل القوات الروسية في جبهة القفقاس - القوفاز - وذلك بتنظيم تظاهرة بحرية أو عسكرية ضد تركيا ».

وتلقى القائد العام البريطاني ـ كتشز ـ هذا الطلبَ يوم ٢ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩١٥ م وبالرغم من أنه لم يكن طلباً متوقعاً، فقد أعطيت له الأفضلية. وهكذا بدأت حملة الدردنيل بعملية قصف محلي يوم ١٣ كانون الثاني ـ يناير ـ. ثم تحولت فوراً إلى عملية بحرية خاصة هدفها اقتحام المضائق. وتطورت في النهاية لتصبح عملية مشتركة واسعة النطاق، شملت أسطولاً بحرياً وجيشاً برياً من ٧٥ ألف جندي. وتم تنفيذ هجوم بحري في ١٨ ـ آذار ـ مارس ـ ولكن القوات العثمانية تمكنت من إحباطه، وخسر البريطانيون ثلاثة سفن حربية. ولم يبدأ الجيش بالانزال على اليابسة ـ في رأس هيليس ـ إلا يوم ٢٥ نيسان ـ ابريل ـ. ومع أن القوات العثمانية التي جابهت الغزو كانت قوات ضعيفة في عددها وفي تسلحها، غير أنها أفادت من قوة مواقعها، فحرمت قوات الغزو من تحقيق نصر حاسم، حتى أن قائد الفيلق الاسترالي ـ والنيوزيلاندي ـ السير ويليام بيرد ـ وود ـ اقترح سحب القوات وإعادتها الى السفن. لكن القائد العام للقوات ـ السير يان هاميلتون ـ صمم على متابعة تنفيذ العملية، ورد على الاقتراح بسحب القوات، فقال: «لقد حققتم المهمة الصعبة، وليس عليكم الآن إلا أن تحفروا، فاحفروا واحفروا إلى أن تصبحوا بأمان». ولم يبق على قوات الغزو إلا أن تخوض حرب استنزاف كانت هي الخاسرة فيها. إذ عندما جرى سحبها وقد فشلت في مهمتها، يوم ٩ كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٩١٦ م، كان عدد الذين اشتركوا فيها قد بلغ (٤١٠) آلاف جندي انكليزي وفرنسي، وقع من بينهم (٢٥٠) ألفاً بين قتيل وجريح ومفقود وأسير. **وقد حملت هذه الغزوة ـ أو الحملة اسم (غاليبولي). وتركت في جسم قوات الحلفاء جراحات لا تنسى.**

لم تكن (حملة غاليبولي) كافية على ما يظهر لاقناع الانكليز والفرنسيين بضرورة التوقف عن اجراء تجارب إضافية . فقررت الحكومة الفرنسية إرسال فيلق غزو لمعاونة صربيا ضد بلغاريا التي وقفت في الحرب إلى جانب تركيا، وذلك في خريف سنة ١٩١٥ م. وقيل في سبب ذلك أن الحكومة الفرنسية قد اتخذت هذا القرار لابعاد الجنرال ساراي عن فرنسا، للتخلص من نفوذه الكبير على اليسار الفرنسي الذي كان يهدد بإسقاط الحكومة في تلك الفترة. ومهما كان من أمر فقد تم تنظيم حملة اشتركت

فيها الحكومة البريطانية، حيث بدأت القوات الانكليزية بالنزول على أرض سالونيك يوم ٣ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٩١٥ م. **(وحملت هذه الحملة اسم الحملة المقدونية)** والتي وصفها الألمان بقولهم: **«تشكيل أكبر معسكر اعتقال لقوات الحلفاء»** وقولهم أيضاً: **«جيش معاد أسر نفسه بنفسه»**.

وهكذا جمد الحلفاء على جبهة سالونيك، وطوال ثلاثة أعوام أكثر من ٦٠٠ ألف جندي منهم أكثر من ٢٠٠ ألف انكليزي، بالإضافة الى الفرنسيين والايطاليين والروس والصربيين. وخسر الحلفاء ٤٨١,٢٦٢ مريضاً دخلوا المستشفيات و ٢٦,٧٥٠ قتيلاً في الحرب. بينما لم يشترك في هذا القتال أكثر من نصف الجيش البلغاري مع عدد محدود من الجنود والقادة الألمان.

كانت بريطانيا (العظمى) قد عملت على ارسال لواء من الهند الى الخليج العربي، وذلك بمجرد إعلان تركيا الحرب الى جانب الدول المركزية (ألمانيا والنمسا) بهدف حماية مصافي شركة الزيوت في جزيرة عبدان. ولم يلبث هذا اللواء المنعزل في عبدان أن أصبح جيشاً هدفه احتلال بغداد، للتعويض عن الأخفاق الذي تعرضت له حملة غاليبولي، وافلاس عملية سالونيك.

ولكن حظ قوات الحلفاء هنا لم يكن بأفضل من حظهم على الجبهات الأخرى. فقد تمكنت القوات العثمانية من تطويق الجنرال طاوزند وجيشه في كوت العماره، وذلك في ٧ كانون الأول - ديسمبر - ١٩١٥ م. وبعد خمسة أشهر تقريباً من الحصار، استسلم الجيش البريطاني (يوم ٢٩ نيسان - ابريل - سنة ١٩١٦ م). وكان عدد الذين أسرهم الجيش العثماني هو (١٠,٠٦١) جندياً انكليزياً وهندياً و(٣٢٤٨) نصيراً لهم. ودفعت بريطانيا ثمن هذه العملية الفاشلة (٤٠) ألف قتيل. ولكن بريطانيا صممت على متابعة العمل في بلاد ما بين النهرين، رغم التكاليف الباهظة التي تطلبتها الحملة، ففي أيلول - سبتمبر - سنة ١٩١٧ م كان عدد المطعمين من القوة قد بلغ (٣٤٠) الفاً. وتجاوز هذا العدد في العام ١٩١٨ م، ومع نهاية الحرب تقريباً (٤١٤) ألفاً - كان من بينهم ٢١٧ ألف مقاتل. وبلغت الخسائر (٩٣,٥٠٠) مقاتلاً. ولقد كان ذلك ثمناً باهظاً دفعه - الانكليز - خاصة وأنهم لم ينجحوا في بلوغ هدفهم لولا تلك

العمليات التي انطلقت من مصر - بقيادة الجنرال اللنبي - وواكبت تحرك قوات الثورة العربية. فقد عمل الانكليز منذ بدء الحرب على بسط حمايتهم - سيطرتهم - على مصر، وقاموا بالقضاء على الثورة السنوسية التي اندلعت على حدود مصر الغربية، والتي نظمها جعفر باشا العسكري، وذلك في مطلع سنة ١٩١٧ م، ثم انصرفوا لدفع الخطر العثماني عن الضفة الغربية لقنال السويس ثم طوروا أعمالهم القتالية ضد الجيش العثماني الرابع الذي كان بقيادة (جمال باشا) فانطلق الهجوم من مصر - عبر سيناء - واستطاعت القوات الانكليزية - المدعمة بقوات عربية - من مصر وسواها الاستيلاء على المفضبة ورفح ثم غزة (في ٢٠ نيسان - ابريل سنة ١٩١٧ م) وبعدها بئر السبع (٣١ تشرين الأول - اكتوبر - سنة ١٩١٧ م). ولم تلبث القوات البريطانية أن استولت على القدس - في ٩ كانون الأول - ديسمبر - سنة ١٩١٧ م. فيما كانت القوات العربية - بقيادة الشريف فيصل - تتقدم شرقاً، حيث بدأ السباق لدخول دمشـــق والذي تم في ٣٠ - أيلـــول - سبتمبر - ١٩١٨ م واستسلم الجيش العثماني السادس في العراق بعد شهر من ذلك. وفي يوم ٣١ تشرين الأول - اكتوبر - ١٩١٨ م، وقعت تركيا على اتفاقية الهدنة مع الحلفاء.

لقد خاضت القوات العثمانية أعمالها القتالية على كافة الجبهات، بما عرف عنها من الايمان والصلابة، واستطاعت الصمود ببطولة رائعة ضد قوات الأعداء (الكفار) المتفوقة مما حمل قيادات الحلفاء على الاعتراف مجدداً بكفاءة الجندي العثماني المسلم. ولقد تضمن التاريخ الرسمي للجيش الاسترالي - فيما تضمنه - النص التالي:

« ... قد تكون هذه الحملات - الأوروبية - كبيرة التأثير، وخطيرة على الروح المعنوية والقدرة القتالية لأي جيش يجابه مثل هذه الحملات، حتى لو كان جيشاً أوروبياً -. ولكن المقاتل العثماني يتفوق على كل جندي في العالم، حتى لو كان سيء التغذية وضعيف التسلح، إنه خصم خطر جداً. وباستطاعته احتمال الشدائد سنة بعد سنة، ومجابهة قوات أكثر مدينة تحارب في ظروف أفضل. ولن ينتقص من قدرته القتالية شيء مهما كان محبطاً للعزيمة. وهو في الوقت ذاته لن يتأخر عن الهجوم إذا ما توافرت له الفرصة».

لقد حفظ أدب الحرب العثماني - مذكرات القادة ويوميات الحرب - قصصاً لا نهاية لها عن تلك البطولات المثيرة للذهول والتي أبداها الجندي المسلم - العثماني - على كافة جبهات القتال، وعلى جبهة القفقاس بصورة خاصة، حيث تدني الحرارة كان يؤدي إلى بتر الأطراف، وبالرغم من ذلك، خاض المجاهدون حربهم وهم أولي بـأس شديد، وقد صـدر الافتـاء بـالسماح لهم بشرب نـوع مـن المشروبـات المحـرمـة - الكحولية - التي تمنح الجسم بعض الدفء لفترة من الوقت، ولكن المجاهدين رفضوا قبول ذلك الافتاء الذي يحل ما حرّم الله: إذ كيف يقابلون وجه ربهم وقد ارتكبوا المعصية؟ وهل تقيهم المعصية من الموت؟ أما قضية التفوق بالقوى والوسائط، فقد كانت بالنسبة للمجاهد العثماني كمثل ما كانت بالنسبة للمجاهد من السلف الصالح. فكم من فئة قليلة غلبت فئة كثيرة بإذن الله. وهو ما يظهره جدول المقارنة المرفق لميزان القوى في سنتي ١٩١٧ و ١٩١٨ م.

جبهة القتال	العثمانيين	الحلفاء	العثمانيين	الحلفاء	ملاحظـــة
القفقاس أو القوقاز	٦٤	١٣٢	٥٦	١٦٠	الأرقام بالآلاف
فلسطين	٣٦	٩٦	٣٦	١٠٠	فرقم ٦٤ يعني
العراق	٣٥	٨٥	٢٢	١٠٠	٦٤ ألفاً

آب - أغسطس - ١٩١٧ آب - أغسطس - ١٩١٨.

كانت الدولة العثمانية قد تقلصت قبل الحرب العالمية الأولى، بحيث لم يبق تحت حكمها سوى البلاد العربية، من بين سائر الشعوب، ولكن سياسة الاتحاديين عملت على ايجاد هوة فاصلة بين العرب والأتراك، وبين الأتراك وسائر الشعوب الإسلامية - مثل الأكراد - وجاءت الحرب العالمية الأولى، لتجهز على ما بقي للدولة العثمانية، وكان خروج مكة المكرمة والمدينة المنورة من قبضة العثمانيين - بسبب الثورة العربية - ثم استيلاء الانكليز على القدس وخروجها من قبضة العثمانيين، بمثابة وضع حد فاصل لزوال وحدة الدولة الإسلامية - العثمانية. وعلى الرغم من ذلك، فقد حرص العرب وسواهم على ابقاء هذا الارتباط المعنوي بالخلافة العثمانية، على أمل توافر ظروف

أفضل لإعادة تمتين الروابط التي دمرتها الدول الغـربيـة ـ الصليبيـة ـ عـن طـريـق الاتحاديين ولكن الأحداث تتابعت إلى حيث أريد لها أن تسير حتى تنتهي الى نهايتها الحتمية. وقد دفع أولئك الاتحاديون الذين خدعوا بشعارات الغرب ثمن خديعتهم غالياً. ودفعت معهم الشعوب الإسلامية ثمن هذه الخديعة أيضاً.

٦ - مصطفى كمال ونهاية الاتحاديين.

عندما انتهت الحرب بمثل تلك النتيجة المأساة، لم يعد باستطاعة وزارة (حزب الاتحاد والترقي) برئاسة (طلعت باشا) أن تستمر في عملها. فتألفت وزارة جديدة برئاسة (أحمد عزة باشا الأرناؤوط). وأرسلت هذه الوزارة وفداً وزارياً إلى مدينة (مودروس) في جزيرة (ليمنوس) الواقعة في بحر إيجه بين البرين التركي واليوناني لمفاوضة الانكليز على شروط الهدنة. وهي لم تكن مفاوضة بل كانت إقراراً بشروط الاستسلام التي فرضها الانكليز. ووجد زعماء (حزب الاتحاد والترقي) أنهم فقدوا سبب وجودهم، فلا هم حققوا للبلاد شيئاً من الاصلاح الذي طمحوا الى تحقيقه عندما أقاموا تنظيمهم، ولا هم قادرون على الاستمرار، وقد اعتبرهم الحلفاء أنهم المسؤولين - وخاصة طلعت وأنور وجمال - عن قيادة الدولة العثمانية في الحرب الى جانب (المانيا والنمسا). فعقدوا اجتماعاً لهم لمناقشة الموقف، وقرروا الاختفاء عن المسرح ومغادرة البلاد، باعتبار أنهم إن نجوا من قبضة قيادة الحلفاء، فانهم لن يسلموا من غضبة الجماهير المتصاعدة والتي اعتبرتهم سبب ما نزل بالبلاد من الانهيار والتمزق. ووافق على هذا القرار ثمانية منهم - هم:

رئيس الوزراء طلعت باشا، ووزير الحربية أنور باشا، ووزير البحرية وقائد الحملة العثمانية على الجبهة المصرية وحاكم بلاد الشام - ما بين طوروس وقناة السويس - بالإضافة إلى والي بيروت عزمي بك، ومدير شرطة إسلام بول بدري بك، والدكتور ناظم بك والدكتور بهاء الدين بك وهما من كبار رجال الحزب، ومدحت باشا أمين سر حزب الاتحاد والترقي.

غير أن هذا الأخير وافق على مغادرة البلاد، عن غير قناعة ولا رغبة، وإنما وفاء لرغبة صديقه (طلعت باشا) الذي عرف ذلك فقال لمدحت باشا: «إذا كنت لا ترغب بمغادرة البلاد، فابق حيث أنت، وأنا راض عنك». فبقي، وركب السبعة

الباقون سفينة حربية ألمانية، حملتهم الى جزيرة القرم ـ في أوائل شهر تشرين الثاني، نوفمبر، سنة ١٩١٨ م. والتي كانت آنذاك تحت سيطرة القوات الألمانية وحمايتها، واستقبلتهم السلطة الألمانية في القرم بالترحاب. ووضعت تحت تصرفهم قطاراً حملهم إلى برلين التي اختاروها للإقامة فيها. وكان من طبيعة الأمور أن يستمر رفاق الحزب في حوارهم وجدلهم ـ فيما بينهم ـ منذ أن غادروا إسلام بول، وذلك للبحث فيما يمكن لهم عمله لخدمة بلدهم، فكان من رأي (طلعت باشا) أن حياتهم السياسية قد انتهت. وأن المنطق يقضي عليهم اعتزال العمل السياسي، والعيش في الظل، بعد أن تم بذل كل ما يمكن بذله. وأن الخطأ قد لازم أعمالهم التي ما أرادوا بها إلا الخير والاصلاح. وكان رفاقه ـ وخاصة المدنيين ـ يشاركونه رأيه. فيما كان القادة العسكريون ـ **وخاصة أنور باشا** ـ يرون أنهم لازال لديهم من القدرة ومن الايمان والحماسة، ما يساعدهم على متابعة العمل، للإفادة من العداء القائم بين روسيا والدول الغربية، واستثماره، لمتابعة القتال، حتى تستطيع الدولة العثمانية أن تحتفظ بأكبر جزء ممكن من البلاد، وأن تعقد صلحاً مشرفاً مع الأعداء. ولما لم يجد ـ **أنور باشا** ـ لدى رفاقه استعداداً لمشاركته رأيه والعمل معه، غادر خلسة القطار الذي كان يطوي الأرض نحو برلين. وذهب إلى القفقاس، حيث كان أخوه نوري بك يقاتل الروس ـ البولشفيك ـ **وكان يأمل إثارة مسلمي داغستان وأذربيجان لإقامة إمارة إسلامية في تلك الربوع،** وبعد أن درس الوضع هناك، ذهب إلى موسكو. فاستقبله الروس استقبالاً حسناً، وأنزلوه قصراً فخماً، واتفقوا معه على محاربة الانكليز وحلفائهم، ثم لحق به كل من أحمد جمال باشا وبدري بك، ولكنهما عادا إلى برلين. **وجاء هو إلى برلين ليقنع رفاقه بالتعاون مع الروس، ولكنهم رفضوا ونصحوه بتجنب التعاون مع الشيوعيين الذين يعملون على خداعه والغدر به،** ولكنه لم يستمع لنصائحهم وتحذيراتهم. ولم يلبث ـ أنور باشا ـ أن أدرك بعد أن اختلط بالروس، وناقشهم طويلاً، أنهم يخادعونه، وأن الهوة الفاصلة بينه وبينهم عميقة جداً وبعيدة جداً، فهو يريد إعادة بناء الدولة العثمانية على أساس الإسلام. بينما كانوا يريدون هم احتجازه في روسيا حتى لا يعيق مصطفى كمال الذي كان على اتفاق

معهم، واشترط عليهم عدم امداد أنور باشا بالسلاح، إلا إذا عمل مع مصطفى كمال، وإلا إذا ابتعد عن نهج الإسلام، وكان الروس يعرفون تاريخ حياة هذين الرجلين، وأن مصلحتهم مع مصطفى كمال، وليست مع أنور باشا، لاسيما وأن الانكليز كانوا أيضاً يدعمون مصطفى كمال ويؤيدونه للغاية ذاتها. وعندما استيقن أنور باشا من خداع الروس له، زاد تصميماً على المضي نحو هدفه، حتى ينال إحدى الحسنيين: النصر أو لقاء وجه ربه. فكتب رسالة الى صديقه والي طرابزون سابقاً - جمال عزمي بك - وأوصاه بزوجته، ومضى نحو بخارى حيث استقبله رجال الحزب الأميري فيها، وشرع على الفور بمحاربة دعاة الشيوعية وأنصارها - لاسيما حزب مجددي الشيوعي - واستطاع البطش بهم وتمزيقهم، ثم حارب القوات الروسية وانتصر عليها في معارك حاسمة استقطبت اهتمام وكالات الأنباء العالمية. فلما رأى الروس ذلك، حشدوا جيشاً ضخماً للقضاء على الثورة التي باتت تهدد بالتوسع لتشمل كافة الأقطار الإسلامية التي احتلها الروس في شرق موسكو -.

واغتنم الروس فرصة تفرق جند - أنور باشا - عنه بمناسبة عطلة عيد الأضحى فهاجموه باعداد ضخمة يوم ٤ - آب - أغسطس - سنة ١٩٢٢م، وتمكنوا من قتله في قرية (بالجوال).

كان ملك أفغانستان (أمان الله خان) قد طلب الى أنور باشا مرات أن يستضيفه في بلاده، وأن يعمل لديه لتدريب جيشه وتنظيمه، كما طلب ذلك إلى **(أحمد جمال باشا)**. واعتذر أنور باشا وفضل صرف جهده في الجهاد في سبيل الله، بينما قبل أحمد جمال باشا ذلك. وجاء إلى موسكو حيث احتجزه الروس بلباقة وكياسة، لأنهم لم يكونوا يريدون له العمل في أفغانستان بما يتعارض مع مخططاتهم وأهدافهم فيها. وأدرك جمال باشا ذلك، فقرر التخلص من ذلك، وطلب الى الروس السماح له بالذهاب الى تركيا لاستمالة الناس الى جانبهم، وعرفوا أنه يريد خداعهم، فسمحوا له بالذهاب عن طريق القفقاس. **ولما وصل الى تفليس. هاجمه رجل أرمني وقتله. كما قتل الأرمن (طلعت باشا) في برلين، وقتلوا غيره من رجال حزب الاتحاد**

والترقي باعتبارهم المسؤولين عما نزل بالأرمن من القتل والتشريد خلال أيام الحرب.

كان من أهم نتائج انسحاب الطبقة القيادية من (حزب الاتحاد والترقي) وابتعاده عن قيادة الأحداث، أن ظهر فراغ سارعت الطبقة الثانية من العسكريين والمدنيين لاشغاله وتعبئته. وكانت قيادة الحلفاء قد أعدت عدتها ونظمت علاقاتها - مسبقاً - مع العناصر التي يمكن لها ممارسة دورها وفقاً لما تبتغيه هذه القيادة وتريده، كما أعدت المخططات اللازمة لدفع الأحداث نحو هدفها.

وهكذا فعندما كان الوفد العثماني يحضر مؤتمر باريس، عملت اللجنة العليا للحلفاء والتي ضمت رؤساء ورارات كل من انكلترا وفرنسا وايطاليا واليونان على ابلاغ الوفد العثماني في مساء يوم ١٤ - أيار - مايو - ١٩١٩ م، قرارها القاضي بانزال الجيش اليوناني في أزمير لاحتلالها. وحذرت العثمانيين من ابداء أية مقاومة، واعتبرت أن أي مقاومة لليونانيين هي مقاومة لجميع الحلفاء، وأنها بمثابة نقض للهدنة، وقامت قوات اليونانيين بالانزال في أزمير في اليوم التالي (١٥ - أيار - مايو - ١٩١٩ م).

غير أنه كان من المحال كبح جماح المقاومة، بعد أن اقترف اليونانيون في أزمير أفظع الجرائم، بما لم يسمع بمثله من قبل، فثارت عصابات المجاهدين الأتراك (باش بوزوق) بقيادة الحداد (أفه محمد) وأخيه في الإسلام (يوروك) وشرعت بتوجيه ضربات مؤلمة وقوية لليونانيين، وسرعان ما انضمت قوات نظامية لهذه العصابات، بقيادة ضباط من هيئة أركان الحرب الجيش العثماني، وبذلك تمكن الثوار من استنزاف قدرة أعدائهم في حرب عصابات قاسية، يمارسها رجال أشداء.

كانت الجماعات الوطنية في العاصمة (إسلام بول) تبذل كل جهد مستطاع لانقاذ الوطن، ففي ٢٩ تشرين الثاني - نوفمبر - سنة ١٩١٨ م، دعا الدكتور أسعد - وهو طبيب عيني - الى عقد مؤتمر وطني في العاصمة ضم ثمانية أحزاب، وعدداً كبيراً من الكتل الصغيرة، وما هي إلا فترة حتى انفض هذا المؤتمر بعد أن عقد عدة جلسات لم

تثمر شيئاً. ولم تحظ بنصيب أكبر من النجاح تلك الجماعة المؤلفة من ثلاثين من الوزراء السابقين، وأصحاب المقامات العليا الذين التفوا حول رئيس المجلس ورئيس الدولة السابق - أحمد رضا - وقد عرفت هذه الجماعة باسم (الوحدة الوطنية). **وما كان الخلاص ليأتي إلا من الأناضول، بسكانه الأتراك المتجانسين أقوى ما يكون التجانس، وكثرتهم الساحقة من الفلاحين الذين لم تذهب الحرب الضروس المتطاولة بشيء من حيويتهم البالغة.** وفي ٣ - أيار - مايو - انطلق القائد كاظم قره بكير إلى شرق الأناضول، حيث وفق إلى إرجاء تسليم السلاح الى لجنة المراقبة الوطنية. ثم إن الوطنيين في أرض روم، بقيادة النائب السابق رؤوف، قرروا الدعوة الى مؤتمر ينعقد في ٣٠ - أيار - مايو للدفاع عن البلاد.

أدرك السلطان محمد وحيد الدين بأن الدول الغربية لا تريد احتلال تركيا، ولا تعمل على إزالتها من الوجود. وأن انكلترا وفرنسا تريد الابقاء على الدولة العثمانية حتى لا تفسح المجال أمام روسيا للاستيلاء على الأناضول، وبالتالي على مضيقي البوسفور والدردنيل اللذين كانتا تعتبرانهما بمثابة المفاتيح الرئيسة لمضائق البحار في العالم. وعلى هذا فقد كان الجهد الفرنسي - البريطاني مركزاً على تقليص حدود الدولة العثمانية، وتحويلها الى دويلة صغيرة مثلها كمثل بقية دول البلقان وباقي الدول التي كانتا تعملان على تشكيلها وتكوينها في المنطقة، على أنقاض الدولة العثمانية. واستناداً لهذا التحليل، والى هذه المعرفة، وجد السلطان محمد وحيد الدين بأنه لا بد من القتال، واشعال نار الثورة والمقاومة في البلاد، لاسترجاع ما يمكن استرجاعه، وتوسيع حدود الدولة قدر المستطاع. وكان السلطان محمد وحيد الدين قد عرف (**مصطفى كمال**) عندما عينه لمرافقته يوم كان ولياً للعهد، وذهب الى برلين ليقدم سيفاً للامبراطور غليوم الثاني باسم السلطان محمد رشاد. وكان نجم (مصطفى كمال) قد أخذ في الصعود بسبب نجاحه في الدفاع عن (أنافورطه) ونجاحه في حماية انسحاب فرقته الشهيرة (يلدرم - أو الشرف العسكري التركي) سواء في معارك فلسطين، أو في ضواحي حلب.

ولهذا فعندما وصل إلى الأناضول في ١٥ - أيار - مايو - استدعاه السلطان محمد

وحيد الدين وعهد اليه (سراً) بقيادة الثورة في الأناضول، حتى يتسنى لرجال الدولة المساومة عند عقد الصلح مع الحلفاء، والحصول على أقصى ما يمكن أخذه من الأعداء. وللتغطية على هذه الثورة والتمويه عليها، أصدر السلطان محمد وحيد الدين أمره بتعيين - مصطفى كمال - مفتشاً عاماً لجيوش الأناضول، ومنحه صلاحيات واسعة وامتيازات كثيرة، وزوده بعشرين ألف ليرة عثمانية ذهباً - وهو مبلغ ضخم بالنسبة إلى ذاك الزمن وإلى ما كانت عليه خزينة الدولة من العجز والافلاس. كما زود بمنشورات سرية، وغادر - مصطفى كمال - العاصمة إسلام بول في ١٧ - أيار - مايو - سنة ١٩١٩م عن طريق البحر، مصطحباً معه عدداً من العسكريين والمدنيين الذين اختارهم لمساعدته. ووصل مدينة صامسون يوم ١٩ - أيار - مايو -. وشرع على الفور بالعمل، فجمع حوله الجيش والأهلين وبدأ ثورته.

لم يكن (السلطان محمد وحيد الدين) يعرف، يوم اختار مصطفى كمال لهذه المهمة للعمل ضد الانكليز ومخططاتهم، أن الانكليز الذين كان لهم دور ثابت في ترشيحه لهذا العمل قد سبقوه لربط مصطفى كمال بمشاريعهم، وأنهم قد وثقوا صلاتهم به منذ كان في فلسطين. وطلبوا إليه القيام بثورة على السلطنة، ووعدوه بالمساعدة، واصطنعوا له بعض الانتصارات الوهمية لترسيخ مكانته.

وبذلك أمكن لهم الامساك بكافة مراكز القوى المتصارعة: مصطفى كمال من جهة، والحكومة التركية التي كان عليها العمل للتفريق بين السلطان ومصطفى كمال من جهة ثانية، واليونان من جهة ثالثة. فقد وقفت اليونان الى جانب الحلفاء في الحرب، وخرجت من الحرب بدون غنيمة ولا مكسب. ولم يكن الانكليز يرغبون بمنحها أي مغنم أو مكسب لأنهم كانوا يعرفون بأن استيلاء اليونان على شيء من أرض تركيا يعني استيلاء روسيا عليه، على اعتبار أن اليونانيين يدينون بالأرثوذكسية، وكانت روسيا هي حامية الارثوذكسية. فلما أظهرت اليونان رغبتها بالحصول على مغنم، زجّ بها الانكليز في مأزق كانوا يعرفون مسبقاً أنهم لن يخرجوا منه بغير خيبة الأمل والفشل. وكان هذا الفشل سيدعم من مكانة رجلهم الذي اختاروه لتنفيذ مخططهم في الأناضول وهو مصطفى كمال.

ولهذا لم يكن غريباً أن تطلب انكلترا، ومعها دول الحلفاء، إلى الحكومة العثمانية قمع الثورة في الأناضول وتحقيق النظام، ولو أدى ذلك الى استخدام السلاح. وشرع - مصطفى كمال - بالعمل وهو مدرك لدوره تماماً، فقد حصل من السلطان على ما يريد - وهو الدعم والغطاء الشرعي - وحصل من الحلفاء - الانكليز - على ما يريده من حرية العمل السياسي والعسكري. فوجه الدعوة من (أماسية) يوم ٢١ حزيران - يونيو - سنة ١٩١٩ م، لعقد مؤتمر تركي عام يتم عقده في (سيواس). وقبل أن يتمكن هذا المؤتمر من الانعقاد، **افتتح مصطفى كمال مؤتمر أرضروم - ولم يكن قد حضر تحضيراً كافياً - يوم ٢٣ تموز - يوليو - وهو اليوم الذي اعتبر منذ ذلك اليوم (العيد الوطني لتركيا).**

وأصدر هذا المؤتمر قراراً يوم ٧ - آب - أغسطس - بالمحافظة على سلامة الأناضول التركي، ودعوة القوات الوطنية للدفاع عنه. ولما كانت بريطانيا ترغب في إعداد الظروف لتوجيه مصطفى كمال من أجل العمل ضد الدولة العثمانية، فقد أخذت في تحريض ولاة الأقاليم ضده بحجة ما كان يتمتع به من النفوذ والصلاحيات. فما كان من وزير الحربية إلا أن استدعاه الى العاصمة (إسلام بول). ولكن مصطفى كمال رفض الإجابة. وتقدمت قيادة الحلفاء باحتجاج ضد ما يمارسه مصطفى كمال من تحريض. فتكررت دعوة مصطفى كمال للحضور الى العاصمة، وتكرر رفضه لمثل هذه الدعوات، فوجهت قيادة الحلفاء انذاراً الى الحكومة وهددتها بالعودة الى الحرب. فاضطرت الوزارة إلى إقالته من منصبه، وعرضت القرار على السلطان (محمد وحيد الدين) الذي لم يوافق على الإقالة، وأوصى بدعوته الى العاصمة والاستمرار في متابعة هذه الدعوة، **غير أن الوزارة قررت يوم ٨ تموز - يوليو - ١٩١٩ م إقالة مصطفى كمال،** وحاول السلطان الاتصال بمصطفى كمال وإقناعه بالحضور الى العاصمة لتسوية الأزمة، غير أن محاولة السلطان فشلت بدورها، **مما حمل السلطان - في منتصف الليل - على توقيع قرار الإقالة. - مكرهاً -. فرد مصطفى كمال على ذلك بأن أعلن استقالته من الجيش، بعبارة تحمل مضمون التمرد.**

وأصبح مصطفى كمال يتمتع بحرية أكبر للعمل. فتم عقد مؤتمر (سيواس) برئاسته

يوم ٤ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ. وحضره مندوبون عن اقليم (الروم إيلي) أيضاً. وصدق هذا المؤتمر على مقررات مؤتمر أرض روم، بتعديل طفيف. وتابع ـ مصطفى كمال ـ بسط سيطرته على الأناضول، حتى بات الاقليم بكامله في قبضته، لا ينازعه فيه منازع. ولم تجد حكومة ـ فريد باشا ـ التي استصدرت من السلطان، قراراً بإقالة مصطفى كمال، بدأ من تقديم الاستقالة، وقد جابهت عصياناً لا قبل لها باحباطه أو مقاومته، بحيث أن حكمها لم يعد يتجاوز حدود العاصمة (إسلام بول). وقد استقالت هذه الحكومة يوم ٢ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ. وجاء السلطان (محمد وحيد الدين) بحكومتين ـ وزارتين ـ ملائمتين لحركة مصطفى كمال. كانت أولاهما وزارة علي رضا باشا، وزير الحرب السابق، الذي أصرّ مصطفى كمال على تعيينه لإعداد انتخاب البرلمان التركي من جديد. ولكنه دعا البرلمان إلى الانعقاد في العاصمة (إسلام بول) بينما أصر مصطفى كمال على نقله الى الأناضول. وتقدم علي رضا باشا الى قيادة الحلفاء مقترحات إصلاحية تمنح مفوضيها سلطات رقابية واسعة في ٦ كانون الثاني ـ يناير ـ ١٩٢٠ م. وعلى الرغم من أن البرلمان قد تردد في الجهر بتأييده لمصطفى كمال. إلا أنه أقر الميثاق الوطني (ميثاق ملي) المشهور في ٢٨ كانون الثاني ـ يناير ـ والذي أكد مقررات أرض روم وسيواس، إذ طالب بالاستقلال والحرية التامتين للأقاليم الآهلة بأغلبية تركية ـ وفي جملتها إسلام بول ومنطقتها الممتدة على بحر مرمرا، على أن يقرر مصير سائر أجزاء الدولة وأقاليمها عن طريق الاستفتاء.

ورد الحلفاء على ذلك باكراه علي رضا باشا على الاستقالة (في ٧ ـ آذار ـ مارس). واحتلوا العاصمة (إسلام بول) في ١٦ من الشهر ذاته. وعملوا على ابعاد الزعماء الوطنيين ـ وفيهم (ضيا كوك ألب) إلى مالطا. وعاد السلطان (محمد وحيد الدين) على إعادة تكليف فريد باشا بتشكيل الوزارة من جديد، في ٥ نيسان ـ ابريل ـ وهي الوزارة التي كانت قد كلفت مصطفى كمال بالتوجه إلى الأناضول ـ فكان أول ما قام به (فريد باشا) هو استصدار فتوى من شيخ الإسلام عبد الله دري زاده ـ باعتبار مصطفى كمال متمرداً على السلطان، وأصدرت الحكومة حكمها بإعدام مصطفى كمال باعتباره متمرداً وخائناً ـ كما قرر المجلس الحربي الاستثنائي ـ

الذي أصدر هذا الحكم، إصدار أحكام مماثلة على عدد من كبار أنصار مصطفى كمال، ومن بينهم الشاعرة خالدة أديب. ولكن السلطان محمد وحيد الدين الذي بات يعرف لعبة الحلفاء بدقة ويعرف أهدافها، رفض هذه الأحكام وأقال الوزارة، وكلّف توفيق باشا بتشكيل وزارة جديدة ـ وهذا بدوره من أنصار مصطفى كمال ـ. وقد تلقى السلطان تحذيرات من أنصاره المقربين ومستشاريه، **وقيل له: «بأنه لا يستبعد أن يغتصب هذا الرجل عرشك» فأجاب: «ليخدم الوطن وليغتصب عرشي». وشاع يومها: «لقد أراد السلطان وحيد الدين أن يكيد الانكليز بمصطفى كمال، فكاد الانكليز به للسلطان».**

مهما يكن من أمر، فإنه لم يعد في وسع مصطفى كمال أن يقيم أي وزن لحكومة السلطان، فدعا الى عقد الجمعية الوطنية الكبرى في (أنقره) حيث افتتحت في ٢٣ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩٢٠ م، وبلغ عدد أعضائها ثلثمائة وخمسون عضواً، قاموا بانتخاب مصطفى كمال رئيساً لجمعيتهم، ورئيساً في الوقت ذاته للجنة التنفيذية، ولمجلس الوزراء، فجمع في قبضته السلطة التشريعية والقضائية والتنفيذية. **ولم يعد باستطاعة رئيس حكومة السلطان (فريد باشا) وقد أصبح في موقف الضعف، إلا أن يقبل بالتوقيع على (معاهدة سيفر) في ١٠ ـ آب ـ أغسطس** ـ بعد أن هدده الحلفاء بإخراج الأتراك من أوروبا كلها إذا ما رفض التوقيع. وكانت هذه المعاهدة ـ تعني لو نفذت بحذافيرها ـ القضاء على الوجود القومي للأتراك أيضاً، إذ أنها قضت بفصل الولايات العربية عن الدولة العثمانية، ليس ذلك فحسب، بل إنها نصت على أن تمنح (إزمير) والأقسام الداخلية التابعة لها، استقلالاً داخلياً، وبأن تصبح أرمينية دولة مستقلة، في حين تضم تراقيا الى اليونان ـ باستثناء رقعة صغيرة منها. بالإضافة الى وضع البوسفور والدردنيل تحت رقابة لجنة دولية. وتم الاتفاق بين الحلفاء أيضاً على أن تعطى قيليقية وكردستان الجنوبية إلى فرنسا، وكذلك اعطاء ايطاليا القسم الجنوبي من الأناضول، حتى منطقة أزمير.

أثار هذا العمل العدواني والاستفزازي موجة من الغضب في جميع أرجاء العالم الإسلامي. وبصورة خاصة بين مسلمي الهند الذين كانت تحرص بريطانيا على عدم

استثارتهم ومراعاة مشاعرهم. فأسرع المتطوعون من مختلف الأقاليم الإسلامية للالتحاق بالجيش التركي ـ العثماني ـ ودعمه. وبالرغم من ذلك فقد أظهرت حكومة مصطفى كمال ـ بأنقره ـ استعدادها في بداية الأمر، للموافقة على احتلال اليونان لمدينة أزمير؛ وعلى التخلي عن أدرنة أيضاً، واقترح مندوبها ـ بكر سامي ـ في مؤتمر عقد بلندن في شباط ـ فبراير ـ سنة ١٩٢١م بأن تكون ولاية أزمير ولاية مستقلة استقلالاً داخلياً، يحكمها حاكم نصراني. ولكن هذا العرض لم يلق إلا الرفض سواء من جانب الحلفاء أو من جانب اليونانيين.

واقترح الحلفاء توجيه حملة عسكرية بقيادة الجنرال فوش لاخضاع الأناضول، ولكن مصير هذا الاقتراح انتهى بدوره الى الفشل، بحجة الملل من الحرب، ووفرة المصاعب التي يحتمل لها اعتراض سبيل هذه الحملة. وكانت فرنسا لا تريد أن يتعرض انتدابها لسورية لأزمات جديدة تعرضه للخطر إذا ما قامت قواتها بمغامرة مجهولة النتائج في آسية الصغرى. كما أن ايطاليا لم تكن راغبة في أن تصبح ممتلكاتها الجديدة في جزر الدوديكانيز مطوقة بدولة يونانية كبرى تقوم إلى جوارها.

ولم يبق إلا بريطانيا التي دفعت مخططاتها نحو أهدافها النهائية، فشجعت اليونانيين على تطوير أعمالهم القتالية، والزحف من أزمير إلى ما وراءها. وبذلك تحولت حرب العصابات السابقة ضد المجاهدين المسلمين إلى حرب نظامية هدفها الاستيلاء على الأناضول الغربي. فتقدم اليونانيون إلى (أسكي شهر) و(أفيون قره حصار) في ٢٣ ـ آذار ـ مارس ـ حيث كانت كل واحدة منها هي عقدة مواصلات هامة تلتقي فيها الخطوط الحديدية. ونجح اليونانيون ـ في الجنوب ـ باحتلال مدينة (أفيون قره حصار) لفترة قصيرة من الزمن. ولكنهم تعرضوا في الشمال لهزيمة قاسية (عند إين أونو) خلال الأيام الأولى من شهر نيسان ـ ابريل ـ وأكرهوا على التراجع ـ حتى بروسه (أو بورصة). بيد أنهم عاودوا التقدم ـ منذ العاشر من تموز ـ يوليو ـ في اتجاه كوتاهية ليخوضوا ثمة معركة حاسمة. وبعد كوتاهية، سقطت قره حصار وأسكي شهر في أيدي اليونانيين أيضاً.

كان مصطفى كمال يحشد القوات التركية المقاتلة خلال ذلك في (سقارية) فلما كان يوم ٢٤ ـ آب ـ أغسطس ـ هاجمه اليونانيون هناك، ودارت معركة ضارية انتهت بانتصار المسلمين بعد قتال مرير، واستثمر (مصطفى كمال) والقيادة الانكليزية هذا الفوز الذي أحرزه المجاهدون على (الكفار) لرفع مكانة (الدولة التركية الجديدة) وقائدها الظافر (مصطفى كمال) والذي منحته الجمعية الوطنية على أثره لقب (الغازي) . فصار شريكاً للسلطان في لقبه، بعد أن انتزع منه سلطاته الدنيوية كلها .

كانت فرنسا أسبق الدول للإفادة من هذا التحول الجديد واستثماره، فعقدت مع تركية في أنقره معاهدة يوم ٢٠ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ. تخلت فيها فرنسا لتركية عن قيليقية مقابل حصولها على امتياز لاستثمار مناجم الحديد والكروم والفضة في وادي (نهر خرشوط) الذي يصب في البحر الأسود. وبذلك دعمت القوات التركية بثمانين ألف مقاتل تقريباً ممن كانوا يقفون في مواجهة القوات الفرنسية، وصار باستطاعة مصطفى كمال توجيه هؤلاء مع أعتدتهم الحربية الوافرة لقتال اليونانيين.

جاء الايطاليون بعد ذلك فسحبوا قواتهم من (آطالية ـ أو أضالية) في كانون الثاني ـ يناير ـ سنة ١٩٢٢ م. ثم تبع ذلك عقد معاهدة بين تركيا وبين الاتحاد السوڤييتي في ١٦ ـ آذار ـ مارس ـ وتبعتها عقد معاهدة أخرى مع جمهوريات إرمينية وجورجيا وآذربيجان السوڤييتية في ١٣ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ وقد ضمنت هذه المعاهدة لتركيا حماية حدودها مقابل تخليها عن (قارص). والواقع أن الجمهورية الأرمنية التي أنشأها الحلفاء بين تركيا والاتحاد السوڤييتي لتفصل بينهما، قد استشعرتا ـ كل منهما ـ خطر السيطرة البريطانية على البحر الأسود، ولكن تركيا والاتحاد السوڤييتي كانتا بادىء الأمر على خلاف. فقد سبق ـ لكاظم قره بكير ـ أن احتل روان (أريوان) في أيلول ـ سبتمبر ـ سنة ١٩٢٠ م. ثم احتل (قارص) في تشرين الأول ـ اكتوبر ـ. وتبع ذلك عقد الصلح في روان مع السلطات السوڤييتية القائمة هناك. ولكن مرفأ (باطوم) الهام والذي كان البريطانيون قد احتلوه إثر هدنة (مود روس). ثم انسحبوا منه بعدئذ. فأصبح هدف الصراع مركزاً على احتلاله من

جانب الأتراك والجيش الاحمر في شهر آذار - مارس - ١٩٢١ م، وقبل أن تندلع نيران الحرب بين الفريقين، عقدت مع موسكو معاهدة ضمت بموجبها (باطوم) الى جمهورية جورجيا (الكرج) السوفييتية.

انقضى صيف سنة ١٩٢٢ م في مفاوضات عقيمة، وذلك رغم ما أظهره مصطفى كمال من استعداد لتقديم تنازلات ضخمة لإرضاء اليونانيين الذين كانوا يتصلبون في مواقفهم بتأثير حلفائهم الانكليز، مما أدى الى تجدد الأعمال القتالية، فاستولت قوات - مصطفى كمال على (أفيون قره حصار) في ٢٦ - آب - أغسطس - بعد اسبوع من القتال، وكان اليونانيون يعتقدون أنه من المحال على الأتراك الوصول إليها بعد ما عملوا على دعم تحصيناتها وتقوية دفاعاتها. وتبع ذلك تحقيق انتصار آخر على اليونانيين (في دوملوبيناد) الذين ولوا الأدبار مضرمين النار في جميع المواطن المأهولة التي اجتازوها. وتمكن الأتراك من احتلال إزمير من غير أن يطلقوا رصاصة واحدة - تقريباً -. ولكنهم أحرقوا بدورهم، نصف المدينة حتى يزيلوا آخر أثر من آثار الاحتلال اليوناني. وعندها قرر - مصطفى كمال - العمل على استنقاذ (تراقية) أيضاً. وكاد جنوده يصطدمون بحامية (جناق قلعة) على الدردنيل، والتي كانت حامية انكليزية بقيادة الجنرال هارنغتون - ولكن القوات اليونانية انسحبت من تراقية حتى مريج - في ١١ تشرين الأول - اكتوبر - وتم التوقيع على (هدنة مودانية) بين تركيا واليونان.

افتتح مؤتمر الصلح في لوزان، في ٢٠ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٢٢ م. وبعد مفاوضات طويلة، تم التوقيع على معاهدة الصلح في ٢٤ تموز - يوليو - سنة ١٩٢٣ م، وبموجب هذه المعاهدة استعادت تركيا سيطرتها على آسية الصغرى كلها - الأناضول - وعلى إسلام بول وتراقية الشرقية. وتعين على اليونانيين القاطنين في آسية العودة الى اليونان. بينما رجع الأتراك الذين كانوا قد استوطنوا في البلقان بمجموعات كبيرة، العودة الى الأناضول، زرافات زرافات. وتشكلت بذلك ما أطلق عليه اسم (تركية الحديثة - أو تركية مصطفى كمال - آتاتورك).

لا ـ إلغاء الخلافة، ونهاية الدولة العثمانية.

استقبل العالم العربي، والعالم الإسلامي بصورة عامة، أنباء الثورة الكمالية بالفرحة والبهجة، فقد تكشفت بسرعة نوايا الحلفاء الغربيين ـ الصليبيين ـ عندما شرعت القوات الفرنسية باستعمار سوريا ولبنان تحت اسم (الانتداب) فيما بسطت القوات البريطانية استعمارها على العراق وفلسطين والأردن، بالإضافة الى ما كانت الدولتان المذكورتان قد استعمرتاه من أقطار المغرب العربي ـ الإسلامي ـ ما بين مصر والمغرب ـ علاوة على الهند وأقطار إسلامية آسيوية أخرى. ولقد سرت في جماهير المسلمين كلمة اللنبي في القدس: **«اليوم انتهت الحروب الصليبية»**. وكلمة غورو على قبر صلاح الدين في دمشق: **«ها قد عدنا يا صلاح الدين»**. فكانتا كالشرارة التي أشعلت الهشيم. وجاء غدر الحلفاء بالثورة العربية ليزيد نار الغضب تأججاً وضراماً. وكان الحلفاء وهم يفرضون هذه التحديات الثقيلة على كاهل المسلمين ـ من عرب وغير عرب ـ قد أعدوا للأمر عدته، سواء بقوات القهر الاستعمارية، أو بواسطة تنظيمات الأقليات غير الإسلامية في الوطن العربي، والتي وقفت في خندق واحد مع الاستعماريين ـ باستثناء البعض ممن لم يكن له رأي ولا قرار فسار في ركاب التيار الصليبي الحاقد ـ. وهكذا وجد العرب المسلمون خاصة أنهم ـ ولأول مرة منذ ظهور الإسلام، غرباء في ديارهم، مقهورين في أوطانهم، ولهذا لم يكن غريباً أن يقفوا بقواهم ومشاعرهم الى جانب ثورة مصطفى كمال في الأناضول، وكان الغربيون الصليبيون ـ وخاصة الانكليز ـ الذين نظموا هذه الثورة ودعموها حتى استوت على قدميها، قد عرفوا مسبقاً وحددوا للثورة أهدافها وخطوط مساراتها. فكان من مصلحتهم الترويج لهذه الثورة والدعاية لها. وكان مما طرح على الجماهير العربية في تلك تلك الفترة:

« ١ ـ إن بلاد الأناضول، متصلة بالبلاد العربية اتصالاً مباشراً، وإن وجود دولة إسلامية الى جوار البلاد العربية، هو أفضل من وجود دولة غربية معادية.

٢ ـ لقد بقيت الدولة العثمانية عصوراً وهي الوطن الأم ـ الروحي ـ لكل المسلمين، فبعث الدولة الإسلامية بعثاً جديداً، على أيدي الأتراك ـ هو بعث للأمة العربية ـ الإسلامية أيضاً.

٣ ـ إن السلطان محمد وحيد الدين هو الذي دعم مصطفى كمال، وهو الذي ساعده، بينما وقف باستمرار ضد جماعة الاتحاد والترقي ـ العنصريين ـ من أمثال طلعت وأنور ونيازي وجمال وسواهم.

٤ ـ إن مصطفى كمال يعمل للخلافة الإسلامية، بينما كان الاتحاديون يعملون للقومية التركية؟...

٥ ـ لقد ماتت الثورة الاتحادية بغياب قائدها أنور باشا، بينما لازالت هذه في نمو وارتقاء وتطور».

ونجح مصطفى كمال نجاحاً كاملاً، بفضل الدعاية المحكمة والمنظمة التي أحاطت بثورته وأعماله، فاستغل عواطف المسلمين المتفجرة بالغضب أفضل استثمار لدعم مشاريعه، وحصل على دعمهم المادي والمعنوي، وكسا ثورته لباساً إسلامياً، سواء بأحاديثه وتصريحاته وخطبه، أو بمعاملته لزعماء المسلمين. فمن ذلك ـ على سبيل المثال ـ أنه استعان بالزعيم الليبي الشهير ـ السيد أحمد السنوسي ـ الذي كان مقيماً في (إسلام بول) منذ أن انتهت ثورته، وجعله مستشاراً له، وكان يبرق إليه إذا أراد شنّ هجوم على مكان أو جبهة، ويقول له: **« إننا ننوي الهجوم غداً، أو بعد غد، فاقرؤوا البخاري الشريف على نية النجاح والتوفيق »**. واستغل أيضاً أقوال وأعمال **(جمعية الخلافة الهندية)** التي قامت بزعامة الأخوين شوكت علي ومحمد علي، واستغل الشعراء فمدحوه، والأدباء فأثنوا عليه، ومشايخ الطرق فرفعوه الى مقام الولاية. وكان مصطفى كمال وهو يمثل هذا الدور يدرك بأنه من المحال عليه خداع كل الناس كل الوقت، وأنه إذا استطاع خداع بعض الناس لبعض الوقت فلا بدّ في النهاية من ظهور الحقائق عارية وبدون أثواب خداعية. فبات ينتظر الفرصة المناسبة لاظهار هذه

الحقائق، والتي حملته إلى أعلى مراتب السلطة والقوة. فلما فرغ من إخراج اليونانيين من إزمير، ووقع على معاهدة لوزان، وهو ما اعتبره نصراً شخصياً أحاطه بهالة ضخمة من الدعاية، شرع في تنفيذ مخططه الأساسي، فأمر زعماء المسلمين ـ من أمثال المجاهد أحمد السنوسي ـ بمغادرة بلاده (التي ورثها عن والديه). ثم اضطر السلطان محمد وحيد الدين ـ السادس ـ للاعتزال لأنه لم يشارك في الانتصارات التي حققها مصطفى كمال ـ بجهده الشخصي وابداعه ـ. وبقي في عاصمته (إسلام بول) التي خضعت لاحتلال الحلفاء.

واستجابت (الجمعية الوطنية) لرغبة مصطفى كمال فأعلنت (الجمهورية التركية) يوم ٢٩ تشرين الأول ـ اكتوبر ـ سنة ١٩٢٣ م. وانتخبت مصطفى كمال باشا رئيساً لها. وكانت الرغبة متجهة نحو الابقاء على الخلافة الإسلامية، فتم اختيار عبد المجيد ابن السلطان عبد العزيز ليكون خلفاً للسلطان (محمد وحيد الدين). وقد التزم السلطان الجديد (عبد المجيد) بحدود ما فرض عليه، فلم يؤخذ عليه ـ وفقاً لما تضمنه التاريخ الرسمي التركي ـ أنه تدخل في شؤون لسلطة الدنيوية أو في أمور الدولة، «غير أنه كان يتحدث عن أسلافه في كثير من الإجلال والاحترام، كما أنه وقع على برقية الى مسلمي فنلندا بوصفه ـ خليفة رسول ربّ العالمين ـ وكذلك فإنه لم يستنكر بعض التصريحات التي أدلت بها أوساط وصفت ـ بالرجعية ـ. وأقام صلات مع السفراء الأجانب. وحاول مفاوضة حكومة مصطفى كمال حول بيت المال الخاص بالخلافة». ولم يكن ذلك كله ليلحق الضرر بكثير أو بقليل بسلطة مصطفى كمال. بل إن الأمر على النقيض من ذلك، فقد كانت ـ مظلة الخلافة ـ تشمل بالدرجة الأولى الجمهورية التركية. ولكن القوى التي اصطنعت مصطفى كمال أرادت زوال هذه المظلة، حتى تحبط بشكل عنيف مشاعر المسلمين الثائرة في كل ديار المسلمين، وحتى تحدد للأقطار العربية ـ الإسلامية، والأقطار الإسلامية، الطريق الذي تريده ـ وهو تمزيق كل رابطة بين المسلمين الذين ما اكتسبوا قوتهم إلا من خلال الطاعة والجماعة. وهكذا مضى مصطفى كمال في نهجه الجديد، فقرر أن يدير ظهره نهائياً لماضي الدولة الإسلامي، وأن يتنكر لتاريخ أمته وأمجادها، **فاتخذت**

(الجمعية الوطنية) قـراراً في ٣ ـ آذار ـ مـارس ـ سنـة ١٩٢٤ م، بـإلغـاء الخلافة الإسلامية، وإخراج الخليفة عبد المجيد من البلاد، ومن ثم أعيدت صياغة الدستور التركي صياغة جديدة. فلم تعد الدولة ـ أو الجمهورية التركية ـ جمهورية إسلامية، رغم أن ٩٥ بالمائة من أهلها هم من المسلمين، وكذلك لم تعد ـ الجمهورية التركية ـ دولة آسيويـة، رغـم أن أراضيهـا في البر الأوروبي ـ غـرب البـوسفـور والدردنيل ـ لا تتجاوز حدود عشرة بالمائة من مساحة تركيا.

استقبل العالم الإسلامي إلغاء الخلافة بعاصفة من الغضب والاستياء، وخاصة مسلمي الهند الذين علقوا على تركية الحديثة أملهم بالخلاص من الاستعمار البريطاني، والذين كان نفر منهم قد هاجر فعلاً إلى (أنقره). وجاءت وفود كثيرة من جميع أرجاء العالم الإسلامي وطلبت الى (الغازي) أن يتبوأ هو كرسي الخلافة، وأظهرت الوفود المتتالية استعدادها لدعم الدولة التركية وقائدها (مصطفى كمال) بكل الدعم المادي والمعنوي. غير أن هذا رفض (باباء وشمم) كافة العروض والاغراءات. وكان طبيعياً أن تخفق جميع المحاولات التي بذلت لأحياء الخلافة في الأقطار الإسلامية الأخرى، نظراً لقيام الدول الغربية ـ الصليبية ـ باحتلال معظم هذه الأقطار ـ إن لم يكن جميعها ـ واستعمارها. ومهما يكن من أمر، فإن هذا التنكر لماضي البلاد الإسلامي، لم يحدث بدون ردود فعل عنيفة واضطرابات شديدة، وحمل ـ الأكراد ـ بصورة خاصة أعباء مجابهة هذا الانحراف الخطير، والمعروف أن الأكراد ـ وهم من أصل فارسي على ما قيل ـ قد مارسوا دوراً كبيراً أيام الحروب الصليبية، ثم دخلوا في طاعة العثمانيين منذ سنة ١٥١٥ م. واستمروا في دعم الدولة العثمانية ومحاربة أعداء الدين، وخاصة الأرمن المجاورين لهم لاسيما في عهد السلطان عبد الحميد، وفي عهد الاتحاديين أيام الحرب العالمية الأولى، فلما تنكر (مصطفى كمال) للإسلام وأهله، وجد الأكراد أنهم في حل من التزامهم بمبدأ (الطاعة والجماعة) وزاد من غضبهم ما تسرب إليهم عن المساومات بين الانكليز ومصطفى كمال على منطقة الموصل التي تضم أعداداً كبيرة منهم، مما يفصل بين العائلة الكردية الواحدة باخضاع بعضها للانكليز الذين يستعمرون العراق والأتراك الذين عملوا على إلغاء الخلافة. **فأعلن شيخ الطريقة**

النقشبندية - الشيخ سعيد - والذي كان يتمتع بنفوذ قوي وسلطة واسعة بين الأكراد، انطلاق الثورة الكردية ضد الأتراك في ١٣ شباط - فبراير - سنة ١٩٢٥ م.

وسرعان ما ضمنت له صلته الوثيقة بشيوخ الأكراد وكبار زعمائهم عدداً ضخماً من المؤيدين والأنصار. وما هي إلا فترة يسيرة حتى عمّت حالة الثورة ثلاث ولايات شرقية. وإذ كانت الحكومة التركية تخشى أن تعلن القوى المضادة لحكم مصطفى كمال، وكانت قوية بدرجة كافية، قيام الثورة في العاصمة (إسلام بول) فقد طبقت الأحكام العرفية هناك أيضاً. ولقد طالب الثائرون الأكراد تنصيب سليم ابن السلطان عبد الحميد خليفة وسلطاناً، فلما رفضت حكومة مصطفى كمال طلبهم، قاموا بهجوم على (آمد) في ديار بكر. فسقطت المدينة في أيديهم يوم ٧ آذار - مارس -. لكن القوات التركية عادت فاسترجعت المدينة، وتمكنت خلال المعارك الضارية التي خاضتها من قتل عدد كبير من زعماء الأكراد الذين أدى غياب زعمائهم الى ضعف مقاومتهم، فتابعت القوات التركية حربها الى أن تمكنت من القضاء على الثورة، وأسرت (الشيخ سعيد) في شهر حزيران - يونيو - حيث حملته إلى أنقره، وأعدمته فيها. ثم تفجرت ثورة كردية أخرى في اقليم آرارات (أو أراراط) وبحيرة وان، ولكن الحكومة التركية سيرت، على وجه السرعة، قوات ضخمة لاخادها، وتمكنت هذه القوات من القضاء على الثورة، ثم عملت حكومة مصطفى كمال على تهجير السكان الأكراد من مواطنهم الأصلية، ونقلت بعضهم إلى تراقية الشرقية، وذلك لمنع قيام ثورة جديدة.

لقد أدرك مصطفى كمال، منذ ارتداده عن الإسلام وتنكره له، أنه من المحال عليه متابعة النهج الذي بدأ به إلا بالقضاء على المقاومات الناجة عن ردود الفعل المضادة لنهجه. فكان يتوقع مسبقاً ما يمكن أن ينتج عن اجراءاته من مقاومات ويعد نفسه للقضاء عليها، ومن ثم استثمار نتائجها للمضي نحو المزيد من التطرف في العداء للإسلام وأهله. ومن أجل نظم **(المحاكم الاستثنائية)** لمطاردة المقاومات المفردة والاجهاز عليها. أما في مجال العمل المنظم ضد الإسلام، فإنه عمل مع إلغاء الخلافة على إلغاء الأوقاف أيضاً، فضم وزارتها وإدارة شؤونها إلى وزارة المعارف (في ٢ -

آذار ـ مارس ـ ١٩٢٤ م. ثم ما لبث أن حرم جميع الطرق الصوفية في حزيران ـ يونيو ـ سنة ١٩٢٥ م. وأمر باغلاق زوايا الدراويش في أيلول ـ سبتمبر ـ من السنة ذاتها. وكان لهؤلاء الدراويش زواياهم وتكاياهم في طول البلاد وعرضها.

وواجه وحكومته بعنف بالغ وقسوة وحشية كل نقد ديني كان يوجه إليه والى نظامه. ثم ذهب مصطفى كمال إلى ما هو أبعد من ذلك في سنة ١٩٣١ ـ ١٩٣٢ م **حيث عمل على تحديد عدد الجوامع ـ المساجد** ـ ولم يسمح بغير واحد منها في كل دائرة من الأرض يبلغ محيطها خمسمائة متر. **كذلك خفض من عدد المشايخ ـ المدرسين والخطباء ـ الذين تدفع الدولة لهم مرتباتهم. وحدد عددهم بثلثمائة فقط. وفرض عليهم أن لا يقصروا خطبة الجمعة على الأمور الدينية فحسب، بل أن يضموا إليها فوائد عملية في ما يتصل بالشؤون الزراعية. وأوصد أبواب جامعين من أشهر جوامع العاصمة (إسلام بول) في وجه المصلين، حيث حول أولها (آيا صوفيا) إلى متحف، فيما حول ثانيهما (مسجد الفاتح) الى مستودع.**

أما القانون الديني ـ الشريعة ـ الذي كان حتى ذلك الحين معمولاً به في صعيد العلاقات العائلية والزوجية، فقد استبدل به قانون مدني مستمد من القانون لسويسري. وحرم ـ نهائياً ـ تعدد الزوجات، والذي كان من الوجهة العملية مقتصراً من غير شك على حالات خاصة واستثنائية. ليس هذا فحسب، بل لقد أصدرت الحكومة في ٢ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٩٣٤ م قانوناً قضى باحداث اسم للأسرة، مما لم يكن معروفاً قبل ذلك في تركيا.

أما المرأة التركية التي سبق لها أن نزلت إلى ميدان العمل، لتحل محل المحاربين من الرجال في كثير من المهن، أثناء الحرب العالمية الأولى، فقد منحت الآن المساواة التامة في جميع الحقوق الشرعية، ومنها الحق بأن تنتخب وأن ترشح نفسها لمجلس النواب. ودخلت سبع عشرة امرأة (الجمعية الوطنية الكبرى) في الانتخابات الجديدة التي جرت في ربيع سنة ١٩٣٥ م. وكذلك اتخذت حركة تقليد الغربيين والتي سعى إليها مصطفى

كمال مظهراً خارجياً، تمثل في القانون الذي صدر في ٢٥ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ والذي استبدل القبعة بلباس الرأس الوطني، الطربوش، بالقبعة. وما هي الا فترة حتى فرض اللباس الأوروبي على طبقات الشعب جميعاً.

عمل (مصطفى كمال) على اتخاذ اجراء أعمق أثراً وأبعد غوراً من مجرد فرض الظواهر الأوروبية على شعبه المسلم، فقرر وضع حاجز جديد أمام شعبه وأمام الشعوب العربية ـ الإسلامية، **وذلك بإلغاء الحروف العربية واستبدالها بالأحرف الأجنبية ـ اللاتينية ـ في ٢٨ ـ آذار ـ مارس ـ سنة ١٩٢٨ م**. وشكل هيئة في ٢٦ حزيران ـ يونيو ـ عهد إليها بمهمة تعديل الأحرف اللاتينية بحيث تلائم أغراض الكتابة التركية. ووضعت الأحرف الجديدة موضع الاستخدام في أنقره في ٢ ـ آب ـ أغسطس ـ. وأصرّ مصطفى كمال على أن يظهر أمام الناس بمظهر المعلم لهذه الأحرف. وانشئت المدارس في طول البلاد وعرضها لتعليم الناس على اختلاف أعمارهم لحروف الجديدة التي أصبحت (وطنية) في أقصر ما يمكن من الوقت. وحذف من مناهج الكليات التعليم التقليدي باللغة العربية. وحرّم استخدام الحرف العربي لطبع المؤلفات التركية. أما الكتب التي سبق لمطابع إسلام بول أن أصدرتها في العهود السابقة، وهي كثيرة لا تكاد تعد ولا تحصى ـ فقد صدرت الى مصر وبلاد فارس والهند. **وأدى هذا التحول الى قطيعة أخرى ما بين تركيا وماضيها الإسلامي من جهة، وما بينها وبين اخوان الأتراك في الدين في سائر الأقطار الإسلامية ـ من جهة ثانية، وهي قطيعة قد يصعب حتى اليوم تقدير نتائجها.**

لقد تنكر مصطفى كمال للغة القرآن، غير أنه كان من المحال عليه النكر للقرآن الكريم ذاته، في شعب عاش في ظلال القرآن عهوداً متطاولة عرف فيها عزّ الدنيا وموعود الحق في عز الآخرة. فجرت ترجمة القرآن الى اللغة التركية لأول مرة في نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩٣١ م. ونشر مع تفسير له تركي. ثم تليت أقسام من هذه الترجمة على الناس لأول مرة في أحد جوامع (إسلام بول) وصار المؤذنون أيضاً يؤذنون منذ ذلك اليوم باللغة التركية.

عرف مصطفى كمال ـ أتاتورك ـ★ أنه لا بد من وضع قيم جديدة للمجتمع التركي، بدلاً من تلك التي صرف ـ مصطفى كمال ـ كل وقته وجهده لمحاربتها. فتوجه لتضخيم (عقدة الوطنية والقومية) وذلك بربط الأتراك بالمثل الأعلى القائل ـ بالطورانية ـ. وهدفه هو أن يدخل في نفوس اتراك الأناضول ـ العزة والفخار، بوصفهم أحفاد شعب عريق. فتبنى الافتراض الواهي وغير العلمي، والذي قال به نفر قليل من الأوروبيين من أن اللغة التركية ترتبط بأصولها بلغة السومريين أصحاب الحضارة البابلية القديمة. وكانت الحفريات التي أجراها العالم الألماني ـ ونكلر ـ في الأناضول ـ عند بوغازكوي ـ قد كشفت عن وجود بعض الآثار الحثية التي تركتها شعوب آسية الصغرى، ثم نقلتها الى الطبقة الحاكمة من العرق الأوروبي ـ الهندي الدخيل (العرق الأوراسي). فاعتبر هؤلاء الحثيين عن طريق استقراء تاريخي لا أساس له، أسلاف الأتراك الأولين.

وهكذا انتهى الأتراك إلى أن يصبحوا هم أصحاب أقدم حضارة في العالم.

وسرعان ما ظهرت في تركيا عن مصطفى كمال فكرة تقول بأن اللغات الأوروبية ـ الهندية (الأوراسية) كانت في الأصل ذات صلة باللغة التركية، وأنها نشأت عنها. وقد سعى القائلون بهذه الفكرة إلى إقامة البرهان عليها، عن طريق بهلوانية لغوية رائعة لا تثبت

(★) مصطفى كمال ـ أتاتورك: (MUSTAPHA KEMAL ATATURK) زعيم تركي (١٨٨١ ـ ١٩٣٨ م) ولد في سالونيك ـ تراقية ـ التي استقر فيها اليهود بعد طردهم من الأندلس، وتظاهر معظمهم باعتناق الإسلام، فدخل عدد منهم الجيش، وارتقوا الى المراتب العليا، ولهذا كانت سالونيك قاعدة الحركات الثورية، التي دعمها اليهود (الدونمة). وكان لمصطفى كمال دوره في الانتفاضة المقدونية، ثم نقل الى دمشق سنة ١٩٠٦ م حيث نظم جمعية ضباط (وطن حريت جمعيتي) ـ بإيحاء من الانكليز الذين وثقوا صلاتهم به في تلك الفترة، واكتسبت هذه الجمعية أعضاء لها في بيروت ودمشق، وتوجه سراً الى مسقط رأسه ـ سالونيك حيث نظم فرعاً لجمعيته. ونقل بعد ثلاث سنوات الى أركان القيادة العليا للروم ايلي. أما لقب أتاتورك ـ وتعني أبو الأتراك ـ فهو لقب خلعته عليه (الجمعية الوطنية) في ٢٤ تشرين الثاني ـ نوفمبر ـ سنة ١٩٣٤ م. بعد تصديق القانون الخاص بألقاب الأسر، وذلك تعبيراً عن تقدير الأتراك واجلالهم «لأعظم أبناء الأمة التركية على الاطلاق (؟) بحسب ما قيل».

لأي نقد علمي ولا تخضع لأي قياس. وقد وضعت في الأوساط وثيقة الاتصال بمصطفى كمال - على ما يبدو - نظرية خيالية لتأييد هذه الفرضيات، عرفت باسم (النظرية الشمسية في اللغات). فاعتبرت وفقاً لهذه النظرية جميع الكلمات الأجنبية التي دخلت الى اللغة التركية، بانها كلمات تركية سليمة النسب، وبذلك أفسح المجال للابقاء عليها في صلب اللغة التركية، مع أمكان ادخال الكلمات الأجنبية ضمن هذا القياس. ومهما يكن من أمر، فالذي لا شك فيه هو أن هذه المظاهر المنبثقة عن نزوع قومي متطرف وغير عقلاني، ما لبثت أن خضعت لاعتبارات أكثر رصانة وحكمة. ذلك أن الأتراك، مهما دفعوا للتخلي عن تقاليد ماضيهم الإسلامي، فانهم يظلون مرتبطين بهذا الماضي الذي أغناهم عن الاستعانة ببهارج مستعارة. ولعل أفضل شاهد على ذلك، هو ما حدث سنة ١٩٣١ م، حيث باعت تركيا لبلغاريا مجموعات نفيسة من الوثائق القديمة الخاصة بوزارة المالية، بوصفها أوراقاً قديمة، وكان ذلك تعبيراً عن نبذ كل ما له علاقة بالماضي. ولكن سرعان ما جرت مناقشة هذه المسألة في الجمعية الوطنية الكبرى، واضطرت الحكومة التركية لاستنقاذ ثلاثة وخمسين كيساً من هذه الوثائق الثمينة، بأن اشترتها من جديد، وضمتها إلى المحفوظات الوطنية.

لم يكن الهجوم الصليبي الذي قاده مصطفى كمال - أتاتورك - ضد الإسلام في قاعدة الإسلام تركيا - هو هجوم ديني وسياسي واجتماعي فحسب، وإنما كان أيضاً هجوماً أدبياً وفنياً وعمرانياً، وهدفه هو تحقيق التكامل الشامل في هذا الهجوم لخلق أنموذج يخدع الابصار ويؤثر في النفوس.

ولقد ركز مصطفى كمال جهده لبناء عاصمته الجديدة - أنقره - بعد أن ابتعد عن العاصمة التي تعبق بمجد الماضي وروعته وفتنته. فاستقدم المهندسين المعماريين من الغرب - وخاصة من ألمانيا، وما هي إلا سنوات قليلة، حتى ظهرت مدينة تنافس أحدث طرز البناء الأوروبي. كما وضع المهندسون والنحاتون الألمان - أيضاً - أول تماثيل أتاتورك، بهدف خرق ما يحرمه الإسلام من صنع الأنصاب والأزلام والتماثيل، وسرعان ما نصبت تماثيل أتاتورك في ميادين وساحات المدن الكبرى كلها. وتبع ذلك إقامة معهد فني للنحت ظهر فيه عدد من النحاتين الأتراك. وكذلك الأمر بالنسبة

للرسم، فبعد أن كان فن الرسم موجهاً نحو المنمنمات والزخرفة والنقوش التي أبدع فيها مسلمو الهند وبلاد فارس أيما إبداع في الصناعات المختلفة، جاء الفنانون الفرنسيون فأدخلوا مدارس الرسم الحديثة، وشجعوا الطلاب الأتراك وتعهدوهم بالرعاية حتى إذا ما كانت سنة ١٩٣٦ م أقيم معرض للرسم في أثينا لعرض مواهب الفنانين الأتراك وأعمالهم. وما قيل عن النحت والرسم، هنا، يمكن قوله أيضاً بالنسبة للموسيقى، حيث استقدم مصطفى كمال مؤلفاً موسيقياً من النمسا للعمل في المعهد الموسيقي بإسلام بول في سنة ١٩٢٨ م، ثم انشئت مدرسة حديثة للموسيقى في أنقره. سنة ١٩٣٤ م، عهدا للأجانب في التدريس فيها لتخريج موسيقيين على الطراز الغربي.

حكم (مصطفى كمال) تركيا، حكماً ديكتاتورياً فردياً من خلال الحزب الذي نظمه، وهو حزب الشعب (خلق فرقة سي) وبذلك أمكن له توجيه السياسة الداخلية ضمن المسارات الثابتة والمحددة التي أرادها. وعمل على قمع كل معارضة داخل حزبه والتي ظهرت منذ السنوات الأولى لحكمه، حتى في دائرة أعوانه ومساعديه. ثم ما لبثت هذه المعارضة أن انتظمت في حزب ثان تأسس سنة ١٩٢١ م، وأطلق عليه في سنة ١٩٢٤ م اسم (حزب الأحرار) ليدعى بعد ذلك باسم (حزب الترقي الجمهوري) وضم هذا الحزب عناصر سياسية ودينية معارضة الى جانب زعماء حركة تركية الفتاة السابقة، بالإضافة الى عدد من الرفاق القدامى لمصطفى كمال، الذي عمل على تغيير اسم حزبه - على سبيل المعارضة. باضافة كلمة الجمهوري لحزبه (حزب الشعب الجمهوري). فلما اندلعت الثورة الكردية سنة ١٩٢٥ م، استثمرها مصطفى كمال لاستصدار حكم من (محكمة الاستقلال) بأنقره. بحل حزب المعارضة في حزيران - يونيو - سنة ١٩٢٥ م. ثم ظهرت مؤامرة بعد سنة لاغتيال مصطفى كمال عند دخوله مدينة أزمير، فاستثمرها مصطفى كمال، وأعدم ١٨ زعيماً من الذين اتهموا بالمؤامرة. - ومنهم خمسة من زعماء تركية الفتاة السابقين - وأبعد زعماء آخرين عن البلاد. وهكذا ورغم هالة (الديموقراطية) و(الحرية) وسواها من الفضائل التي أسبغت على مصطفى كمال وحكمه. فإن هذا الحكم لم يكن إلا حكماً دموياً إرهابياً، تميز بقسوته المتطرفة في القضاء على جميع الحريات. إلا حرية تمجيد (اتاتورك) البلاد.

عملت الدول العظمى على مكافأة (الغازي مصطفى كمال باشا أتاتورك) لقاء ما قام به من تحولات مضادة للاسلام وأهله، فمنحته بريطانية نسبة ١٠ بالمائة من مشروعات استثمار البترول في العراق (بموجب اتفاق أنقره في ٥ تموز - يوليو - سنة ١٩٢٦ م). وعملت فرنسا على الحاق لواء اسكندرون بتركيا - بموجب معاهدة فرنسية - تركية صدقت عليها عصبة الأمم في ٢٧ كانون الثاني - يناير - سنة ١٩٢٧ م. ودعمت تركية علاقاتها مع جارتها في الشمال - الاتحاد السوفييتي - بزيارة قام بها رئيس وزراء تركيا عصمت اينونو لموسكو في سنة ١٩٣٢ م. ورد عليها مفوض الشعب السوفييتي - للدفاع - فوردشيلوف. بزيارة ضمنت لتركيا مساعدات اقتصادية ضخمة، وتبع ذلك قبول تركية في عضوية عصبة الأمم في ١٨ تموز - يوليو - سنة ١٩٣٢ م. وهكذا وبينما كانت سياسة الدولة العثمانية تتلخص بكلمة (سلام في الداخل وحرب في الخارج) جاءت سياسة أتاتورك لتصبح سياسة تركيا (حرب في الداخل وسلام في الخارج). وكانت تركيا هي الضحية، إذ أصبحت في الزاوية المهملة من الخارطة السياسية للعالم، بعد أن كانت ملء سمع الدنيا وبصرها.

٨ ـ الخلافة ـ والجدل العقيم.

لقد عمل (الغازي مصطفى كمال باشا أتاتورك) على إلغاء الخلافة العثمانية ـ الإسلامية. ونشأ منذ ذلك اليوم جدل عقيم لا نهاية له. وقد يستمر هذا الجدل زمناً طويلاً إلى أن يتمكن العرب المسلمون خاصة والمسلمون بصورة عامة، عن قيادة تضمن لهم تحقيق مبدأ (الطاعة والجماعة) في ظل كتاب الله وسنة رسوله. فلقد تمزق المسلمون منذ زالت خلافتهم وتفرقت كلمتهم شرّ ممزق، وكلب عليهم أعداؤهم وتطاولوا بما زاد على قدرة الاحتمال، وبات المسلمون أغراباً في ديارهم، ضعفاء ـ أو مستضعفين ـ وهم في مواطن عزّهم ومستقر أوطانهم.. وهذا في حد ذاته قد زاد من الحنين. لأيام الخلافة الإسلامية، وما كانت تضمنه حتى وهي في مرحلة ضعفها وانهيارها من تطبيق لشريعة الله على أرض الله، وما كانت تقدمه لعبيد الله من إعزاز وقوة وأمن وإرفاه. وهنا لا بد من التعرض لبعض نقاط الجدل التي ارتبطت بالمرحلة الأخيرة من حياة الخلافة العثمانية. ومنها:

أولاً: ما ألصق بالخلافة العثمانية من افتراءات ودسائس عن الحياة (في قصور الخلفاء) وما تميز به حكمهم من الفساد والتحلل والاستبداد وغير ذلك من المساوىء والمثالب.

ثانياً: ما قيل عن حركة الاتحاد والترقي، وحركة مصطفى كمال، ودوره في وضع الفصل الختامي في حياة الدولة العثمانية ـ الإسلامية، وما تبع ذلك من أحداث وتطورات.

ثالثاً: الحركة القومية التركية، والحركة القومية العربية، وصدام القوميات المتضادة.

لقد ارتبطت السنوات، أو العقود، الأخيرة من حياة الدولة العثمانية ـ الإسلامية،

بحملة إعلامية عالمية مسعورة، صورت فيها حياة الخلفاء بأبشع الصور، وصدرت روايات وقصص قصيرة ـ لتسهيل رواجها بين الناشئة ـ وهي تمثل، أدب الرصيف بكل ما يتضمنه هذا الأدب من الجنوح والانحراف والإثارة، وذلك لتصوير خليفة المسلمين بصورة الرجل المنحل، السطحي التفكير، المستبد الجائر، وغير ذلك مما لا يتناسب مع ما يجب أن يكون عليه خليفة الله على الأرض، وإمام المسلمين في ديار الإسلام. وبدهي أن الهدف من هذه الحملة ليس شخص الخليفة بالذات، سواء كان عبد الحميد أو عبد المجيد أو سواهما، وإنما الهدف هو النيل من الإسلام وأهله. فإذا كانت هذه هي صورة إمام المسلمين، فكيف هو حال المسلمين؟ إقراراً بالواقع، ومع الأخذ بالروايات التاريخية المختلفة، فإن خلفاء العثمانيين المسلمين لم يكونوا جميعاً من طراز (عمر بن عبد العزيز) أو نموذجاً من (نور الدين زنكي) فقد كان منهم التقي الورع الصالح، والخليفة القوي الحازم، من أمثال محمد الفاتح وسليمان القانوني وحتى آخر خلفائهم عبد المجيد وقبله محمد رشاد. وكان منهم من هو أقل ورعاً، وأضعف عزيمة، ولكنهم كانوا جميعاً وبحسب كافة الشواهد المتوافرة رجالاً لا هم لهم إلا مصلحة الإسلام وأهله، ولا هدف لهم إلا تقوية الدولة الإسلامية ودعمها وتطويرها باستمرار، استجابة لمتطلبات كل مرحلة من مراحل عمر الدولة، وبذلك استطاعت الدولة البقاء أكثر من ستة قرون وهي تجاهد بعناد وضراوة للمحافظة على وجودها. وابقاء رايتها مرفوعة عزيزة مكرمة في سماء الدنيا.

قد يكون من الصعب على كل حال مقارنة خلفاء العثمانيين المسلمين بأمثاله وأندادهم من ملوك الغرب ممن ملأت صفحات التاريخ مفاسدهم، ولو أن هذ المقارنة في الأصل غير مقبولة إذ شتان بين من يمثل الفضائل الإسلامية، ومن يمثل الحكم الدنيوي، ولكن افتراض هذه المقارنة هو لمجرد ابراز الظلم والجور الذي ألصق بخلفاء المسلمين. فهل كان بين خلفاء العثمانيين من أمثال امبراطورة روسيا القيصرية ـ كاترينا ـ؟ أو من أمثال امبراطورة بريطانيا العظمى وملكة الهند ـ فيكتوريا ـ؟ وهل كان فيهم أيضاً من ينافس ملوك فرنسا بما بددوا فيه من الثروات على المحظيات وقصورهن ممن لا زالت شواهده قائمة حتى اليوم؟ وعلى كل حال، فقد يكون من

الظلم الفادح أيضاً محاكمة خلفاء العثمانيين وإدانتهم بأحكام ومقاييس تتجاوز حدود مدة حكمهم الزمنية والمكانية. إذ لا بد من وضع أعمال هؤلاء الخلفاء واجراءاتهم في إطار الزمن الذي مارسوا حكمهم فيه. وقد ظهر من خلال العرض السابق، أن خلفاء العثمانيين كانوا يعملون جاهدين، وبصورة مستمرة، للتكيف مع ظروف حكمهم في إطار الزمن الذي عاشوه. هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، فقد كان القرار الأول والأخير هو في كلمة الخليفة العثماني، غير أن (**نظام الشورى**) كان قائماً باستمرار وكان الصدر الأعظم - رئيس الوزراء - ورجال الدولة، وشيخ الإسلام الذي كان يأتي في المرتبة الثانية بعد الصدر الأعظم، يمارسون دورهم بفاعلية وقوة، بحيث أنهم كانوا يعملون على خلع الخليفة وتنصيب من يحل محله إذا ما تطلبت مصلحة الدولة ومصلحة المسلمين ذلك، ولا ريب أن الخليفة، وكل خليفة، كان يضع وهو يضطلع بأعباء الدولة والحكم هذه الحقيقة نصب عينيه، مما كان يحفزه للاستقامة، هذا إن لم تتوافر له هذه الاستقامة أصلاً. فهل عرف الغرب مثل هذا التنظيم المحكم (نظام الشورى)؟. وهل يمكن وصف خليفة الإسلام والمسلمين، بالمستبد، والجائر، والظالم؟. قد تكون القضية بعد ذلك هي قضية اختلاف في النهج والأسلوب، فإذا كان للأنظمة الغربية قوانينها الوضعية ودساتيرها، فإن للمسلمين قانونهم ودستورهم الأكثر أصالة لارتباطه بعقيدتهم الدينية، وللمسلمين أيضاً نهجهم في الحكم والإدارة. ولا يعني فرض النهج الغربي على المسلمين أن نهجهم هو الأفضل أو الأمثل، بقدر ما يعني فرض إرادة الأقوياء على الأضعف منهم. فعندما كان المسلمون العثمانيون هم الأقوى، لم تكن دول الغرب الصليبية قادرة على توجيه سهام نقدها ضد النهج الإسلامي في الحكم والإدارة، ولم تكن حتى قادرة على اتهام النظام العثماني - الإسلامي - بالجور أو العسف أو الظلم، بل إن الأمر على النقيض من ذلك، فقد كانت الأنظمة الغربية المختلفة تحاول محاكاة النهج الإسلامي وتقليده. وكان ملوك الدول الأجنبية يتقربون من الخلفاء المسلمين - العثمانيين - في عصر القوة، ويبعثون إليهم بالوفود للتهنئة على انتصاراتهم.

وإذن فإن الاتهامات التي ألصقت بالخلفاء العثمانيين هي أشبه ما تكون باتهام

الذئب للحمل، بأنه عكر صفو الماء التي يشرب منها الذئب، ولم يكن الاتهام إلا حجة حتى يفتك الذئب بالحمل ويفترسه.

على الرغم من ذلك، فقد حاول الخلفاء العثمانيون، وحكوماتهم، اتقاء شرّ الدول الصليبية، وتكييف أوضاع الدولة العثمانية ـ الإسلامية ـ بما يستجيب لطلبات تلك الدول، وبما لا يتناقض مع مبادىء الدولة الإسلامية وأهدافها. حتى لقد تجاوز الخلفاء العثمانيون في مرات كثيرة حدود العداء المفتعل والخصومات الطارئة ـ على نحو ما كان من موقف الخلفاء العثمانيين في مواجهة تمرد محمد علي باشا الألباني ـ حاكم مصر ـ. وحكام بلاد الشام المتمردين، وأمراء رومانيا وبلغاريا والصرب وذلك للابقاء على تماسك الدولة ووحدتها. غير أن ما كان يريده الصليبيون هو رفع مكانة الطوائف غير الإسلامية وهي الطوائف التي تمثل الأقليات، لتكون متميزة على المسلمين ـ الأكثرية ـ. وكان من المحال على خلفاء المسلمين ـ العثمانيين منح مثل هذه الامتيازات، فما كان من الدول الصليبية إلا أن تمسكت بهذه الحجة لمتابعة تحريضها للطوائف، وتفتيت وحدة الدولة الإسلامية، ولم يكن من الصعب على الدول الصليبية تضخيم صورة المشكلات إلى درجة مثيرة ـ على نحو ما فعلته أثناء الثورة اليونانية، وأثناء ثورة الصرب والجبل الأسود. بينما كانت فرنسا على سبيل المثال تمارس في الفترة ذاتها سحق المقاومات الجزائرية بوحشية لم يبلغها المغول التتار، وفيما عملت انكلترا بعدئذ على سحق ثورة (عرابي باشا) وثورة المهدي في السودان من قبل بوحشية وبربرية لم تصل إليها حروب المسلمين في يوم من الأيام. وقد يكون من العبث التوقف عند افتراءات الدول الصليبية أو اتهاماتهم، وتحليلها، والوصول الى نتائج محددة منها، إذ لم تكن مثل هذه الافتراءات تستند في الأصل إلى حجة قانونية أو مسوغ شرعي، إلا حجة القوة الطاغية وإلا مسوغ العدوان السافر. وصحيح أن هذه الحجة وذاك المسوغ قد استهدف خليفة المسلمين بسهامه، غير أن الخليفة لم يكن هو الهدف بل كانت جماهير المسلمين هي الهدف. وكان خلفاء المسلمين وجماهيرهم يعرفون هذه الحقيقة حق المعرفة، بحكم ما أنزله الله من تحذيرات كثيرة في محكم القرآن الكريم: « لا تَتّخذُوا عَدُوي وَعَدُوَكُمْ أَوْلِياءَ ﴾ و﴿يَا أَيها ٱلّذينَ آمَنُوا إنْ تَطِيعُوا فَرِيقاً مِنَ ٱلّذِينَ

أُوتُوا۟ ٱلْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾★ ثم جاءت الممارسات المختلفة لتزيد المؤمنين ايماناً على ايمانهم، ومعرفة على معرفتهم بنوايا الصليبيين وأهدافهم. فكان ذلك التلاحم الثابت بين المسلمين وخلفائهم، وإعراض المسلمين وخلفائهم في معظم الحالات عن الانقياد للتحريض الخارجي. وليست القضية على كل حال هي قضية دفاع عن خلفاء المسلمين ـ العثمانيين، فقد مضى هؤلاء إلى جوار ربهم الذي هو أعلم بهم، ليجزي الذين أساؤوا بما عملوا ويجزي الذين أحسنوا بالحسنى، وأمرهم في البداية والنهاية إلى الله. والمهم في الأمر هو عدم تحميل ما قيل عن الخلفاء محمل التصديق والاقتناع. فالانسان بطبيعته عدو لما يجهل. وقد أسدل ستار كثيف على التاريخ العثماني. الإسلامي. ولم يبق منه ـ أمام المعرفة، إلا ما طرحه أدب الرصيف أو أدب الشارع من القصص التي لا تستقيم لقياس ولا تخضع لقواعد البحث العلمي، ولا هدف لها إلا الضلالة والتضليل.

ليس من المهم كذلك البحث طويلاً للتأكيد وللتحقق من أصل (الغازي مصطفى كمال باشا أتاتورك) الذي تنسبه أبحاث كثيرة إلى (يهود الدونمة ـ في سالونيك) فسواء كان يهودياً تظاهر أسلافه بالإسلام ثم ارتد هو إلى أصله اليهودي، وسواء كان مسلماً خدعته الدنيا فحملته الى موكب المرتدين، فالنتيجة هي واحدة. والحقيقة الثابتة هي أن هذا الرجل قد نشأ في الجو المحموم الذي هيمن بخاصة على قاعدة اليهود في سالونيك، وتشبع بأفكار الصليبيين وأفكارهم. وكان لديه من القدرة ومن الكفاءة ما حمله على ركوب الموج وقيادته وتوجيهه، فيما كانت (الردة) تجتاح الأقاليم الأوروبية لتجرف من في قلوبه مرض. وهؤلاء حتى لو لم يركبوا موجة الردة، ما زادوا المسلمين إلا خبالاً. وإذن فالقضية ليست قضية (ردة) مصطفى كمال، بل هي قضية أولئك الذين عملوا بدأب وجهد، ودونما تعب ولا لغوب أو نصب، عبر عقود وقرون، حتى شكلوا تيار الردة.

(★) آل عمران ـ الآية: ١٠٠ ـ والممتحنة ـ الآية الأولى.

هناك أكثر من قضية يمكن التوقف عندها؛ في هذا المضمار؛ من خلال الإجابة على مثل التساؤلات التالية: هل كان مصطفى كمال هو القائد وصاحب القرار فيما جرى من تحولات؟ وهل باستطاعة رجل مثل مصطفى كمال، أن يحقق ما حققه لو ظهر قبل عقدين من عمر الزمن؟ يمكن العودة الى شريط الأحداث للإجابة على السؤالين. فقد زعم مصطفى كمال - في مذكراته - أنه هو الذي أيقظ الهياج والتمرد في (مقدونية) وأنه هو أول من نظم جمعية سرية عندما كان في دمشق (سنة ١٩٠٦ م). والواقع بحسب ما أكدته الشواهد التاريخية الكثيرة هو أن مصطفى كمال قد انخرط في صفوف الجمعيات السرية، وعاش في جو الثورة المقدونية، غير أنه لم يكن أول من نظم هذه الجمعيات، وربما كان دوره في الأحداث المقدونية ثانوياً جداً، بحيث لم يرد حتى مجرد ذكر لاسمه. ففي تلك الحقبة التاريخية كثر عدد الجمعيات السرية، في كل الأقاليم العربية والتركية والأوروبية، وتنوعت أهدافها، وتباينت مراميها. ولم تكن جميعها معروفة، إذ كان باستطاعة كل مجموعة من الرجال تكوين جمعية سرية، وكان كثير من هذه الجمعيات غير المتصلة بعضها ببعض يعمل على تغيير اسمه وعنوانه بتغيير أعضائه. الذين كان كثير منهم ينتقلون من جمعية لأخرى. ولم يكن جميع أعضاء هذه الجمعيات ممن ربطوا أنفسهم بالمخططات الغربية - الصليبية - بل إن كثيراً منهم استهوتهم لعبة التنظيمات، وعبثت بهم أهواء الرياح المتغيرة. فقادتهم الى تيار الجمعيات السرية بدافع البحث عن المثل الأعلى، أو بدافع الغيرة لانقاذ الدولة الإسلامية من مهاوي التردي التي وصلتها في انزلاقها المتسارع. وكانت مراكز القوى العظمى - وخاصة بريطانيا وفرنسا - تمسك ببعض خيوط هذه الجمعيات وتحركها لتأجيج الصراع الذي يسهم في تفتيت الدولة العثمانية، ويضمن في الوقت ذاته توافر المناخ المناسب لحماية التنظيمات السرية العميلة التي تخدم - حصراً - مصالح الدول الصليبية وتضمن النجاح لمخططاتها وأهدافها. وهكذا تشكل تيار (الجمعيات السرية) التي لم تعد سرية لكثرتها ووفرتها. وشاعت أفكارها وآراؤها، ولم يكن مصطفى كمال أكثر من واحد من الراكبين لموج التغيير، ولم يكن أبرزهم ولا أقواهم بالتأكيد - بدلالة عدم ظهوره على مسرح الأحداث عندما كان جماعة (الاتحاد والترقي) يحتلون موقع القيادة والريادة.

على هذا لو لم يظهر مصطفى كمال لظهر غيره باسم آخر، فقد كان المناخ مهيئـــاً لانبات (بذور الشر) ولا ريب أن مراكز القوى في الدول العظمى قد عجمت عيدان الطامعين بالجاه والسلطان من بين أعضاء الجمعيات المرتبطين بمراكزهم، ووضعتهم تحت الاختبار الطويل، وأعدت لهم الظروف المناسبة، فسقط من سقط منهم في الاختبار، وفاز من فاز. ولقد أكد مصطفى كمال لسادته أنه أشد العيدان صلابة، وأكثرها إدراكاً لدوره، وأكثرها انسجاماً، مع مخططات الدول الصليبية وأوفرها إخلاصاً لها فتم منحه الثقة للانطلاق حتى نهاية الشوط، مع دعمه وتوجيهه بصورة مستمرة حتى لا يخرج عن المسار المحدد له.

وهنا أيضاً، لقد كان من المحال على (مصطفى كمال) القيام بدوره وهو وحيد على مسرح الأحداث، وقد كان من المحال تكوين الجهاز القادر على المضي معه بمثل تلك السرعة، وفي خضم الأحداث المتلاطم والحافل بجميع أنواع المفارقات والتناقضات. ويظهر ذلك فضل الدول العظمى - وبريطانيا العظمى خاصة - في اصطناع الجهاز الضخم الذي عمل مع مصطفى كمال وساعده على المضي نحو الهدف. ولقد أظهرت مسيرة الأحداث أن هذا الجهاز لم يكن منسجماً ولا متكاملاً، مما أدى إلى ظهور الصراعات وتفجرها منذ بداية المسيرة. فكان ذلك اختباراً لمن يستطيع مواكبة مصطفى كمال حتى نهاية المضمار، ومن يجب إسقاطه عند كل مرحلة من مراحل لمسيرة. وعلى كل حال، فإن تجربة مصطفى كمال قد جاءت بعد مجموعة من التجارب المتطاولة والمستمرة، بدأت على تخوم الدولة العثمانية، وانتهت في قلب الأناضول، فقد عملت الدول العظمى على امتداد الصفحة الزمنية للقرن التاسع عشر - بصورة خاصة - على اصطناع الأنظمة واصطناع القادة، واصطناع الثورات، وتنظيم الحركات السرية وأعمال المقاومة، على امتداد صفحة أوروبا الوسطى، وكانت الحرب اليونانية، ثم الحرب في بلاد الصرب والجبل الأسود (مونتينيغرو) هي أكثر تجارب الحروب وضوحاً وأكثرها إتقاناً وإحكاماً. غير أن أخطر تجربة استهدفت ضرب الدولة العثمانية من الداخل - هي تجربة محمد علي باشا الألباني - حاكم مصر - فقد عملت كافة الدول العظمى على دعم (محمد علي) ورعايته، وتوجيهه، وحاول محمد علي الاستجابة

لطلبات الدول العظمى وتحقيق رغباتها ـ قدر المستطاع ـ ففتح أبواب مصر أمام الغزو الغربي فكرياً واقتصادياً، وحارب الدولة العثمانية بضراوة حتى أنه هددها بالزوال. ولكن ظهر للدول الغربية أنه ليس باستطاعة محمد علي الذهاب إلى ما هو أبعد من ذلك، إذ أنه بقي قائداً مسلماً، لم تتجاوز أهدافه وطموحه حدود تجديد الدولة الإسلامية ودعمها وزيادة قوتها. ولم تكن الدول العظمى لتقبل أن يحل نظام إسلامي محل نظام أقوى. فاكتفت بما حققه (محمد علي) من تدمير ذاتي للدولة الإسلامية، وما قام به من استنزاف لقدرات الدولة وامكاناتها ـ في حربه الأهلية ـ فعملت على إعادته الى مصر. وقد أدركت الدول العثمانية كما أدرك محمد علي أيضاً أبعاد (اللعبة الغربية الصليبية) فعادت مصر ـ الخديوية ـ لتعمل في ظل الدولة العثمانية. وعادت هذه الدولة لتوطيد علاقاتها مع حكام مصر، وكان كل ما يهم الطرفين (المصري والعثماني) هو دعم الدولة الإسلامية وحمايتها من مكائد الصليبيين الحاقدين.

كذلك الأمر بالنسبة للاتحاديين أيضاً (جمعية الاتحاد والترقي) فقد نشأ معظم هؤلاء في سالونيك، وأشبعوا بالأفكار القومية، والآراء التحررية، وتلقوا الدعم المادي والمعنوي من (يهود الدونمة) ـ أيضاً ـ وذهبوا شوطاً بعيداً في الحد من سلطة الخلافة وإضعاف الدولة، وأمكن لهم بعصبيتهم القومية المتطرفة استثارة العصبيات القومية الأخرى، وخاصة القومية العربية، حيث وجهوا عداءهم ضد العرب، وكان للحلفاء ـ الانكليز خاصة ـ اتصالاتهم بهم، غير أن هؤلاء وفي طليعتهم طلعت وأنور ونيازي وجمال، نشؤوا نشأة دينية صلبة، فكان من الصعب عليهم تجاوز الحدود التي تؤدي الى هدم الخلافة أو تمزيق الروابط الإسلامية أو التنكر للإسلام وأهله، فلهذا وعندما انتهى الدور المحدد لهم، رفض حتى الحلفاء الانكليز التفاوض معهم على الصلح، وأصرّوا على إبعادهم عن المسرح السياسي من أجل إفساح المجال أمام (مصطفى كمال) الذي عرف فيه الانكليز الاستعداد للمضي نحو أهدافهم حتى نهايتها، وربما أكثر مما يزيدون. ولقد ظهر ذلك واضحاً عندما وجد الاتحاديون أنفسهم في دائرة الحصار وقد ضيق عليهم، فلا هم قادرون على دعم الخلافة الإسلامية التي توهموا، وغرتهم الظنون، أن باستطاعتهم إخراجها من مأزقها. ولا هم قادرون أيضاً على المضي

لأبعد مما حققوه من الإصلاح على حدّ زعمهم، إذ لم يكن من أهداف الحلفاء إجراء أي اصلاح يؤدي للنهوض بالدولة العثمانية، وانما كان هدفهم هو تدمير هذه الدولة من خلال مزاعم الاصلاح لإقامة بنيان دولة جديدة يختلف اختلافاً كاملاً عن الدولة العثمانية ـ الإسلامية، ولهذا قرر هؤلاء الاتحاديون الانسحاب ـ ولم يكن لهم خيار آخر ـ ليفسحوا المجال أمام من هو أكثر قدرة وجرأة على الهدم والتدمير.

هنا، تبرز قيمة العامل الزمني في تسلسل الأحداث، فقد جاء (مصطفى كمال) وقد اكتملت عملية الهدم تقريباً، وضعفت المقاومات الداخلية ضعفاً كبيراً بسبب غياب التنظيمات القوية، وتدمير القيادات السياسية والاجتماعية والاقتصادية تدميراً منهجياً منظماً عبر عقود متتالية، وتم عزل الخليفة وحصاره، بحيث لم يعد قادراً حتى على ممارسة سلطاته الدينية بحرية تامة. باعتبار إمام المسلمين وخليفتهم. وفي الواقع، فإن الدولة العثمانية كانت قد انتهت إلى مرحلة شديدة من الضعف، قبل الاجهاز عليها بنصف قرن من عمر الزمن (أي منذ الحرب الروسية ـ التركية ١٨٧٧ م على وجه التحديد) غير ان سلطان الخليفة على المسلمين بقي قوياً، كما احتفظت الدولة العثمانية حتى وهي في أشد حالات الضيق والعسر والشدة، بقدر كاف من القوة لمتابعة جهدها وجهادها. كما كان من مصلحة الدولة العظمى ـ وخاصة بريطانيا ـ الابقاء على الدولة العثمانية قوية في وجه مطامع روسيا التوسعية. ولهذا فقد جاء التمهيد لظهور (جيل الاتحاديين) الذي مهد بدوره لظهور (مصطفى كمال) عبر أزمنة طويلة. وكان من المحتمل جداً أن لا يدفع (مصطفى كمال) للظهور على مسرح الأحداث، أو حتى القضاء عليه بمثل ما تم القضاء على الاتحاديين، لو لم تظهر الظروف المحلية والدولية المناسبة لإظهاره وإخراجه.

لقد كانت روسيا القيصرية هي الدولة الأولى الطامعة في إزالة الدولة العثمانية ـ الإسلامية من الخارطة السياسية للعالم. وكان ذلك يشكل تهديداً خطيراً لمصالح بريطانيا سواء في المنطقة العربية، أو في بقية الأقطار الآسيوية ـ الإسلامية، وخاصة الهند وافغانستان. فلما تفجرت الثورة البولشفية (١٩١٧ م) وانسحبت روسيا من

الحرب، وانصرفت الجمهوريات السوڤييتية الجديدة لإعادة تنظيم مجتمعاتها على أسس المبادىء الاشتراكية، انشغلت هذه الجمهوريات بشؤونها الداخلية، وانصرفت عن سياسة التوسع التي مارستها روسيا القيصرية عبر قرنين متتاليين حتى شكلت امبراطوريتها الواسعة. وكانت القوات البريطانية يومها تحتل عاصمة الدولة العثمانية - على نحو ما سبق عرضه - غير أن بريطانيا كانت تدرك عن يقين بأن بقاء قواتها في الأناضول وآسية الصغرى سيخلق مجالاً للاحتكاك مع الجمهوريات السوڤييتية إن عاجلاً أو آجلاً. كما أنه لم يكن من مصلحة بريطانيا القضاء على الدولة العثمانية بنفسها واستثارة مشاعر المسلمين في العالم. ولم تكن فرنسا بدورها على استعداد للعمل داخل الأناضول في وقت كانت هي أحوج ما تكون فيه للاستقرار في بلاد الشام (سوريا ولبنان) بعد أن احتلتها عسكرياً. فكان من مصلحة بريطانيا أن يقوم رجل تركي بالعمل أصالة عن نفسه ونيابة عنها. وكان هذا الرجل هو مصطفى كمال - الذي جاء في الزمن المناسب وفي الظروف الدولية الملائمة.

هكذا، استأثر (مصطفى كمال) عن رضى وقبول بكل غضب المسلمين، وجعل من نفسه دريئة لحماية (بريطانيا العظمى) والدول الغربية من نقمة جماهير المسلمين ونقدها. وقد عرف (مصطفى كمال - أتاتورك) أن البلاد العربية التي قاومت النزعة القومية التركية المتطرفة لم تعد قادرة على دعم الخلافة العثمانية، ولهذا فقد استثمر هذا الموقف أبشع استثمار للكيد للعرب ومناصبتهم العداء بالتنكر للغة القرآن الكريم.

هنا لا بد من العودة لقضية اصطدام القومية التركية التي طرحها (الاتحاديون) بالقومية العربية التي رفع لواءها الزعماء العرب والتي انتهت بتفجر الثورة العربية الكبرى بقيادة أمير مكة الشريف حسين. لقد بات من المعروف - بحسب الوثائق المتوافرة والتي نشرت - أن العرب وهم الأشد لصوقاً وأكثر التحاماً بالإسلام، قد ساءهم وأغضبهم ما وصلت إليه الدولة العثمانية من التدهور، فعملوا جهدهم لدعم هذه الدولة، وقد أدرك الخلفاء العثمانيون هذه الحقيقة، فعملوا على إعطاء العرب مكانة مميزة في قيادة الدولة العثمانية، سواء في العاصمة إسلام بول (الأستانة) أو في الأقاليم العربية، سواء

في عهد السلطان عبد الحميد أو في عهود خلفائه. وعندما طلع الاتحاديون بثوب (الطورانية) و(القومية التركية) تحت حجة الاصلاح. تصدت الجمعيات العربية المختلفة التي ظهرت في تلك الحقبة لهذه الدعوة المتطرفة وقاومتها، وطلبت إجراء الاصلاح في ظل الدولة العثمانية وبرعايتها، وقد ضمت محاضر جلسات المبعوثان (النواب) أقوال قادة العرب والتي طالبت بإجراء الإصلاحات في ظل (الدولة العلية). واستمرت في موقفها هذا، حتى إذا ما تفجرت الحرب، وسيطر الاتحاديون على الدولة، حاولوا تطبيق سياسة (التتريك) وصبغ الدولة بالطابع التركي، والتنكر للعرب، وقد أدرك العرب ذلك، فتابعوا جهودهم ضمن نشاط الجمعية السرية لاقناع الأتراك بالعدول عن سياستهم المتطرفة ضد العرب. ولكن الاتحاديين بقيادة (طلعت وأنور ونيازي وجمال) كانوا قد مضوا شوطاً بعيداً في سياسة التتريك، فقرر (جمال باشا) على ما هو معروف القضاء على زعماء العرب. والمعروف أن شريف مكة قد أوفد ابنه (الأمير فيصل) لمفاوضة جمال باشا من أجل عدم إعدام زعماء العرب، حتى لا تندلع نار الثورة العربية التي قد تؤدي إلى تمزيق عرى الروابط مع الدولة العثمانية. ولكن جمال باشا أقدم على إعدام الزعماء العرب مما أدى الى تفجر الثورة العربية.

تبرز هنا القضية الحاسمة التي طالما استأثرت بالقدر الأكبر من الجدل والنقاش، وهي: هل تقع المسؤولية التاريخية لفصم عرى الروابط التركية - العربية في ظل الدولة العثمانية الإسلامية على عاتق الأتراك (الاتحاديين) أم على عاتق العرب (القوميين) الذين كانت للبعض منهم روابط وثيقة بالملك حسين شريف مكة، وبالثورة العربية، وبالتالي بالتحرك البريطاني في المنطقة؟

لقد سبقت الإشارة إلى أن الحركات القومية العربية، لم تكن إلا حركات قومية إسلامية، شارك فيها عدد من كبار رجال المسلمين وشيوخهم، فقد كان التلاحم القومي مرتبطاً بالإسلام وليس منفصلاً عنه، مثله كمثل التحرك القومي التركي، إذ كان قادة الاتحاديين بدورهم يربطون بين نزوعهم القومي وبين الدين الإسلامي ربطاً وثيقاً، فكانت الحركات القومية بالتالي حركات إصلاحية إسلامية. ولما أكد الزعماء العرب هذا التلاحم في تصريحاتهم (في مجلس المبعوثان) وفي مواقفهم، تحرك الانكليز

من خلال (الاتحاديين) وأغروهم بالقضاء على العرب لخلق الهوة الفاصلة بين الأتراك والعرب الأمر الذي يؤدي بالتالي إلى دعم الثورة العربية والتي كان من مصلحة الانكليز ضمان الشروط المناسبة لنجاحها لتحقيق وتنفيذ مخططهم بالاستيلاء على بلاد الشام (فلسطين والأردن والعراق) وطرد الأتراك من بلاد الشام كلها. وليس من المهم بعد ذلك البحث طويلاً لمعرفة ما إذا كان الانكليز قد عملوا من خلال شبكات عملائهم لدفع الاتحاديين لاعدام زعماء العرب. أو إذا ما كان عملاء الانكليز أيضاً قد أبرزوا دور زعماء العرب الذين يجب اعدامهم والتخلص منهم لإثارة الغضب العربي ضد الأتراك. وإنما المهم في الأمر هو أن تلك الرابطة الإسلامية قد تمزقت بين شدّ الاتحاديين المسلمين من جهة وبين جذب القوميين المسلمين من جهة أخرى. فدمر الطرفان بعضهما بعضاً، ودفعا الثمن غالياً من دمائهم ووجودهم. ودمرا معهما تلك الرابطة الإسلامية المقدسة التي عاشت قروناً متتالية، وعرف العرب والأتراك في ظلها - سواء بسواء - عزّ الإسلام للدنيا ولأهل الدين والدنيا من المسلمين.

لقد وقع الاتحاديون في الشبك (أو الشباك) الذي وقع فيه العرب، فقد عملوا على إعدام قادة العرب، والتنكيل بهم، فدفعوا العرب دفعاً لاشعال نار الثورة التي لم يكن لهم خيار آخر سوى خوضها، فيما قامت القوات الانكليزية بالعمل المباشر منطلقة من مصر عبر سيناء لتهاجم فلسطين والأردن وسائر بلاد الشام. وقطع الانكليز للشريف حسين من الوعود، ما حمله على السير في طريق إقامة الدولة العربية - الإسلامية الموحدة والتي تضم الجزيرة العربية وبلاد الشام. ولقد كانت نهاية الشريف حسين كمثل نهاية الاتحاديين. فقد قلب له الانكليز ظهر المجن كما قلبوه للاتحاديين. فكانت النهاية واحدة وإن اختلفت في شكلها. وجاء (مصطفى كمال أتاتورك) ليستثمر موقف العرب الذين كانوا ضحية مثلهم كمثل الاتحاديين. وليحمل العرب تبعات ومسؤولية انفصالهم عن الدولة العثمانية، وليعمل على الاجهاز على هذه الخلافة بحجة زوال سبب وجودها بابتعاد العرب عنهم، وهم الذين لم يبتعدوا عنها، ولم ينفصلوا عنها، وبقوا متعلقين بها، لاسيما وقد احتل (الأجانب) بلادهم. فأصبحت العراق والأردن وفلسطين تحت ما أسمي (بالانتداب) فيما أصبحت سوريا ولبنان تحت حكم قوات

(الانتداب) وحرم الشعب العربي من كل حرية للعمل السياسي أو العمل العسكري. فهل من حاجة بعد ذلك للجدل أو النقاش في قضية باتت ظروفها واضحة كل الوضوح؟ وهل من حاجة بعد للبحث عن المسؤول بعد أن وضحت الأدوار وعرفت أسماء المسؤولين وهوياتهم وجنسياتهم؟. والأهم من ذلك هو البحث عن جدوى الجدل العقيم في مسألة تجاوزها الزمن وأصبحت في ذمة التاريخ. فهل من فائدة في مناقشة قضية لم تعد تحمل اسم القضية ولا شكلها ولا مضمونها؟ ولكن، ومع ذلك، فإن إثارة الجدل واستمراره يحمل مضموناً رائعاً، وهو البحث عن الذات في عصر الضياع والتمزق. فلقد جاء (الانتداب) وجاءت الردة (الكمالية) لتترك الشعبين المسلمين في تركيا وفي بلاد العرب في حالة من التمزق والتشتت الذي لازال هو المهيمن وهو المسيطر على وجود الشعبين التركي والعربي. فلا عجب ولا غرابة إذن في مناقشة (قضية الخلافة) و(زوالها) لا باعتبار أن هذا الجدل هو لتقويم تجربة تاريخية، وإنما للبحث عن (الطاعة والجماعة) وللبحث عن (الوحدة) في ظل الخلافة.

لقد أصبح المسلمون على كثرتهم، وبغياب الخلافة وما تمثله من (الطاعة والجماعة) غثاء كغثاء السبل، غرباء في ديارهم، وكلب عليهم أعداؤهم، ونهشوا منهم حتى العظم، ومع تزايد الألم، ومع تزايد المعاناة، يتزايد البحث عن (الذات) فهل من غرابة إذا ما تشابه المخاض العسير في كل أرجاء الوطن الإسلامي، من أقصى مشرقه إلى أقصى مغربه؟

لقد وجد المسلمون أنفسهم بعد أربعة عشر قرناً، وهم محرومون من (وحدة القيادة) وإقراراً بالواقع، فقد جرت ـ منذ إلغاء الخلافة العثمانية ـ محاولات كثيرة لبعث الخلافة بشكل أو بآخر، وفي قطر إسلامي أو في قطر آخر، ولازالت المحاولات مستمرة. وقد يكون من الصعب توقع انتهاء الجدل بشأنها. أما عن الذي عمل على إلغائها (مصطفى كمال أتاتورك) فهو ليس موضع جدل أو نقاش بعد أن أعلن ارتداده؛ وأوصى بعدم الصلاة عليه عند موته، لولا رجاء أخته وتوسلاتها للصلاة عليه في مسجد المسلمين. وسواء استغفر له المسلمون أم لم يستغفروا، فأمره الى الله، يحكم فيه حكمه الحق. فقد جهر بالكفر (وليس بعد الكفر من ذنب).

٩ ـ قصة التخلف الإسلامي.

نهض مصطفى كمال بحركته (الكمالية أو الاتاتوركية) بحجة محاربة التخلف. ونهضت الحركات القومية لمحاربة الخلافة العثمانية مستخدمة الحجة ذاتها (القضاء على التخلف). **فهل كانت الدولة العثمانية متخلفة حقاً؟ ثم ما هو مقياس التقدم أو التخلف؟ والأهم من ذلك هل كانت الخلافة العثمانية ـ الإسلامية هي سبب هذا التخلف؟**. لقد عمل مصطفى كمال على إلغاء الخلافة للقضاء على التخلف. وأرغم شعبه على لبس القبعة بدلاً من الطربوش. وحمل المرأة التركية على محاكاة المرأة الغربية في لباسها ـ مع العلم أنها كانت قد نزلت إلى العمل منذ زمن استجابة لمتطلبات ظروف الحرب العالمية الأولى ـ وأرغم الرجال أيضاً على ارتداء الثياب الغربية. ثم شيّد أنقره على الطراز الأوروبي لينافس بها فن العمارة العثماني ـ الإسلامي. وصنع غير ذلك في إقامة التماثيل والأنصاب والأزلام. تلك هي أهم ما يتحدث عنه الغربيون من انجازات مصطفى كمال. فهل استطاع مصطفى كمال بهذه الانجازات (الرائعة) القضاء على التخلف؟ وهل هذه هي مقاييس التقدم والتخلف؟.

عودة إلى ما قبل مصطفى كمال، وعلى وجه التحديد إلى بداية القرن التاسع عشر، حيث احتفظت الدولة العثمانية رغم عدم الاستقرار على جبهتها الخارجية، ورغم الحروب المتتالية مع جارتها في الشمال (روسيا القيصرية) ومع جوارها في الغرب، بما يكفي من القدرة والقوة للوقوف على قدم المساواة مع الدول الغربية. وكانت أحوال الدولة الداخلية ـ الاقتصادية والزراعية والتجارية مزدهرة بدرجة كافية. وقد ظهر من خلال عرض الأحداث أن الخلفاء العثمانيين وأجهزة الدولة كانت تحرص باستمرار، وكلما وجدت ثغرة من الثغرات، أو ضعفاً في جهة من الجهات، على الاسراع لمعالجة الضعف وسد الثغرة، بل كانت أسبق من الدول الكبرى الأخرى

لاجراء أعمال التطوير المطلوبة للمجتمعات، فقد أدى إلغاء الإنكشارية، على سبيل المثال، لإلغاء نظام الإقطاع الذي ارتبط بالإنكشارية، ولم يكن نظام الإقنان - العبيد - معروفاً في المجتمع الإسلامي بمثل ما كان معروفاً في روسيا القيصرية، وكان توزيع الضرائب أكثر عدالة في الولايات العثمانية مما كان عليه في الدول الكبرى. وعلاوة على ذلك، فإن الحريات: الدينية والقومية بقيت في الدولة العثمانية مصانة ومحمية بما لم يكن متوافر في أي دولة من الدول الأخرى، وليس أدل على ذلك من احتفاظ الولايات المسيحية - الأوروبية - بدياناتها ولغاتها وحتى بأجهزتها الإدارية الحاكمة وعاداتها وتقاليدها. وإذا ما كانت هذه الولايات قد أخذت عن العثمانيين مفاهيمهم الحضارية في المأكل والمشرب والمسكن وتنظيم الحياة الاجتماعية، فليس ذلك إلا من قبيل تقليد الأضعف للأقوى، ولاستحسان شعوب تلك الولايات لما عرفوه في التنظيم الاجتماعي للعثمانيين. وكذلك الأمر بالنسبة لمن أقبل على اعتناق الإسلام بعدما عرفوه فيه من الفضائل، ودلالة ذلك تمسك أعداد كبيرة من أبناء تلك الشعوب في الصرب والبلغار والألبان وفي الجمهوريات السوڤييتية ذاتها بدينها الإسلامي، رغم ما تعرضت له من صنوف القهر وأنواع الضغوط المختلفة - السياسية والاقتصادية - مما لم يعرفه المسيحيون في المجتمع الإسلامي العثماني.

جاءت بعد ذلك الأحداث المتتالية والمتسارعة، من غزو نابليون إلى مصر، ثم الى حرب اليونان، ثم الى حروب محمد علي باشا، ثم الى حرب القرم، ثم حروب الصرب والجبل الأسود، ثم الحرب مع روسيا وكل ذلك خلال نصف قرن تقريبي، أو أكثر قليلاً، ومعروف ما تتعرض له الدول بنتيجة الحروب من تدمير اجتماعي واقتصادي وسياسي، ومثال ذلك نتائج الحرب العالمية الثانية في تدمير أوروبا جميعها (انكلترا وفرنسا والمانيا). فكيف بدولة احتملت أعباء هذه الحروب جميعها على جبهاتها الداخلية والخارجية؟ **لقد عملت الدول العظمى على إفقار الدولة العثمانية واستنزافها، ثم جاءت لتحاسبها على تخلفها؟** وبالرغم من ذلك، فقد حاولت الدول العثمانية عند مجابهتها لكل أزمة معالجة ما ينجم عنها من عقابيل ونتائج سلبية، ولكن، وفي كل مرة، كانت الدول المتحالفة تصطنع أزمة جديدة، تهدر فيها كل ما يتم بذله

من جهود. وهكذا وقفت الدولة العثمانية، وحدها، في مواجهة دول العالم المتحالفة في حلف غير مقدس، على امتداد قرن من الزمن، وهي تقاوم الضعف والانهيار، وتعالج الضعف والتمزق، بما لا تستطيعه يقيناً دولة من دول العالم في القديم والحديث. **فأي دولة هذه التي تقاوم الدنيا وقد تألبت عليها لتمزقها، وهي تتصدى بعناد لا مثيل له لاحباط ما يراد بها من شر؟ أليس بقاء الدولة العثمانية قرناً من عمر الزمن وهي في جهد وجهاد برهاناً على ما كانت عليه الدولة العثمانية من القوة والصلابة والمنعة؟** وهل كان باستطاعتها المقاومة **والصمود ولو لم تكن جبهتها الداخلية قوية ومتماسكة؟**

هنا يبرز السؤال: إذا كانت الدولة العثمانية قد ضمنت الحريات الدينية والقومية، فكيف تفجرت الحروب الداخلية ضدها على جبهة أوروبا الوسطى - ما بين رومانيا والصرب واليونان والبانيا وبلغاريا؟ وإذا كانت العدالة متوافرة، فلماذا أعلن السلاطين العثمانيون برامجهم الاصلاحية في مراسيم متتالية - كان آخرها إعلان الدستور ثم إلغاؤه في زمن السلطان عبد الحميد؟.

هناك حقيقة لا مجال لانكارها أو تجاهلها، فإن التحريض الديني يبقى هو العامل الأقوى، بما يثيره من المشاعر العميقة، وبما يحرضه من العواطف والانفعالات. ولقد ارتبط هذا التعريض بوجود دولة قوية تستخدم هذا السلاح الفعال بكفاءة ومهارة. وقد حفظ التاريخ دور كل دولة من الدول الصليبية في هذا التحريض: سواء على جبهة روسيا القيصرية أو على جبهة الدولتين الاستعماريتين الكبيرتين فرنسا وانكلترا. ولم يكن تدمير الأسطول العثماني - المصري في نافاران (سنة ١٢٤٣ هـ = ١٨٢٧ م) إلا نموذجاً لذاك التعاون الصليبي غير المقدس ضد الدولة العثمانية - الإسلامية. وتجدر الإشارة هنا أنه في كثير من الحالات كانت الشعوب غير الإسلامية - المسيحية - والخاضعة للدولة العثمانية، قد رفضت التحريض الخارجي. وفضلت بقاءها تحت الحماية العثمانية. مما حمل الدول العظمى أو بعضها للتدخل والعمل المباشر - على نحو ما فعلته روسيا في حرب القرم (١٨٥٤ م) وفي حرب (١٨٧٧ م). وقد يكون ذلك برهاناً كافياً لدحض مزاعم الحاقدين الصليبيين عن تخلف الدولة العثمانية - الإسلامية في مجال

التشريع القضائي والقانوني، وفي مجال ضمان الحريات لكافة مواطنيها. وقد ظهر بوضوح أن هذه الحجة لم تكن إلا الوسيلة لتدخل الدول العظمى في الشؤون الداخلية للدولة العثمانية.

هنا قد يكون من المناسب التوقف عند نقطة مثيرة وهي إقدام السلطان عبد الحميد على إعلان الدستور ثم قيامه بإلغاء الدستور وحلّ مجلس المبعوثان (النواب) ومجلس الأعيان (الشيوخ) والاكتفاء بالنظام القديم القائم على (مجلس الشورى) للدولة. فلقد تبين من عرض الوقائع والأحداث أن السلطان عبد الحميد قد ذهب شوطاً بعيداً على درب الاصلاح، وفقاً لما تحتاجه البلاد من جهة، واستجابة لرغبات الدول العظمى وطلباتها من جهة ثانية. ولكن سرعان ما تبين للسلطان عبد الحميد ولأجهزة الدولة أن قضية التحريض الخارجي، وتأليب الشعوب العثمانية ضد الدولة ليست قضية اصلاحات، بقدر ما هي ذريعة وحجة ومسوغاً للإساءة إلى الدولة العثمانية وتدميرها من الداخل، بضمان الحماية لعناصر التحريض والتخريب بحجة (الحرية والقانون والدستور). فكان من حقه بصورة طبيعية أن يغلق النافذة التي يتسلل منها المخربون. ولا يعني ذلك بداهة الدفاع عن (الاستبداد) و(الحكم الفردي) و(الجور والظلم) وغير ذلك من القيم والمفاهيم التي ألصقت بحكم السلطان عبد الحميد، فهذه القيم و المفاهيم هي مما لا يتناسب في مقاييسه ولا في أشكاله لأزياء العصر الحديث، وابداعات الأزمنة المعاصرة. ولكن هنا يمكن التساؤل، وبعض مضي قرن ونصف القرن تقريباً على تلك الحقبة التي طواها الزمن: هل استطاعت الدول الحديثة في ظل القوانين والدساتير والأنظمة المتقدمة والمتطورة أن تتخلى عن الأساليب الناجعة لحماية دولها وشعوبها ضد التحريض الخارجي؟ وهل تسمح الدول المعاصرة بفتح أبوابها أمام أعمال التخريب أم تبادر إلى سحق كل ما يتهدد أمن البلاد والعباد بقسوة وحشية لم تبلغها أو تطاولها أساليب الأزمنة البائدة؟ وهل تمتع إنسان الدولة المعاصرة بقدر أكبر من تلك الحرية التي كان يمتلكها في أيام الحكم العثماني ـ الإسلامي؟ إنه لأمر محتمل جداً أن يكون بعض الأفراد ـ أو حتى بعض الجماعات والطوائف ـ قد تعرضوا للعسف والظلم بقدر أكبر مما يستحقونه، نتيجة تمردهم وثورتهم وتهديدهم للمجتمع والدولة. ولكن ألم يجر

في الأزمنة الحديثة، وفي ظل الدساتير والقوانين المعاصرة، اقتلاع شعوب بكاملها من جذورها وفصلها عن مواطنها كمثل ما اقتلع الشعب القوقازي من أوكرانيا والقرم أثناء عملية (الاشتراكية الزراعية) سنة ١٩٣٣ - ١٩٣٦م؟ ثم ألم يقتلع الشعب الفلسطيني من جذوره وأرض أجداده وموطن عزه واستقراره، ولازال يقتلع من كل مكان في الأرض، بحجة حماية الكيان الصهيوني؟ والأمثلة بعد ذلك كثيرة، من افغانستان الى باكستان الى الفيليبين. بل وحتى داخل الأوطان العربية والإسلامية وفي الدول العظمى أيضاً. وإذن فليست القضية هي قضية تخلف عن ركب الزمن، أو قضيا استخدام مقاييس ومعايير قد تجاوزها العصر، طالما أن مثل هذه المقاييس والمعايير بقيت مستخدمة على نطاق واسع، وكلما دعت الحاجة، على مستوى الدول العظمى والصغرى، بأشكال ربما تكون أكثر تطوراً وفاعلية وتأثيراً. وبأساليب ربما تكون أكثر تعقيداً وأشد وطأة ونكالاً مما كانت عليه في الماضي المدان (بالعسف والظلم والاستبداد) فالقضية هي قضية ملاءمة هذه المقاييس والمعايير لأذواق الدول العظمى وأمزجتهم، أو بالأحرى والأدق - ملاءمتها لمصالحهم.

«يريد الأقوياء أن يكونوا على حق» تلك هي المقولة التي نطق بها محمد علي باشا عندما علم بقيام روسيا وانكلترا وفرنسا بتدمير أسطوله مع الأسطول العثماني في (نافاران). فالقضية ليست قضية مقاييس ثابتة أو معايير دقيقة يمكن استخدامها لتحديد مقادير التقدم والتخلف، وإنما هي قضية مزاجية تتجاوز كل تقويم وتقدير، وترتبط هذه المزاجية بإرادة الدول القوية التي تريد أن تكون دائماً على حق. ويكفي إلقاء نظرة على الأزمنة الحديثة، وأنظمة الحكم في العالم. فبينما تصدر الادانات لنظام أو لأنظمة (بالرجعية والتخلف) وإذا بهذه الأنظمة تتحول - مباغتة - الى دول (تقدمية، متطورة) عندما تضمن للدول العظمى مصالحها. ولهذا ليس غريباً في ظل اضطراب المقاييس والمعايير أن يكون حاكم من الحكام، أو قطر من الأقطار (تقدمياً ورجعياً) في آن واحد، وأن يكون (متقدماً ومتخلفاً) في ذات الفترة الزمنية، وذلك تبعاً لزاوية نظر الدول العظمى - من خلال موشور المصالح والمنافع، لهذا الحاكم أو ذاك أو لهذه الدولة أو تلك. ولكن وبالرغم من الاضطراب الفاضح، والتباين المشين،

في المقاييس والمعايير، فهناك قيمة ثابتة وهي (الإنسان) وما يتمتع به من الأمن والاستقرار والرفاه في مجتمع متماسك تسوده الفضائل. وقد كان الإنسان في الدولة العثمانية ـ الإسلامية بصورة عامة، موفور الكرامة والحرية ومضمون الأمن، والشواهد أكثر من أن تحصى. ودليل ذلك هو وقوف معظم الطوائف الدينية ـ إن لم تكن كلها ـ إلى جانب الدولة العثمانية في كافة الأزمات. يظهر بالتالي أن للقوة ـ وكل قوة ـ مقاييسها الخاصة بها، ومعاييرها المميزة لها، وهي تمتلك الحرية لقياس الأمور بمقاييسها ووزنها بمعاييرها، ولكن ذلك لا يعطيها (الحق) في تعميم هذه المقاييس والمعايير وتطبيقها على كل الأحكام، في كل الأزمان، إذ لكل أيضاً مقاييسه ومعاييره المناسبة له والملائمة لتكوينه. ولهذا فليس من حق الدول العظمى اتهام الدولة العثمانية (بالاستبداد، أو التخلف، أو الرجعية). ولقد بات معروفاً اليوم، كما كان معروفاً في الماضي وعندما استخدمت هذه المقاييس والمعايير ضد الدولة العثمانية ـ الإسلامية أن الدول الصليبية قد لجأت لتعميم هذه الأوصاف باعتبارها دولاً معادية للإسلام وأهله. ولهذا لم تهتم الدولة العثمانية في حينه، بما قيل عنها وما اتهمت به، لمعرفتها عن قناعة بأنها براء مما ينسب إليها. وهي لم تكن في حاجة لمثل هذه التحديات حتى تطور نهجها باستمرار، وهي إذا أخذت ببعض ما هو موجه إليها من النقد الحاقد، فذلك من باب (التقية) من جهة، ومن قبيل الحاجة للتطوير المستمر وذلك حتى لو تفرض الدول العظمى مثل تلك التحديات، وإذن، فما بال هذه الأوصاف لا زالت محتفظة بكل قوتها وبكامل شدتها حتى الأزمنة الحديثة. بل ربما كانت في قوتها وشدتها اليوم هي أقوى مما كانت عليه في الماضي بحيث لم يبق من صورة الدولة العثمانية في أذهان الأجيال الحديثة إلا مواصفات (الاستبداد والتخلف والرجعية؟. أليس ذلك مثيراً للغرابة والدهشة؟ ثم ألا يؤكد ذلك مرة أخرى أن ما قيل، وما يقال، عن الدولة العثمانية الإسلامية ليس المقصود منه خلفاء العثمانيين أو الدولة العثمانية الإسلامية. وإنما المقصود هو النيل من الإسلام وأهله؟

إن ذلك لا يتنافى، ولا يتعارض، بداهة مع إمكانات توافر عناصر قابلة للتحريض الخارجي، ومستعدة للاستجابة له. بل إن ذلك لا يتنافى، ولا

يتعارض، أيضاً مع توافر عناصر داخلية مستعدة للقيام بدور المحرض والمهيج للفتن.

فتاريخ الأمم والشعوب حافل منذ أقدم الأزمنة وحتى اليوم بقصص الثورات والاضطرابات يقودها رجال يستولي عليهم الطمع للحصول على مقدار أكبر من خير الدنيا وثروتها، فيما يطمح آخرون لتحقيق مثل أعلى يحقق وجودهم ويخلد ذكرهم من بعدهم، وآخرون يحبون العيش في مناخ الشرّ والفتنة، لا هدف لهم إلا الشر والفتنة، وقد تجتمع هذه الفئات الثلاث عندما تتوافر لها فرصة للعمل، وتلتقي بها فئات أخرى فتحدث الفتنة ويقع البلاء، وتنفجر الحروب والثورات. ولطالما اصطدم المصلحون - الذين أرادوا الخير - بقوى الشر والبغي، فمنهم من حالفه النجاح ومنهم من جافاه الحظ. وإذن فلا يمكن القول بأن التحرك الاجتماعي في فترة معينة هو تعبير عن وجود الفساد، بقدر ما هو تعبير عن حالة ضعف الدولة خلال تلك الفترة الزمنية. وعلى سبيل المثال: فقد وقعت ثورة اشتراكية في اسبانيا سنة ١٩٣٩ م - بتحريض خارجي، واستولت قوات الثورة على الحكم، ثم ظهرت حركة مضادة - بدعم خارجي ألماني بالدرجة الأولى أيضاً. وأمكن إجهاض الثورة والقضاء عليها. واستمر حكم زعيم هذه الحركة المضادة لبلاده اسبانيا طوال أربعين عاماً. عرفت أسبانيا خلالها الاستقرار، وقطعت مضماراً بعيداً في مجال الرقي والتطور (عهد الجنرال فرانكو). وكان من المحتمل لو استمر الاشتراكيون في الحكم أن تتطور اسبانيا بالمقدار ذاته، تبعاً لتطور التقانة وتطور الزمن. وإذن فلا يمكن اعتبار الثورات هي برهان على التخلف أو التقدم بصورة ثابتة، ولا يمكن اعتبار هذه الثورات برهاناً ثابتاً أيضاً على ضعف الدولة أو قوتها، كما لا يعتبر التحريض الخارجي عاملاً ثابتاً في نجاح الثورات أو فشلها. إذ هناك عوامل كثيرة تدخل في صلب الهيجانات والاضطرابات الاجتماعية فتأخذ مساراتها تبعاً لما يتوافر لها من الظروف الزمنية والمكانية الملائمة، وتبعاً للظروف الداخلية والخارجية أي هذه القابلة للتحريض وتلك التي تمارس دور المحرض. غير أن التجربة التاريخية قد برهنت في معظم الحالات - وخاصة في الأزمنة الحديثة - أنه من المحال تحقيق أي نجاح ثوري أو تحرك جماهيري ما لم يكن مدعماً وبقوة كبيرة من

مراكز التحريض الخارجي. ليس ذلك فحسب بل إن مثل هذا النجاح قد يستدعي التدخل المباشر للدول الخارجية التي تمارس التحريض. ـ وبذلك، وعلى سبيل المثال أيضاً ـ فقد فشلت كثير من أعمال المقاومة على امتداد الصفحة الجغرافية لأوروبا التي احتلتها النازية في الحرب العالمية الثانية ـ بسبب ظهور نشاطها قبل بدء الانزال في النورماندي، والتدخل العسكري المباشر للحلفاء. وكذلك الأمر بالنسبة للثورات والمقاومة على الجبهة الشرقية ـ الاتحاد السوفييتي ـ بحيث اعتبر ـ بمثابة مبدأ ثابت ـ ضرورة اقتران مخطط الأعمال الثورية ـ الداخلية ـ بمخطط الأعمال القتالية الخارجية. ولقد طبق ذلك، ربما لأول مرة وبشكل واضح ضد الدولة العثمانية الإسلامية على نحو ما سبق عرضه، سواء في رومانيا (الافلاق والبغدان) ثم في اليونان، ثم في بلاد الصرب ونهاية ببلغاريا وداخل الدولة العثمانية ذاتها (في الحرب العالمية الأولى) حيث اقترنت الأعمال الثورية (الثورة العربية) بالأعمال القتالية للجيوش الحليفة (القوات الانكليزية بقيادة اللنبي).

قد يكون من طبيعة الأمور أن يتوافر في كل أمة من الأمم، وفي كل شعب من الشعوب، عدد من الرجال الذين يستجيبون للتحريض الخارجي، إما لطموح شخصي أو استجابة لمطمع ومغنم أو لأسباب أخرى، ويتزايد عدد هؤلاء كلما كان التحريض الخارجي قوياً ومنظماً، وكلما كان الأمل في النجاح كبيراً. وهكذا سارت الشعوب الأوروبية المسيحية ـ التي كانت خاضعة للدولة العثمانية ـ وراء التحريض الروسي. وقد لا يعني ذلك بداهة، على نحو ما سبقت الإشارة إليه، وجود ظلم حقيقي أو اضطهاد عثماني ـ إسلامي للشعوب المسيحية، وقبل ذلك، استجاب نصارى الأندلس للتحريض الصليبي الغربي رغم كل الشواهد التاريخية المتوافرة عن النهج الإسلامي العادل الذي أخذ به حكام الأندلس من المسلمين عبر العصور المتتالية. ويدحض ذلك بداهة ما قيل عن (تخلف الدولة العثمانية عن ركب الزمن في علاقاتها مع شعوبها). وقد يذهل المرء في الواقع لدى مطالعته لتلك النصوص التاريخية التي سطرها الخلفاء العثمانيون في مراسيمهم (فرماناتهم) التي أصدروها لشعوبهم ولأركان دولتهم. ففيها

ما يبدد كل الشبهات عن الاتهامات الجائرة التي وجهت للدولة العثمانية الإسلامية في قضية علاقاتها مع الشعوب المختلفة، والديانات المتباينة، والمذاهب المتفرقة.

لقد استقلت معظم تلك الشعوب الأوروبية عن الدولة العثمانية، ومضى على استقلال بعضها أكثر من قرن من عمر الزمن، وحظيت بدعم الدولة العظمى، بعضها دعمته الدول الغربية وبعضها حصل على الدعم من الاتحاد السوفييتي. فهل انتقلت تلك الدول إلى مصاف الدول العظمى؟

لقد كانت الهوة الفاصلة بين تقانة العالم الغربي الصناعي، وبين سائر تلك الشعوب المحرومة من التقانة الصناعية هي هوة ضيقة ومحدودة بحيث لا يتطلب تجاوزها جهداً كبيراً، وبالرغم من ذلك لم تتحول إلى دول صناعية متقدمة - هذا إذا اعتبرت التقانة الصناعية وحدها هي مقياس للتقدم والتطور. وكل ما فعلته تلك الدول لدى هذا الانتقال النوعي - بانفصالها عن الدولة العثمانية، من تبعية لدولة مسلمة إلى تبعية لدولة صليبية، لم تحمل لها خيراً ولا نفعاً، بل ربما لو بقيت تحت حكم الدولة العثمانية، وأفادت من الامتيازات التي كانت ممنوحة لها لقطعت شوطاً أبعد في مضمار الصناعات وفي مجالات التطور الحضاري الأخرى.

هنا لا بد من القول أيضاً أن الدولة العثمانية، رغم ما أحاق بها من البلاء، ورغم ما نزل بساحتها من الضيق والعسر، فإنها لم تتخلف عن الأخذ بكل ما هو مفيد في مجالات الصناعة وتطور التقانة. ولازال - على سبيل المثال - خط الشرق السريع شاهداً على محاولات الدولة العثمانية لسباق الزمن. وكانت الدولة العثمانية من أوائل الدول التي حاولت، وعملت على ربط كافة ولاياتها المتباعدة بأجهزة الاتصال البرقية (التلغراف). وأقامت صناعات مختلفة. وكانت صناعاتها اليدوية مزدهرة بما لا زالت رواسبه باقية حتى اليوم، وهي تشهد بما امتلكته الدولة العثمانية من التقدم والتطور، ومما لا ريب فيه هو أنه لو تركت للدولة العثمانية الإسلامية لمعالجة مشكلاتها ولو لفترة قصيرة، لاحتفظت بمكانة متقدمة في الأزمنة الحديثة، بسبب امتلاكها لكافة متطلبات التطور الحديثة (موارد اقتصادية وبشرية ومناجم وخبرات متنوعة).

ليست القضية هي قضية بكاء على الأطلال، أو رثاء لدولة أصبحت في ذمة التاريخ، إذ من المحال بعث الدولة العثمانية من رمسها، وهو عمل يتجاوز حدود قدرة البشر، وإنما القضية ببساطة هي دفع ما نزل بساحة هذه الدولة من اتهامات جائرة. وما أصابها من افتراءات ظالمة.

لقد باتت عوامل التطور الصناعي والاقتصادي والحضاري معروفة، وقد يكون من المحال على دولة تحتل رقعة جغرافية صغيرة، وذات قدرة بشرية محدودة، ولها موارد اقتصادية متواضعة أن تمتلك صناعة متطورة أو تقيم بنيان حضارة مزدهرة.

وبسبب ذلك، حرمت تلك الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية من فرص التطور والازدهار. وكذلك أيضاً دفعت (تركيا) الى زاوية مهملة من زوايا التاريخ عندما فرضت عليها إقامة دولتها في حدود آسية الصغرى، (وفي حدود الأناضول). وكذلك الأمر بالنسبة للدول العربية. وقد أدركت معظم دول العالم هذه الحقيقة فحاولت، ولا تزال تحاول، إقامة تكتلات تسمح لها بتطوير قدراتها وامكاناتها. وقد خاضت هذه الدول - وتخوض - صراعاً ضارياً لبلوغ هدفها دونما طائل ولا نتيجة. بسبب جهد الدول الصناعية الكبرى لاحباط كل تطور في هذه الدول يسمح لها، لا باقتحام دائرة المنافسة للدول الصناعية، وانما يسمح بالوصول الى الحد الأدنى من متطلباتها وهو ضمان احتياجاتها ودفع غائلة الفقر والبؤس عن شعوبها. ولقد كان ذلك هو أحد الأهداف من تدمير الدولة العثمانية - الإسلامية في عصر الثورة الصناعية، وفي عصر المنافسة الاستعمارية، وقد بقي هذا الهدف ثابتاً ومستمراً في سياسات الدول العظمى ضد الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية.

إن استمرار الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية في توجيه اتهاماتها للدولة العثمانية بأنها (سبب التخلف) ما هو إلا فراراً من الواقع، وتغطية عليه، لتعليق الأخطاء والآثام على مشجب (الماضي) وما هو إلا تستر على السبب الحقيقي، أو العامل الحقيقي، الذي جاء بالأنظمة الحديثة لحكم شعوبها

وفق اتجاهات محددة تؤدي الى الغرض الذي تم من أجله إزالة الدولة العثمانية - الإسلامية من الوجود.

ويمكن القول ببساطة لأولئك - الأتراك - الذين أجهزوا على الخلافة العثمانية بالدرجة الأولى، والى الدول التي انفصلت عن الدولة العثمانية، فحرمت نفسها من فرص التقدم والتطور: وما هي الانجازات التي أفاد منها المواطن (الإنسان) الذي هو المقياس لكل تقدم وتطور؟ وهل وصل الإنسان في هذه الدويلات جميعاً إلى مثل - أو حتى لمثل جزء - مما استحوذ عليه انسان الدول العظمى من الحقوق؟

هنا يكمن المقياس الحقيقي لكل تقدم أو تطور، إذ أن ما يحصل عليه الإنسان من الحقوق والامتيازات في دولته القوية، العزيزة الجانب، هو المجال الذي تتنافس عليه الدول العظمى وغير العظمى. وقد تكون الشواهد المتوافرة - وأولها الهجرة الكثيفة من الأوطان التي انفصلت عن الدولة العثمانية، إلى كل أرجاء العالم، للحصول على حقوق وامتيازات أكبر من تلك التي يحصلون عليها في أوطانهم - هي مقياس ومعيار لما تم احرازه من تطور، ولما أمكن تحقيقه من انجازات في ظل الأنظمة الممزقة التي قامت على أنقاض الدولة العثمانية.

يمكن بعدئذ التعرض لتلك الرياح العاتية التي هبت من الغرب وحملت شعارات الثالوث (الحرية والمساواة والعدالة) وسواها من القيم التي اعتبرت بالنسبة للغرب - في حينها - هي المقاييس وهي المعايير للتقدم والتخلف. وكذلك الرياح العاصفة التي حملت مفاهيم (القومية) والتي تجسدت في الوحدتين (الألمانية) و(الايطالية).

ولقد غلفت - أو أحيطت - هذه المفاهيم والقيم بهالات أسطورية وقصص عاطفية مثيرة (رومانسية) جعلت من المحال مقاومة تسللها الى قلوب الشعوب ووجدانها، رغم ما رافقها من أهوال ومذابح ونكبات، مثل مذابح الفاندية، ومثل أعدام قادة الثورة الفرنسية، ومثل الحروب النابوليونية التي دمرت وقتلت من الفرنسيين بأكثر مما قتله منهم الأعداء. ولم تمنع المقولة الشهيرة (من أن الثورة الفرنسية قد سارت على أشلاء

أبنائها) من اتخاذ هذه الثورة نموذجاً لمطامح الشعوب، وكذلك الأمر بالنسبة للوحدات القومية. وقد أدركت قوى التحريض الخارجي - الصليبي - ما تتركه هذه القيم والمفاهيم من الإثارة والتحريض فاستخدمتها بمهارة كبيرة وكفاءة عالية ضد الدولة العثمانية. وصحيح أن الشعوب الإسلامية كانت قليلة التأثر بهذه الرياح الموسمية حيث بقيت الرابطة الإسلامية فوق كل الروابط الأخرى. إلا أن الشعوب الأوروبية - المسيحية - قد أظهرت قدراً أكبر من الاستعداد للتأثر بهذه الرياح. ولم تتجاهل الدولة العثمانية هذه المؤثرات، ولم تتنكر لها أو تستنكرها، بل ذهبت إلى حد الاستعداد لمنح الأقاليم الأوروبية المسيحية نوعاً من الاستقلال الإداري - على نحو يشابه اتحاد فيديرالي - بحيث تبقى للدولة العثمانية سلطة رمزية لا أكثر. غير أن التحريض الخارجي مارس دوره لرفض هذه الروابط الرمزية. وهذا في حد ذاته ينفي عن الدولة العثمانية صفة (الجمود) أو(التصلب) أو(عدم التكيف مع المستجدات) أو(التخلف) أو سوى ذلك من النعوت والصفات التي ألصقت بالدولة العثمانية. فالدولة العثمانية بالتالي - وبحسب ما أكدته الشواهد التاريخية التي سبق عرضها - بريئة من تبعات ما نزل بهذه الشعوب، وإذا ما كان هناك من ملوم أو مسؤول، فالدول الصليبية الموصوفة (بالعظمى) هي المسؤولة عن كل ما تعرضت له هذه الشعوب، وما نزل بساحتها حتى اليوم.

لقد بقيت الدولة العثمانية حتى منتصف القرن التاسع عشر - وحتى الى ما بعد ذلك بقليل. وهي واحدة من دول العالم الموصوفة (بالعظمى). وهذا يعني أن تلك الصفات التي ألصقت بها - وأولها التخلف - قد جاءت بعد ذلك - أي في الأزمنة الحديثة على وجه التحديد. وصحيح أن قيصر روسيا (نيقولا الثاني) كان قد أطلق قبل ذلك صفة (الرجل المريض) على الدولة العثمانية. غير أن هذه الصفة كانت تفتقر الى الدقة وإلى الواقعية. ثم تضخمت هذه الصفات مع زوال الدولة العثمانية وغروب شمسها. وواضح أن الهدف، على نحو ما سبق ايضاحه وتأكيده بالبراهين التاريخية، هو النيل من الإسلام وأهله.

فهل كان الإسلام عقبة في سبيل التقدم والتطور؟ وهل قصر المسلمون في

تقدم الإنسانية ورفدها بفيض من المعارف والعلوم. وهذه المعارف والعلوم هي أوضح معايير التقدم؟ وهل قصرت الدولة العثمانية في نشر العلوم؟ وهل كانت الشعوب الخاضعة للدولة العثمانية تعيش في (دنيا الجهل والجهالة) ؟.

ما من حاجة للتوقف طويلاً عند الشواهد التي لا نهاية لها عما قدمه العرب المسلمون للدنيا من قوة دفع كبرى للعلوم والمعروف في شتى أنواع العلوم الإنسانية والمعارف، كمثل ما قدموه أيضاً للآداب والفنون؛ مما لازالت آثاره باقية رغم أنف كل معاند أو مكابر أو حاقد جاحد. ولم يكن باستطاعة الأتراك العثمانيين وقد ساروا على نهج أسلافهم، واخوانهم في الدين إلا أن يعملوا على تطوير العلوم والمعارف في كل المجالات. وتلك هي آثارهم باقية، فالمساجد والتكايا والزوايا لم تكن إلا مدارس لتدريس العلوم والآداب والفنون. وقد صدم الفرنسيون ذاتهم عندما استعمروا الجزائر لانتشار القراءة والكتابة والعلم والمعرفة في جماهير المسلمين الجزائريين. وكذلك الأمر بالنسبة للايطاليين عندما استعمروا ليبيا (طرابلس وبرقة). ولكن هذه العلوم التي كانت تدرس بلغة القرآن - ولما كان المسلمون لا يدرسون بالفرنسية أو الايطالية، فهم بطبيعة الحال متخلفون عن الفرنسيين والايطاليين الذين يعرفون - منذ الصغر - اللغة الايطالية والفرنسية. فلم يكن غريباً بالتالي شن ذلك الهجوم العنيف على المدارس الدينية وعلى القرآن الكريم (سبب الجهل باللغات الأخرى). ولم تكن الجهود المبذولة في العالم الغربي حديثاً - لتحديث القرآن الكريم - بترجمته الى لغات العالم بعد أن ترجمته تركيا الى لغتها، إلا وسيلة لإزالة صفة التخلف، والقضاء على تلك الجهالة الجهلاء - المزعومة -.

لقد ظهر من خلال العرض لتاريخ الدولة العثمانية - من خلال فن الحرب - أن الدولة العثمانية لم تكن منغلقة على نفسها، ولا ممتنعة وراء أسوارها، بل كانت مشرعة الأبواب أمام جميع المؤثرات الحضارية - وأولها العلم والمعرفة - ولقد قطعت شوطاً بعيداً في إقامة المعاهد العليا والجامعات، بما يتوافق مع حاجتها، وكذلك فعلت مصر في عهد محمد علي، وبالرغم من ذلك، فقد عملت بريطانيا على استعمار مصر، ثم أجهزت على الدولة العثمانية. وفعلت الدول الصليبية مثل ذلك في كل الأقطار

الإسلامية ـ والعربية منها ـ والتي أخضعتها لاستعمارها بحجة (نشر الحضارة الغربية المتفوقة) (حضارة الرجل الأبيض). ويمكن التساؤل عمّا قدمته هذه الحضارة المتقدمة للإنسان المسلم وللشعوب الإسلامية، غير الافقار والاستنزاف وتعميم الجهل باسم المعرفة. ثم زالت شمس الاستعمار الغربي، فهل أصبحت الدول الاستعمارية متخلفة بحسب المقاييس والمعايير الغربية ذاتها؟ لقد أصبح الفارق التقني، والقدرة على الانتاج الصناعي الكثيف، فارقاً كبيراً بين الدولتين العظميين وسائر الدول الغربية. وإذن فقد آن لهذه الدول أن تشرب من الكأس ذاته. وأن توجه الاتهامات إليها كمثل ما كانت هي توجهها للدولة العثمانية. ويظهر ذلك مدى ما لحق بالدولة العثمانية من الظلم، ومن التجني والافتراء. في وقت قلما جرت محاولات لتقويم الانجازات العثمانية بصورة واقعية وحقيقية؛ بل اسدل عليها عن عمد وسابق تصور وتصميم ستاراً كثيفاً من الصعب اختراقه لمعرفة ما وراءه من معطيات الخير والتقدم والتطور.

لعل من أغرب الأمور بعدئذ هو محاولة تبرئة الغرب الاستعماري الذي أجهز على الدولة العثمانية واستعمر الأقطار التي بترت عن جسد هذه الدولة من جريمة ما لحق بهذه الأقطار من (التخلف) وإلقاء التهمة على الدولة العثمانية، لعدم وجود من يدافع عنها؛ في حين تتصدى الأبواق الاستعمارية للدفاع عن ذاتها من خلال القول بأن أربعة عقود أو ثلاثة عقود على الأقل قد انقضت على استقلال معظم الأقطار التي كانت خاضعة للاستعمار، فما هي الانجازات التي حققتها الدول حديثة العهد بالاستقلال للقضاء على (التخلف)؟ إذا كان الأمر كذلك فلماذا يتم تجاوز مرحلة الاستعمار للذهاب ـ زمنياً ـ الى العهد الذي سبق الاستعمار الغربي وهو العهد العثماني، وتحميله مسؤولية (التخلف)؟. ثم هل هناك من يجهل بأن انحسار الوجود الاستعماري ـ العسكري ـ لم يتبعه القضاء على رواسب الاستعمار: فهل أمكن إزالة الحدود التي رسمتها معاهدة (سايكس بيكو) لتجزئة بلاد الشام؟ وهل الحرب العراقية الايرانية التي استنزفت قدرة الأمة العربية لعقود وعهود غير راسب من رواسب البؤر المتفجرة التي خلفها الاستعمار البريطاني؟ وهل الحروب الهندية ـ الباكستانية غير ثمرة من ثمار المخططات البريطانية في منطقة جنوب شرق آسيا؟ وهل الصراع بين المغرب والجزائر

على الصحراء الغربية (جبهة البوليساريو) غير بؤرة متفجرة في جملة البؤر المتفجرة التي خلفها الاستعمار الفرنسي؟ وهل الحرب على الساحة اللبنانية غير تطوير للفتنة الطائفية التي اصطنعتها الدول الصليبية (١٨٥٦ - ١٨٦٠ م)؟ وبعد ذلك: هل الوجود الصهيوني وما سببه من حروب وصراعات ونكبات غير بدعة بريطانية - بالدرجة الأولى؟ تلك هي بعض ما تضمنته قائمة الحساب الطويلة، فهل يمكن التساؤل بعد كل هذا الوضوح عن سبب (التخلف)؟ وهل يمكن بعد ذلك تجاهل معرفة المسؤول عن هذا (التخلف)؟

قد يكون من غير المهم بعدئذ دفع الاتهامات الموجهة إلى الدولة العثمانية - الإسلامية، أو تفنيدها، لأنها اتهامات لا تستند إلا إلى القوة الاستعمارية العاتية، وإلا إلى أسس الحرب الصليبية القائمة والمستمرة، إذ أن مثل هذه المدافعة والمماحكة لن تسهم في تكوين قناعة جديدة في وسط الطرف الذي يشن هذه الحرب. ويوجه هذه الاتهامات، لأن له هدفه الواضح والمحدد، وهو النيل من الإسلام وأهله، تماماً كمثل أولئك الذين طعنوا بالخلفاء الراشدين للوصول الى الطعن بسيد الدنيا - محمد ﷺ - وهدفهم الطعن بالإسلام ذاته، فما كادوا إلا أنفسهم، وما أضروا إلا أنفسهم. وحسب الإنسان المسلم. وقد عرف هدف هذه الاتهامات ومراميها، أن يذكر كلما جابه مثل هذه الاتهامات الجائرة، قوله تعالى: **﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالْإِيمَانِ، وَلَا تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلًّا لِلَّذِينَ آمَنُوا. رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾** (*) صدق الله العظيم.

(*) سورة الحشر - الآية: ١٠.

أ ـ ليست حضارة عسكرية عقيمة.

لم يكن باستطاعة أعداء الدولة العثمانية ـ الإسلامية أن ينكروا على هذه الدولة ما توافر لها من أسباب المنعة والقوة ـ حتى يوم الاجهاز عليها. بدلالة ذلك الصمود الرائع في وجه الدنيا كلها، وبدلالة ما حققته هذه الدولة من انتصارات متتالية وعبر قرون متعاقبة، أذهلت أهل الدنيا، وهل تحالف أساطيل الدول العظمى: روسيا وانكلترا وفرنسا لتدمير الأسطول العثماني ـ المصري في نافاران إلا برهاناً على قوة هذه الدولة حتى وهي في الحالة التي وصفت (بالرجل المريض)؟ ولهذا فقد عمل هؤلاء الأعداء ـ الكثر ـ على اتهام الدولة العثمانية (بالعقم الحضاري). بحيث أنها لم تكن ـ بحسب مزاعمهم أكثر من دولة عسكرتاريا ـ أو دولة حرب ـ. وأن كل فضائل هذه الدولة محددة بمجرى التيار العسكري. فما هو نصيب مثل هذه المقولة من الصحة؟ **وهل كانت الحضارة العثمانية ـ الإسلامية مجرد حضارة حربية محرومة من المقومات الحضارية الأخرى ـ مثلها كمثل حضارة المغول ـ التتار ـ؟ وهل كان باستطاعة مثل هذه الحضارة الاستمرار على امتداد سبعة قرون من عمر الزمن تقريباً وحكم عدد من شعوب العالم، وإشغال مساحة جغرافية واسعة من سطح العالم شملت ثلاث قارات تقريباً ـ أو أجزاء كبيرة من هذه القارات ـ وهي لا تمتلك إلا حضارة العسكرتاريا ـ؟. إن اقتصار أي حضارة على الجانب العسكري ـ أو الحربي ـ فقط، إنما يعني أنها حضارة مدمرة لا أكثر ـ كمثل حضارة المغول التتار، وهذا ينفي عن مثل هذه الحضارة صفات (الحضارة) فهل كانت حضارة الدولة العثمانية الإسلامية حضارة مدمرة، لم تتقن إلا فن التدمير؟**

ما من حاجة للذهاب بعيداً في أعماق التاريخ، واستقراء التجربة الإنسانية على

الأرض، للتأكيد بأنه من المحال في معظم الحالات بناء حضارة أحادية الجانب ـ أو ذات وجه واحد ـ وأن مثل هذه الحضارة إن ظهرت فمصيرها إلى الفناء والزوال بسرعة. وتلك هي (حضارة اسبارطة) التي لم يبق منها إلا ظلال باهتة، ومثلها حضارة المغول التتار التي لم يعرف منها غير جانبها الحربي المدمر. والتي انتهت بدورها إلى الزوال والاندماج بغيرها. ذلك أن مثل هذه الحضارة (المدمرة) تحمل في ذاتها بذور فنائها واندثارها، وهي من هذه الناحية تحرم ذاتها من اسم (الحضارة) ومن صفاتها وميزاتها. فالحضارة هي بناء وتقدم وتطور، وبدهي أن الحرب تدمر كل بناء وتقدم وتطور، غير أن ميزة الحضارة المتكاملة هي أنها تهدم البنى القديمة لتقيم على أنقاضها بناء أكثر ملاءمة لمتطلبات الإنسان وأكثر تلبية لاحتياجاته. فالدور الذي تمارسه كل حضارة هو هدم وبناء في آن واحد، هدم المجتمعات الممزقة لإقامة مجتمع متماسك، وهدم القيم والأفكار والمثل المنهارة لإقامة قيم فاضلة وأفكار سامية ومثل نبيلة. وبذلك يصبح دور العسكرتاريا ـ أو الحرب ـ هو الإسهام في عملية الهدم، لا باعتبار الهدم هدفاً في حدّ ذاته وإنما وسيلة لإقامة بنيان حضاري جديد يختلف اختلافاً كلياً عن الأنقاض التي أقيمت عليها هذه الحضارة. وهذا مما يسمح للحضارة الجديدة بالبقاء والاستمرار والتطور.

تتميز الحرب بطبيعتها بأنها تطلق فعاليات المجتمع وأنشطته حتى أقصى مداها. ولهذا لم يكن غريباً أن تتطور العلوم والآداب والتقانة خلال هذا القرن بأكثر مما حصلت عليه من التطور عبر تاريخها الطويل. فلقد عاش هذا القرن وعرف حربين عالميتين، بالإضافة الى عدد كبير جداً من الحروب التي امتدت الى أرجاء الكرة الأرضية جميعها. وكان لزاماً مع هيجان الحروب، ومع ما تثيره من انفعالات، أن تتفتح مجالات الابداع والتجديد لتشكل حضارة جديدة لها طابعها المميز، وليس المجال هنا هو تقويم معطيات هذه الحضارة الجديدة، وهل حملت للإنسان خيراً أم شراً؟ وهل رفعت من مكانته أم دفعته الى الحضيض؟ وإنما المهم هو أنها جاءت بحضارة جديدة حار العلماء والأدباء والفنانون ـ حتى الآن ـ في اعطاء وصف لها، أو حتى الاتفاق على تسميتها. فمن قائل أنها (حضارة الالكترون) أو (حضارة العصر

النووي) أو (حضارة الضياع) أو (حضارة اللاانتمـاء) أو حضارة (الديسكو) أو (حضارة الانسان الفرد) الخ... وإذن فهناك حضارة جديدة قد تشكلت بإجماع الآراء، ولو أنه لم يحدث اجماع أو اتفاق على تحديد هوية هذه الحضارة ـ شكلاً ومضموناً ـ ولعل مرد ذلك هو التطور المتسارع لهذه الحضارة في خضم الحروب المتتالية.

وقد عـاشـت الدولـة العثمانيـة ـ الإسلاميـة في خضم الحرب وهيجـانـاتها وانفعالاتها طوال ستة قرون ونيف ـ وحتى سبعة قرون ـ وقد يكون من المحال لمثل هذه الدولة أن تعيش تلك المجموعة الضخمة من الأحداث في ظل حضارة عسكرية ـ عقيمة، وذات وجه مسطح واحد لا يظهر فيه إلا جانب الحرب. ولقد أقام العثمانيون دولتهم لمواجهة الحملات الصليبية، على جبهة الغرب، واستمرت حتى الأيام الأخيرة من وجودها وهي تضطلع بهذا الواجب، فكان وجودها واستمرارها بمثابة تطوير لوجود الخلافات الإسلامية المتتالية ـ بداية من عهود الأمراء الراشدين، ثم الخلافة الأموية، ثم الخلافة العباسية، إلى أن جاءت الدولة العثمانية فرفعت رايتها، وتسلمت القيادة. ولهذا فإن عهد الخلافة العثمانية لم يكن إلا عهداً من العهود الإسلامية المتتالية، فكان من طبيعة الأمور أن تحتفظ الحضارة العثمانية بجميع خصائص الحضارة الإسلامية، وأن تتميز بميزاتها.

إن القيم الحضارية للحرب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بهدف الحرب، وهذا ما يظهر الفارق المحيز بين الحروب العثمانية، وحروب المغول التتار، فقد خرج المغول من وسط هضاب آسيا ووهادها لإقامة امبراطورية عظمى ـ تشمل العالم ـ فامتدت غزواتهم لأوروبا ثم تعاونوا ـ أو تحالفوا ـ مع الفرنج الصليبيين لمحاربة المسلمين، فدمروا الخلافة الإسلامية ـ العباسية ـ ووصلوا الى فلسطين. حتى إذا ما انتصر عليهم المظفر قطوز (أو قطز) في عين جالوت (سنة ٦٥٨ هـ = ١٢٥٩ م) تحول مدهم إلى جزر، ووجدوا أنه من المحال عليهم الاحتفاظ بدولتهم ما لم يكن لهذه الدولة دور حضاري، فاعتنقوا الإسلام، وانصهروا في الجسد الإسلامي، ثم دانوا بالطاعة للعثمانيين. (في

القرم والقفقاس وجورجيا واوكرانيا). ويظهر ذلك بوضوح أن الدولة العثمانية قد حملت منذ نشوئها وظهورها جميع معطيات الحضارة الإسلامية، ووجدت أن الساحة الإسلامية قد فرغت من وحدة القيادة التي تحقق أساس قيام الدولة الإسلامية (الطاعة والجماعة) فعملت على املاء هذا الفراغ. ولم يكن تقلد العثمانيين - عند توليهم الخلافة - للسيف والبردة والراية، إلا تأكيداً لهذا الرمز الذي نهضت الدولة العثمانية لاشغاله.

من هنا يظهر التشابه والتماثل، في الإدارة والحكم، في تنظيم العلاقات الاجتماعية، في تطوير الخدمات الاجتماعية، في تشجيع الزراعة والصناعة والتجارة وتطويرها، في تطوير الحركة العمرانية، وفي رعاية العلم والعلماء، بل حتى في سلوك الخلفاء وأعمالهم. فالسلطان محمد الفاتح كثيراً ما اتخذ من المواقف ما يماثل مواقف صلاح الدين الأيوبي أو نور الدين زنكي ومن قبلهما قادة الفتح الإسلامي والخلفاء مثل المعتصم والرشيد وقتيبة بن مسلم وموسى بن نصير وخالد بن الوليد مع ما بينهم من تباعد في حدود الزمن. لقد كانوا جميعاً من تلامذة مدرسة الإسلام. فكانت مفاهيمهم في بناء المجتمع الإسلامي متشابهة، أو بالأحرى واحدة موحدة، وكان عملهم لخير الإنسان وإسعاده واحداً ومتشابهاً. فلا غرابة إن كانت معطيات الحضارة الإسلامية العثمانية هي ذات المعطيات التي ميزت الحضارة في العصر العباسي أو في العصر الأموي.

إن الاتهامات، أو الإدانات، الموجهة للدولة العثمانية - الإسلامية، بحرمانها من (مقوماتها ومعطياتها الحضارية) هي حلقة في سلسلة محكمة من أجل تأكيد صفة (التخلف). وقد يكون من الصعب مقارنة ما كانت تقدمه الخانات، والمستشفيات والمستوصفات في تلك الأيام مع ما تقدمه مثيلاتها في الأزمنة الحديثة، بل إن مجرد المقارنة هو إجراء ظالم. وعلى سبيل المثال، فقد تميزت القوات العثمانية في حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦ م). بخدماتها المنظمة بما جعلها متفوقة على القوات الحليفة لها (الانكليزية والفرنسية) وإذن فإن المقارنة الصحيحة هي تلك التي تجري في الإطار الزمني والمكاني مع مثيلتها أو نظيرتها في الدول الأخرى، وعندها سيظهر أن الدولة العثمانية كانت متفوقة في مجال تقديم الخدمات لمواطنيها، وتقديم المساعدات لهم. كما أن

اهتمام الدولة بمواطنيها في الأزمات والكوارث، والتزامها بتأمينهم ورعايتهم وإيوائهم وتقديم الخدمات هو مقياس حضاري تتنافس الدول العظمى اليوم في تطويره للوصول به الى مستوى الكمال. وقد كان ذلك كله مضموناً أيام الدولة العثمانية. وتظهر المعاهدات والمراسيم (الفرامانات) المتتالية، وفي عهود مختلفة مدى ما كان يستشعره خلفاء العثمانيين وأركان دولتهم من المسؤولية لرعاية مواطنيهم، وتأمينهم، قدر المستطاع، وفي حدود قدرات الدولة وامكاناتها، ووفقاً لما كان متوافراً من الوسائط والتقانة. ثم ذلك الاهتمام بإقامة السدود على المجاري المائية، وتقديم المساعدات للمزارعين، وحماية التجار والتجارة، وسوى ذلك مما برز من خلال عرض الأحداث، أليس دليلاً على التطور الحضاري للدولة العثمانية؟. ثم حرية الإنسان، حيث ظهر دور المواطنين في مناسبات كثيرة، لمجابهة الأخطار، أو للاحتجاج ضد اجراء من الاجراءات، أو حتى لتغيير رئيس الحكومة (الصدر الأعظم) أو حتى خلع السلطان ذاته. أليس ذلك برهاناً على التطور الحضاري لإنسان الدولة العثمانية؟ لقد أخذت هذه الظواهر أحياناً شكلاً مرضياً - بسبب تطرفها - مما أوصل الدولة الى حافة الأزمة المدمرة في مرات كثيرة، وكانت الدولة في كل مرة تخرج من محنتها وهي أوفر قوة، وأشد بأساً، وأكثر منعة، مما يؤكد توافر الحريات والديموقراطيات، ربما بأكثر مما هو متوافر لكثير من الدول العظمى في الأزمنة الحديثة.

إن ذلك لا يعني بالضرورة أن الدولة العثمانية - الإسلامية كانت الجمهورية المثلى (كما وصفها أفلاطون) كما أن رجالها لم يكونوا من نماذج الإنسان الأعلى (أو لملائكة) فقد كان بعضهم في تجرده وإخلاصه وفضائله من المرتبة العليا، وكان بعضهم في خبثه وحرصه على منفعته الشخصية وجشعه بما يتناقض مع المواصفات المطلوبة لرجل الدولة. وكانت العيوب والنقائص تظهر - عامة - بشكلها الفاضح كلما ابتعد هؤلاء عن الرقابة المركزية للدولة. إذ من الطبيعي في دولة كما كانت عليه الدولة العثمانية، بأقاليمها المتباعدة، وبحدودها المترامية الأطراف، أن تظهر الانحرافات على رجال الحكم عند تحررهم من الرقابة المركزية، إذا لم تتوافر لأولئك الرجال الرقابة الذاتية، فكيف إذا كان أولئك الرجال ممن وقر الحقد في قلوبهم على الدولة العثمانية -

الإسلامية فافادوا من ثقة الدولة بهم لممارسة الأعمال التخريبيةُ للإساءة الى الدولة التي تعهدوا بخدمتها والاخلاص لها. وكان مما يزيد من خطورة مثل هذه الانحرافات عند ظهورها، بسبب عدم توافر التقانة الحديثة، وضعف الاتصالات والمواصلات، الحاجة لفترة زمنية طويلة من أجل معالجتها والقضاء عليها، مما كان يلحق الضرر والأذى بالمواطنين.

وقد يكون حدوث ذلك أمراً طبيعياً، وهو يحدث في الأزمنة الحديثة حتى في الدول العظمى ـ وغير العظمى ـ ومن الصعب تعميم مثل هذه الأحداث، وجعلها هي الصورة الملازمة أو اللصيقة بالدولة العثمانية، وحجب كافة الصور الحضارية الرائعة للدولة. ولقد أكدت مسيرة الأحداث التي عاشتها الدولة العثمانية عبر مراحلها المختلفة أن هذه الدولة لم تقصر يوماً من الأيام في الاسراع لمعالجة كل خلل، أو سدّ كل ثغرة، أو القضاء على كل فساد. وإذن فقد يكون من الظلم إدانة الدولة العثمانية بالتخلف الحضاري، لتوجيهها كل الجهد الى الناحية العسكرية ـ الحربية ـ وإهمال جميع ما عداها من المتطلبات الحضارية لإنسان الدولة، بسبب ما كان يحدث في هذا الاقليم أو ذاك، من اضطرابات بين فترة وأخرى، ومن ضياع الأمن خلال حقبة زمنية معينة. وحتى لو كان ذلك صحيحاً، فقد كان للدولة العثمانية حجتها ومسوغ توجيه جهدها الأكبر نحو الحرب، حيث فرضت عليها منذ ظهورها وحتى أواخر أيامها تحديات تنوء تحت ثقلها الجبال الراسيات، وتنوء عن حملها أعتى القوى وأصلبها. وفي ظل هذه التحديات يكون كل انجاز في أي مجال من المجالات الحضارية التي تعود بالنفع والخير على الانسان، هو عمل جبار ـ وخارق للطبيعة ـ إذ قد يكون من المحال على الانسان التفكير في اصلاح ما قد يحتاجه منزله من الاصلاحات عندما يكون هذا المنزل معرض للاجتياح والتخريب والتدمير. وقد عاشت الدولة العثمانية عمرها المديد وهي عرضة لهذا الاجتياح والتدمير، فكان كل عمل حضاري لها ـ وما أكثر ما قامت به من الأعمال، وما أكثر ما حققته من الانجازات ـ بمثابة أعمال رائعة وانجازات مذهلة، مثيرة.

قد يؤخذ على الحضارة الإسلامية ـ العثمانية في مجال العلوم والآداب

والفنون أنها التزمت التزاماً صارماً بما يسمى لدى أعداء الإسلام والمسلمين (بالقوالب الدينية الجامدة) . وهي حجة لازالت مستخدمة ضد كل عمل يتصدى لنصرة الإسلام والمسلمين، ويدافع عن حق المسلمين في أن تكون لهم حضارتهم المميزة في كافة المجالات العلمية والأدبية والفنية .

والسؤال هو : ماذا تعني عبارة (القوالب الجامدة) والدعوة الى (التحرر منها) حتى تصبح الحضارة قريبة الى غير المسلمين، وحتى تصبح مقبولة منهم؟ وهل هذا (التحرر من القوالب الجامدة) ـ بحسب ما يدعون وبحسب ما يزعمون ـ هو تحرر من الشكل أو من المضمون أو من الأثنين معاً ؟ .

لقد هوجم المؤلفون المسلمون والباحثون والعلماء بحجة أن تعليقاتهم وشروحهم وتفاسيرهم كانت تكتب على هوامش الصفحات ـ عن يمين الصفحات وعن يسارها . وقد يكون ذلك غير مناسباً، ولكنه مجرد عادة، ثم ما الفرق إذا كانت هذه التعليقات والآراء والشروح قد جاءت على جنبات الصفحات أو في أسفلها ؟ لقد جرى بعض الباحثين والمؤلفين في الأزمنة الحديثة، على جمع كافة الملاحظات والهوامش والمراجع في نهاية كل فقرة من الفقرات أو في نهاية كل فصل من الفصول، أو حتى في نهاية الكتاب، مما يجعل من الصعب على القارىء وحتى على الباحث الرجوع الى كل ملاحظة أو إلى كل مرجع. بل قد يصل الأمر أحياناً إلى ضياع الفائدة من مثل هذه الملاحظات والتعليقات. بحيث تظهر الشروح على جنبات الصفحات أفضل بكثير من هذه الأساليب الحديثة التي هي ثمرة من ثمرات (البرمجة الالكترونية). وعلى الرغم من ذلك، فما من أحد تصدى لنقد هذا الأسلوب المعقد. وما من أحد اتهمه بالتخلف. ولقد أخذ معظم الباحثون المسلمون بالنهج الحديث ـ إن لم يكونوا جميعاً ـ وليس ذلك فحسب، بل إن معظمهم قد تحرر ـ بحسب ما يزعمون ـ من الأساليب التقليدية، واستخدم اللغة الحديثة، وعلى الرغم من ذلك، فلم يكن نصيبهم من النقد بأفضل من نصيب القدامى، عندما يتعرضون للبحث في قضايا إسلامية. إذ أقل ما يوجه إليهم من النقد هو (العودة الى الكتب الصفراء) والمقصود بها كتب التراث

الخالد. ومن ثم فيكون نصيبهم هو التجاهل التام لأعمالهم، فيما يحظى كل خروج على الأصالة والتراث في علوم الدين والعلوم العامة والآداب والفنون بكل الاهتمام والرعاية، وتقام له الندوات الدولية والمعارض الدولية، وتترجم نصوصه الى مختلف اللغات. فماذا يعني ذلك؟ إنه يعني ببساطة أن الهجوم على الحضارة العثمانية - الإسلامية من هذه الزاوية، إنما يعني تدمير كل ما له علاقة بالأصالة العربية - الإسلامية، شكلاً ومضموناً، ومضموناً أكثر منه شكلاً. ولكن ماذا يفعل المسلمون بتلك الكتب الموصوفة (بالصفراء) رغم أنها لم تعد تطبع على الورق الأصفر، ورغم أن هذا الورق أفضل جودة وأكثر امتاعاً لنظر القارىء والباحث-؟. هل يبترون جذورهم الإسلامية حتى يرضى عنهم (الصليبيون)؟ وهل إذا بتروا هذه الجذور سيصبحون في وضع أفضل؟ إن الإجابة على هذه التساؤلات واضحة في آيات كثيرة يحفظها المسلمون، ويرددونها، ويؤمنون بها: **﴿يَا أَيُّهَا ٱلَّذِينَ، آمَنُوا إِنْ تُطِيعُوا فَرِيقاً مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا ٱلْكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ﴾** ★ **﴿إِنْ يَثْقَفُوكُمْ يَكُونُوا لَكُمْ أَعْدَاءً وَيَبْسُطُوا إِلَيْكُمْ أَيْدِيَهُمْ وَأَلْسِنَتَهُمْ بِالسُّوءِ وَوَدُّوا لَوْ تَكْفُرُونَ﴾** ★★ صدق الله العظيم.

لعل الأدهى من ذلك وأمر، بعدئذ هو إدانة الحضارة العثمانية - الإسلامية (بالعقم) لأنها لم تعد الشعوب التابعة لها - وأولها الشعب العربي - للابداع في مجال التقانة الحديثة التي أدت الى استخدام الأسلحة النووية، وغزو الفضاء. ويتجاهل أعداء الأمة الإسلامية أن الغرب الصناعي لم ينتج النماذج الأولى للدبابات إلا في الحرب العالمية الأولى - وفي أواخر أيامها - كما أن الابداع الذري - إن اعتبر ابداعاً - لم يظهر إلا في نهاية الحرب العالمية الثانية، أما غزو الفضاء، فقد جاء بعد ذلك بعقدين من عمر الزمن.

(★) - آل عمران - الآية: ١٠٠

(★★) - الممتحنة - الآية: ٢.

وهكذا تجري إدانة الدولة العثمانية لتقصيرها في انجازات لم تبلغها حتى الدول العظمى إلا بعد زوال الدولة العثمانية ـ الإسلامية من الخارطة السياسية للعالم. والهدف الواضح من طرح مثل هذه المقولات في وسط الشعوب التي فصلت أو بترت عن جسد الدولة العثمانية هو تحميل الدولة العثمانية (الأم) سبب كل تخلف أو تقصير، لزيادة التفرقة والتباعد في صفوف الأمة الإسلامية، ولتعميق الهوة الفاصلة بينها. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن الذين يطرحون مثل هذه المقولات يتجاهلون أن مشاريع غزو الفضاء لا زالت حكراً على الدولتين العظميين بالدرجة الأولى، وأن كثيراً من شعوب العالم حتى القوية والغنية منها لا تفكر في اقتحام هذا المجال، نظراً لما يتطلبه اقتحامها من نفقات باهظة لا تستطيع احتمالها إلا الدول العظمى. وهي تستطيع استثمار هذه النفقات في مجالات تعود على شعوبها بفائدة أكبر. وإذن فإن غزو الفضاء وامتلاك التقانة المتطورة جداً لا يعتبر هو المقياس الواقعي لمدى التفاوت بين حضارة الشعوب حتى في الأزمنة الحديثة. فكيف يمكن والحالة هذه تحميل الدولة العثمانية الإسلامية تبعية التخلف لابداعات لم تظهر للوجود إلا بعد زمن طويل من زوال هذه الدولة. وهناك ناحية أكثر أهمية. لقد بات من المعروف للعالم كله، ما تبذله الدول العظمى من جهد لاستنزاف القدرات الكامنة في الشعوب الإسلامية ـ والشعب العربي ـ وإبعاد هذه الشعوب عن كل ما يساعدها على تطوير قدراتها وامكاناتها. وقد تكون الضجة الانفعالية التي ثارت ضد باكستان في العالم لمحاولتها امتلاك (القدرة النووية) واصطناع (القنبلة النووية) التي أطلق عليها اسم (القنبلة الإسلامية). بينما تجاهر تلك الدول العظمى ـ وتروج ـ لامتلاك اسرائيل للتقانة النووية والقنابل النووية، ويقولون بعد ذلك أن الحروب الصليبية ـ قد انتهت، وهم يقدمون حتى في هجومهم على الدولة العثمانية ـ الإسلامية، البراهين المتتالية بأن كل ما يقدمون من (الاطروحات) وكل ما يبدعونه من (ادانات واتهامات) ما هو إلا نسيج متكامل في هذه الحرب العدوانية الجائرة. وإقراراً بالواقع، فإن هذه الإدانات والاتهامات. ـ وإن جرى التركيز في القرن الحالي ـ على توجيهها للدولة العثمانية ـ الإسلامية. إلا أنها تتجاوز في شكلها ومضمونها الحدود الزمنية والمكانية لوجود الدولة العثمانية لتذهب الى

التاريخ الإسلامي، والتراث الإسلامي، منذ ظهور الإسلام وحتى اليوم، بل وحتى المستقبل. ويصبح من السهل عند إدراك هذه الحقيقة معرفة الأهداف الكامنة وراء جميع تصرفات الدول الصليبية وسلوكها وممارساتها ضد الأقطار الإسلامية عامة، والأقطار العربية ـ الإسلامية منها بصورة خاصة.

١١ ـ فضل الدولة العثمانية على العرب المسلمين.

دقت نواقيس الفرح والبهجة في قلوب الصليبيين كافة يوم أعلن كمال أتاتورك إلغاء الخلافة العثمانية ـ الإسلامية (في ٢٢ رجب سنة ١٣٤٢ هـ = ٣ ـ آذار ـ مارس ـ ١٩٢٣ م) وابتهجت دنيا الصليبيين لهذا الحدث التاريخي الذي أزال الكابوس والذي طالما أرق أعداء الإسلام والمسلمين، ومقابل ذلك، خيمت على العالم الإسلامي ـ من مشرق العالم إلى مغربه ـ قتامة سوداء أظلمت لها الدنيا، فقد أفاق المسلمون على واقعهم المرير وقد هزّتهم الكارثة بعنف. لقد تطاول عليهم أعداء الإسلام والمسلمين في كل قطر من أقطارهم. وفي العالم العربي كانت هذه الكارثة الجديدة تتويجاً لمجموعة الكوارث المتتالية التي تعاقبت عليهم في حقبة قصيرة: لقد غدر الحلفاء بهم، ونكثوا بوعودهم، فاحتلوا بلادهم، وشرعوا في تطبيق مخططهم لتهويد فلسطين. وعرف المسلمون ـ والعرب منهم بصورة خاصة ـ بأن ما قام به الحلفاء، وما بذلوه من جهد عبر قرن ونيف من عمر الزمن إلى أن تم الاجهاز على الدولة العثمانية، لم يكن إلا لاستئناف الحرب الصليبية التي تصدت لها الدولة العثمانية طوال ستة قرون ونيف من عمر الزمن. وعندئذ تساقطت أقنعة الصليبيين التي حملوها تحت أسماء (الوصاية) و(الانتداب) لاخفاء حقيقة الحملة الجديدة. وظهرت الحقيقة عارية من كل رداء. وأدرك المسلمون ـ من عرب وترك ـ خبث تلك المخططات التي أوصلتهم الى هذا المصير. غير أنهم صاروا أعجز من أن يقاوموا قوات هذه الحملة العاتية إلا من خلال انتفاضات محدودة حملت اسم (الثورات) وكانت تعبيراً عن الرفض لهذا الواقع المفروض.

لقد استطاع المسلمون ـ من ترك وعرب، أكراد وخوارزميه، مماليك وبربر، فرس وعجم، أن يدمروا الحملات الصليبية القديمة، وأن يطردوا الفرنج الصليبيين من

بلاد الشام. فكان جهاد المسلمين في هذه الحملات هو البوتقة التي صهرت الشعوب الإسلامية في جسد واحد ثَمَّ. غير أن هزيمة الصليبيين في بلاد الشام، لم تدمر الروح المحرضة للصليبيين، وبقي حلم العودة الى بلاد الشام ماثلاً أمام مستثمري المشاريع الصليبية ودعاة حربها. فنهضت الدولة العثمانية لمواجهة الحملات الصليبية المتتالية، ولم تسمح لها بالوصول الى بلاد الشام، بل دمرتها على أرض أوروبا ذاتها، ثم استولت على عاصمة الروم البيزنطيين (القسطنطينية) التي استبدل اسمها باسم عاصمة الإسلام (إسلام بول). وتبع ذلك تطوير الأعمال القتالية، فكانت كل حملة صليبية جديدة تحمل العثمانيين المسلمين الى التوغل لمسافة أبعد في القارة الأوروبية حتى دانت أوروبا الوسطى ما بين رومانيا وهنغاريا غرباً حتى بلغاريا شرقاً لحكم المسلمين بالإضافة الى البحر الأبيض المتوسط الذي عاد لحكم المسلمين. فكانت قواعد الدولة العثمانية في شرق المتوسط والبحر الأسود وقواعد الجزائر في الغرب تضمن كل حماية ضد كل تسلل صليبي. وهكذا عاش العرب المسلمون في أمن واستقرار بعيداً عن كل تهديد، وبعيداً عن كل خطر، طوال قرون متتالية - هي العمر الزمني الذي باعد بين الحملات الصليبية القديمة وهذه الحملة الصليبية الجديدة التي جاءت مع نهاية الحرب العالمية الأولى - فمزقت وحدة العالم الإسلامي، وشغلت كل قطر من أقطاره بهمومه ومشكلاته، وحرمت هذه الأقطار من دعم بعضها بعضاً، وتنسيق التعاون فيما بينها - مما أتاح المجال الرحب أمام القوى الصليبية لأحكام قبضتها على الأقطار جميعها.

لم تكن العلاقات العربية مع الدولة العثمانية علاقات جيدة بصورة مستديمة، فقد تعرضت هذه العلاقات عبر القرون لهزات عنيفة، لاسيما في القرن التاسع عشر، حيث وجهت الدولة العثمانية القوات لمحاربة اليمن، ولمحاربة الوهابيين، بالإضافة الى الحروب ضد الثورات في بلاد الشام قبل هجوم ابراهيم باشا واجتياحه لبلاد الشام (١٨٣٠ - ١٨٤٠ م) وبعد ذلك أيضاً، كما أن هذه الحرب كانت نوعاً من الحروب ضد العرب، إذ اعتمد فيها محمد علي باشا على العرب المصريين. ولكن وبالرغم من ذلك، فإنه ما من أحد من المسلمين - العرب - فكر في التعرض للدولة العثمانية، بل كانت تلك الصراعات والحروب، نوعاً من الحرب الأهلية بين مراكز

القوى المستظلة بظل الدولة العثمانية ـ الإسلامية، فقد كان الجميع يعرفون أن بقاء هذه الدولة ودعمها هو واجب ديني مقدس. ولهذا لم يكن غريباً أن يرد العرب على ثورة (تركيا الفتاة) التي نشبت بقيادة (جمعية الاتحاد والترقي) في ٣ تموز ـ يوليو ـ سنة ١٩٠٨ م، وهي الثورة التي أعادت الدستور وأطاحت بالسلطان عبد الحميد، رداً عملياً وذلك بإنشاء جمعية (الإخاء العربي ـ العثماني) برئاسة صادق العظم وذلك في ٢ ـ أيلول ـ سبتمبر ـ من السنة ذاتها، حيث عملت هذه الجمعية على اصدار صحيفة ناطقة باسمها، ونظمت فروعاً لها في كافة الأقطار العربية. وعندما أظهرت قيادة (تركيا الفتاة) وجهها السافر الذي تمثل في سياسة (التتريك). وعملت على حل جمعية (الإخاء العربي ـ العثماني) في ٢٧ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩٠٩م. عمل العرب على انشاء جمعية (المنتدى الأدبي) لتكون بديلاً عن جمعية (الإخاء العربي ـ العثماني) ولتعمل على تحقيق الأهداف ذاتها من خلال الواجهة الأدبية. وذلك من خلال الفروع التي نظمتها في سوريا والعراق خاصة ـ. حتى إذا ما زاد أعضاء جماعة (تركيا الفتاة) من تطرفهم وعدائهم، عمل العرب على تأسيس (الجمعية العربية الفتاة) سنة ١٩١١ م = ١٣٢٩ هـ. ومن الملاحظ هنا أن الجمعيات العربية كانت ترد على التتريك بمزيد من التلاحم مع الدولة العثمانية، فاختارت في البداية اسم (الإخاء العربي ـ العثماني) وليس التركي. ثم اختارت اسم (الجمعية العربية الفتاة) مقابل (تركيا الفتاة) على أن يبقى ذلك في ظل الدولة العثمانية، حتى إذا ما كان شهر كانون الأول ـ ديسمبر ـ ١٩١٣ م (١٣٣٠ هـ) عمل العرب على تنظيم (حزب اللامركزية الإدارية العثمانية) وأسندت رئاسته إلى رفيق العظم. وبقي الاصلاح في ظل الدولة العثمانية هو هدف الجمعيات والتنظيمات العربية جميعها. فلما عملت قيادة (تركيا الفتاة) على تحريم نشاط (الجمعية الاصلاحية) في بيروت (في ٨ نيسان ـ ابريل ـ سنة ١٩١٢ = ١٣٣١ هـ) وطاردت أعضاءها، وألقت القبض على قادتها، اضطر قادة الجمعيات العربية كلها لعقد مؤتمرهم في باريس (من ١٨ حتى ٢٣ حزيران ـ يونيو) من السنة ذاتها. وطالب قادة العرب جميعاً وضع حد لممارسة الاتحاديين (تركيا الفتاة) ضد العرب، وايقاف أعمالهم التعسفية الجائرة، نظراً لما تشكله من خطر على وحدة

الدولة العثمانية ـ الإسلامية. ولهذا لم يكن غريباً أن يستقبل العرب في كل أقطارهم ثورة (مصطفى كمال) في بداية عهدها، على أنها ثورة سترفع من مكانة الإسلام والمسلمين، إذ لم يكن في تصور أحد من العرب أن يظهر في قاعدة الإسلام (تركيا العثمانيين) رجل ينقلب على الإسلام وأهله. وهذا ما تظهره البرقيات والرسائل التي بعثها المسلمون الى ـ أتاتورك ـ مهنئين بما أحرزه من انتصارات.

قد يكون من الصعب الإحاطة بردود الفعل العربية كلها، ويمكن اختيار بعض الشواهد فقط والتي يمكن لها إعطاء صورة شاملة عن الموقف. ففي مصر التي كانت خاضعة للوصاية البريطانية، ترددت أصداء انتصارات تركيا على اليونانيين ـ والحلفاء ـ وبرزت الفرحة العارمة لجماهير الشعب وقد وصلت مداها وذروتها، فأطلقت الصحافة المصرية على مصطفى كمال باشا لقب (**بطل الإسلام**). وبعثت السيدة لبيبة أحمد ـ مؤسسة (الاتحاد النسائي لتقدم مصر) رسالة مستفيضة لمصطفى كمال باشا عبرت فيها عن فرحة المصريين وبهجتهم وتأييدهم بالكلمات التالية:

«عندما اجتاحت القوات اليونانية وللمرة الأولى أرض تركيا، توجه المسلمون في جميع أرجاء العالم بأنظارهم الى هذا الوطن الذي تحول بغتة ليصبح مركز استقطاب اهتمام العالم جميعه، ذلك لأن هذا التهديد لم يوجه الى تركيا وحدها. وقد ظهرتم على مسرح الحرب في وقت كان اليونانيون فيه قد سحقوا بأقدامهم كل المبادىء الإنسانية، وكافة الحقوق المقدسة للإنسان، وكانوا أيضاً. قد نجحوا في تدمير كافة العوائق لينشروا الرعب في كل مكان، بحيث أنهم لم يتركوا القرى التي اجتاحوها إلا حطاماً وركاماً. فبرهن هؤلاء البرابرة الذين لطخوا وجه القرن العشرين أنه ليس هناك ما يناسبهم إلا كمثل تلك الهزيمة التي أصابتهم بكارثة لم يسبق ما يماثلها في تاريخ الحرب.

إنه لأمر رائع أن أنقل إليكم فيض الشكر والعرفان بالجميل الذي تدفق من قلوبنا. وأن نقدم دعمنا الذي يجب علينا تقديمه بصفتكم منقذي القدرة الإسلامية. إذ أنكم تعرفون العواطف والروابط الدينية التي توحدنا مع الوطن التركي والذي يعتبر بحق مركز الثقل في القدرة الإسلامية».

وتسلم ـ فريد بيك ـ ممثل تركيا في باريس فيضاً من برقيات التأييد من العرب المسلمين في المغرب العربي ـ الإسلامي. ومنها برقية من الجزائر وعين البيضاء جاء فيها:

« يشعر الشعب المسلم في الجزائر بالسعادة وهو يجدد تحالفه مع تركيا، معبراً بذلك عن فرحته الكبرى قف. لقد حقق جيش مصطفى كمال ذلك النصر الرائع بفضل الله فحرر الأناضول من نير اليونانيين عملاء الانكليز. قف. نرفع أيدينا إلى الإله العلي القدير ونصلي من أعماق قلوبنا لنصرتكم. ونهنئكم... » ★

ومثل ذلك ما صدر عن المغرب وتونس وليبيا، وكلها تهنىء الدولة العثمانية وتؤكد على الأخوة العربية ـ التركية في ظل الدولة العثمانية. وقد عرف مصطفى كمال باشا ذلك فظهر في هذه المرحلة بأنه (بطل الإسلام) والمدافع عن حقوق المسلمين، حتى إذا ما استثمر دعم المسلمين له، وساوم على هذا الدعم. أدار ظهره، وسار على الاتجاه المضاد، اتجاه الردة.

لم يكن هذا الموقف من جانب العرب المسلمين إلا تعبيراً عن إدراكهم الحقيقي لما حققته الرابطة الإسلامية والأخوة الإسلامية، في ظل الخلافة العثمانية من حماية للمسلمين عامة وللعرب المسلمين منهم بصورة خاصة. وقد جاء احتلال الغرب الصليبي لأقطار العالم العربي الإسلامي ثم الهجوم على الدولة العثمانية ذاتها ليؤكد لهم ـ من جديد ـ مدى الحاجة لهذه الرابطة بين الأخوة المسلمين في كافة أرجاء الدنيا لمجابهة الهجوم الصليبي الشامل.

لم يكن هذا الموقف من جانب العرب المسلمين ـ في كل أقطارهم ـ بالموقف الغريب، فهم قد آمنوا منذ ظهور الإسلام، بأن دين الله يرتفع عن روابط الأهل والقبيلة والعشيرة والقوم، ليصل إلى المستوى الإنساني الشامل. ولهذا فإنهم خلفوا وراء ظهورهم (عصبية الجاهلية) وأدانوها، كلما حاولت أن تظهر بأي ثوب، أو بأي شكل. وكان تعاملهم مع الأقوام المختلفة والشعوب المتباينة منطلقاً من هذا المبدأ ذاته

(★) المجلة الدولية للتاريخ العسكري. العدد ٥٠ ـ ١٩٨١ أنقره ص: ٥٦ ـ ٥٨.

(إن أكرمكم عند الله أتقاكم) و(لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى) وكان من نتيجة ذلك أن سارعت أقوام الأرض وشعوبها للدخول في دين الله أفواجاً. فكانت هذه الأقوام والشعوب هي التي ساندت العرب المسلمين ودعمتهم في بناء مجتمعهم العربي - الإسلامي، وساعدتهم في سلمهم وحربهم، وشاركتهم في السراء والضراء وحين البأس. فكان لها دورها الواضح والكبير في نشر راية الإسلام، والدفاع عنها، لاسيما أثناء الحروب والحملات الصليبية . ولهذا كان من طبيعة الأمور أن يتجاوز العرب المسلمون في مواقفهم جميع ما لحق بهم من ضرر أو أذى على أيدي (الاتحاديين - أو جماعة تركيا الفتاة) وكذلك ما تعرضوا له من النكبات والكوارث، معتبرين أن تلك الصراعات التي عاشوها هي نوع من الصراعات القومية - الجاهلية - التي يسمو الإسلام ويرتفع فوقها. ولهذا أيضاً فقد اعتبروا أن ما حققه (مصطفى كمال أتاتورك) هو نصر للإسلام وأهله. وجاءت تعبيراتهم في سائر أقطارهم لتؤكد على **(الأخوة الإسلامية)** و**(الرابطة الإسلامية)** في ظل الدولة العثمانية. ولم يكن ذلك، في الوقت ذاته، إلا اعترافاً من جانب العرب المسلمين بفضل الدولة العثمانية - الإسلامية، ودورها الرائع في مواجهة الحقد الصليبي، والحملات الصليبية قروناً متتالية. فكان في ذلك بعض الوفاء للدولة التي ما عاشت إلا للجهاد في سبيل الله. والتي ما تهاونت يوماً أو قصرت في تأمين الحماية لكافة شعوبها، وللمسلمين جميعاً في كل أرجاء الدنيا، فكان ما عرفه العرب المسلمون من نعمة الأمن والاستقرار في ديارهم وأوطانهم، بين الحملات الصليبية القديمة على ديارهم، وبين الحملة الصليبية الجديدة، إن هو إلا ثمرة من ثمرات هذه الحماية.

لقد آمن العرب المسلمون منذ أيام النبوة الأولى بما جاء في محكم التنزيل، واتخذوه دستوراً لهم في تنظيم علاقاتهم في المجتمع الإسلامي الجديد، ومن ذلك قوله تعالى -: **﴿لَا تَجِدُ قَوْماً يُؤْمِنُونَ بِٱللهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ ٱللهَ وَرَسُولَهُ وَلَوْ كَانُوا آبَاءَهُمْ أَو أَبْنَاءَهُمْ، أَوْ إِخْوَانَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ. أُولَٰئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمْ ٱلْإِيمَانَ، وَأَيَّدَهُمْ بِرُوحٍ مِنْهُ، وَيُدْخِلُهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا، رَضِيَ ٱللهُ عَنْهُمْ، وَرَضُوا عَنْهُ، أُولَٰئِكَ حِزْبُ**

ٱللهِ، أَلا إِنّ حِزْبَ ٱللهِ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾★ صدق الله العظيم. ولهذا فقد عملوا طوال تاريخهم على الانتصار بالمسلمين على أعداء الله، ولم ينتصروا بكافر على كافر، ولو أنهم لم يرفضوا التحالف مع هؤلاء الكفار في بعض الأحيان. إما لتفتيت جبهة أعدائهم واضعافها في إطار سياسة استراتيجية مرحلية واضحة، وإما من أجل إحراز تفوق في موازين القوى بإضافة قوى جديدة لإلقائها في كفة الميزان ضد أعدائهم. وكان مثل هذا التحالف في معظم الأحيان سبباً في دخول أقوام جديدة في دين الإسلام، بسبب ما كان يظهره العرب المسلمون من الوفاء لحلفائهم، وعدم الغدر بهم، أو حتى دعمهم مقابل ما كان قد قدمه هؤلاء للمسلمين من الدعم والمساعدة. ولهذا أيضاً، اعتبر العرب المسلمون أن كل انتصار يحققه المسلمون، في أي قطر من أقطار الدنيا، هو انتصار لهم جميعاً، وهو كذلك فعلاً، لاسيا عندما يتحقق مثل هذا الانتصار في دولة حملت راية الجهاد في سبيل الله طوال عهود وعهود، وفي وقت لم يكن فيه قائد هذا الانتصار (مصطفى كمال أتاتورك) قد أسفر عن إشهاره (الردة). يمكن بعدئذ تصور مدى الاحباط الذي أصاب العرب المسلمين - خاصة - ومدى الألم والمعاناة التي عانوها بنتيجة الردة (الاتاتوركية) التي تركت الأقاليم العربية محرومة من وحدة القيادة وتنسيق التعاون في وقت كانت فيه هذه الأقاليم أحوج ما تكون - منذ ظهور الإسلام - لمثل هذه القيادة الواحدة التي تحشد كافة قوى المسلمين وقدراتهم في جبهة واحدة. وفي الواقع، وعلى الرغم مما أحيطت به الردة من الهالة الاعلامية - الدعائية - في العالم كله، والتي أعمت العيون وأصمت الاسماع، فإن ما أصيب به الأتراك من خيبة أمل ومن إحباط ومرارة لم يكن بأقل مما نزل بساحة إخوانهم العرب المسلمين، ولكنهم كانوا مثلهم عاجزين عن القيام بأي عمل مضاد بعد أن نصبت عليهم قيادة مصنعة وموجهة، وبعد أن وجدوا أنفسهم في فراغ قيادي مرعب. بحيث لم يكن لهم من خيار، غير الخيار الوحيد الذي فرض عليهم، خيار (الردة) الاجبارية.

ليس ذلك هو الأمر المهم، أو القضية الحاسمة، على كل حال - بل إن ما هو أكثر خطورة يتمثل في تطوير نهج الحرب الصليبية الجديدة لتمزيق كل

(★) الجزء الثامن والعشرون - سورة المجادلة - الآية: ٢٢.

رابطة بين (الأخوة المسلمين) في كل ديارهم وأقطارهم، والقول بأن الرابطة الدينية بين العرب المسلمين وإخوانهم هي رابطة قد تجاوزها الزمن. وأن الروابط الحديثة هي روابط قائمة على مفاهيم جديدة، وقيم متقدمة: كمثل الرابطة القومية ـ اللادينية ـ وكالرابطة الاقتصادية ـ المصلحية ـ وكالرابطة الاشتراكية.

ويستشهد هؤلاء ـ دعاة الحملة الصليبية الجديدة ومبشريها ومستثمريها ـ بما يقع بين الأقطار الإسلامية من تناقضات، كمثل تعاون تركيا مع اسرائيل، وكمثل الحرب العراقية ـ الايرانية، وكمثل ارتداد بعض الأقطار العربية عن الإسلام وتنكرها له، ومحاربتها له ولأهله. وهم يتجاهلون عن ـ علم ومعرفة وسوء نية ـ أن ما يستشهدون به هو برهان على انحراف تفكيرهم وتضليلهم المتعمد، إذ أنهم يدركون ـ قبل سواهم ـ أن هذه الظواهر المرضية، والانحرافات الخطيرة ما هي إلا نتيجة حتمية لاستطالات الحرب الصليبية، وما هي إلا تأكيد لأعمالها وممارساتها، والهدف الواضح ـ والمعروف منها ـ هو إجهاض وتدمير كل محاولة ـ أو حتى تفكير، باستثمار تلك القدرة الرائعة التي تحققها وحدة (الأخوة المسلمين). وهم يتجاهلون أيضاً فشل المحاولات التي جرت لإقامة الوحدات على الأسس القومية (العرقية) والتي لم تحقق إلا نجاحاً محدوداً في (ألمانيا) وفي (ايطاليا) خلال فترة زمنية محددة. وها هي المانيا (اليوم) وهي ممزقة، ولم تنفعها الرابطة القومية. وكذلك الأمر ـ على سبيل المثال ـ بالنسبة لكوريا، وبالنسبة لأقطار كثيرة ممزقة رغم الوحدة القومية ـ العرقية ـ التي تربط شعبها الخاضع لأنظمة مختلفة، ولحكومات متنافرة، بينها أحياناً من العداء، أكثر مما بينها وبين سواها من الأمم والشعوب.

وأما بالنسبة لعامل المصلحة المتبادلة والمنافع المشتركة والتي يزعمون أنها هي التي وحدت بين أوروبا الغربية الممزقة. والتي عاشت حربين طاحنتين قتل فيها كل قطر من أقطار أوروبا أجيالاً من أبناء الأقطار الأخرى ـ كمثل الألمان والفرنسيين ـ. ورغم ذلك، فقد عملت المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة. ـ من خلال السوق الأوروبية المشتركة ـ على تجاهل أحقاد الماضي وضغائنه، ودفعت للبحث عن صيغ وأساليب

جديدة للتعايش، فإن هذا العامل لم يكن معزولاً في حال من الأحوال عن القاعدة الدينية، وعن بقية العوامل الداعمة لهذا الاتجاه (الوحدوي). وكذلك الأمر بالنسبة للتجمعات البشرية التي تحاول تحقيقها الدول المختلفة لتأمين التعايش فيما بينها من خلال المنافع المتبادلة والمصلحة المشتركة والمصير المشترك (مثل منظمة الشعوب الأفريقية) و(منظمة دول عدم الانحياز) والتي ما ظهرت إلا في ظروف سياسية وزمنية معينة، ولم تحقق في كل الأحوال حتى ولو بعضاً مما تطمح لتحقيقه من متطلبات شعوبها وجماهيرها، بسبب تناقض أهدافها مع مصالح الدول العظمى التي تعمل بجهد كبير لاحباط كل جهد يلحق الضرر بمصالحها وأهدافها.

كذلك الأمر بالنسبة للرابطة الاشتراكية. إذ على الرغم من رفع رابطتها إلى مرتبة الديانة، حتى تصبح فوق مستوى القوميات، وحتى يمكن ربط جميع القوميات بمذهبية واحدة بحيث أطلق كثير من المؤلفين والباحثين على هذه المذهبية اسم (الدين الجديد الذي حلّ محل الرابطة الدينية الارثوذكسية التي كانت تدين بها روسيا القيصرية). فالمعروف أن هذه الرابطة قد فرضت على أوروبا الشرقية فرضاً، بحكم ظروف الحرب العالمية الثانية، ووفقاً لمقررات التقسيم التي رسمت في مؤتمر يالطا. كما أن هذه المذهبية - أو الدين الجديد - لم تمنع من ظهور انقسامات واضحة ومعروفة بين الدولتين الاشتراكيتين الكبيرتين: الاتحاد السوفييتي وجمهورية الصين الشعبية، بالإضافة الى الانقسامات الثانوية - ذات النزعات الاستقلالية - مثل البانيا ويوغوسلافيا ورومانيا -. وإذن فإن الدعاة لهذه الرابطة يقعون في تناقض مع أنفسهم، إذ بينما يتنكرون للرابطة الدينية، باعتبارها من تراث الماضي ومخلفاته الرجعية، تراهم يقدسون الرابطة التي رفعوها الى مرتبة الدين. رغم أن هذا الدين وضعي وذاك سماوي. هذا من صنع البشر وذاك تنزيل من رب البشر، وسبحان الله عمّا يشركون. وقد لا تكون بعد ذاك حاجة للتأكيد على أن الرابطة الدينية هي الرابطة التي تشمل جميع تلك الروابط الثانوية - بمقاييس أهل الدنيا - كمقياس المصلحة المشتركة والمنفعة المتبادلة والآمال المشتركة، والمصير المشترك. ولقد عرف العرب المسلمون ذلك بحكم تجربتهم التاريخية على امتداد أربعة عشر قرناً من عمر الزمن. وجاء كل حدث من أحداث

التاريخ ليؤكد لهم صحة منطلقاتهم - وليزيدهم ايماناً على ايمانهم -. فلا غرابة إن هم تمسكوا بروابطهم الثابتة المتمثلة (بأخوة الإسلام) والتي ما حملت لهم إلاّ الخير والعزة والقوة، بينما جاءت الروابط الأخرى لتحمل لهم في كل يوم المزيد من الضياع والمزيد من الضعف والوهن. لاسيما وأن رابطة (أخوة الإسلام) تستوعب كل الروابط الأخرى، بينما تضعف الروابط الأخرى حتى عن احتمال ذاتها. وحتى عن استيعاب تناقضاتها التي تحمل في ذاتها بذور فشلها.

١٢ ـ العثمانيون والمذهب العسكري الإسلامي.

لم يكن باستطاعة العثمانيين المسلمين أن يبدعوا مذهباً عسكرياً جديداً، إذ أن ارتباط حربهم بالعقيدة الإسلامية ـ الدينية ـ. وتحديد هدف الحرب من خلال هذه العقيدة، قد ألزمهم إلزاماً صارماً بالمذهب العسكري الإسلامي، غير أنهم عملوا على تطوير هذا المذهب تطويراً كبيراً وفقاً لتطورات فن الحرب ذاته بسبب ما كان يستجد ما بين فترة وأخرى على التنظيمات القتالية ووسائطها. ولعل بالمستطاع ملاحظة ـ أو بالأحرى متابعة ـ ذلك الارتباط الوثيق بين المذهب العسكري الإسلامي في العهد العثماني، وبين ما كان عليه تطبيق هذا المذهب في العهود السابقة من خلال مجموعة من الشواهد قد يكون من أبرزها ـ وأكثرها شهرة ـ موقف المسلمين يوم فتح دمشق عندما أوقف أبو عبيدة بن الجراح الاقتتال، واعتبر أن المدينة قد فتحت سلماً. وكذلك عندما فعل صلاح الدين الأيوبيين بالفرنج الصليبيين يوم فتح القدس، حيث أفسح لهم المجال للخروج سلماً، رغم ما ارتكبه الفرنج من مذابح يوم استولوا على القدس. وكذلك أيضاً ما فعله السلطان محمد الفاتح يوم اجتاح المسلمون الظافرون عاصمة الروم (القسطنطينية) حيث أصدر أمره بإيقاف الاقتتال فوراً. وإفساح المجال أمام السلم لإعادة بناء المجتمع الإسلامي. وهو ما فعله أيضاً جميع الخلفاء العثمانيين، والتزموا به، في كافة فتوحاتهم عندما اجتاحت جحافل المسلمين الظافرة أقطار أوروبا مثل رومانيا وبلاد الصرب وألبانيا وبلغاريا وسواها.

عندما فتح العرب المسلمون دمشق، كان أول عمل لهم هو إقامة المسجد (مكان كنيسة القديس بولص). وعندما فتح أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه مدينة القدس. شرع العرب المسلمون على الفور بإقامة المسجد الأقصى. وعندما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية، أمر على الفور بتحويل كنيسة (آيا صوفيا) الى مسجد. وجاء

الخلفاء العثمانيون، فساروا على هذا النهج ذاته في بناء المساجد في كل مكان تقوم قوات المسلمين بفتحه. ولازالت منارات تلك المساجد قائمة في كثير من عواصم الغرب ومدنه، مما يذكر أيضاً (بمسجد الرايات) الذي أمر (موسى بن نصير) ببنائه في موضع نزوله من أرض الأندلس. بالإضافة الى المساجد الكثيرة التي لازالت آثارها قائمة على أرض الدنيا.

يبقى العامل الأكثر أهمية هو تنظيم العلاقات الاجتماعية الجديدة بين المسلمين الذين فتحوا البلاد، وبين أبناء البلاد المستوطنين فيها. ومن المعروف أن هذه العلاقات قد نظمت في أول مدينة فتحها الله للمسلمين (دمشق) بموجب معاهدة لازالت بنودها نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه العلاقة بين الشعوب. وكذلك جرى الأمر بعدئذ في بلاد العراق ومصر، وفي بلاد فارس أيضاً. حيث كانت هذه العلاقات تنتظم على أسس واضحة وقواعد ثابتة. وعندما جرى فتح القسطنطينية، نظم السلطان محمد الفاتح العلاقات على الأسس والقواعد ذاتها. مما أشاع الطمأنينة ووطّد الثقة بين المسلمين وغير المسلمين. وسار الخلفاء العثمانيون على هذا النهج، فمنحوا الحريات الدينية وحريات العمل بل حتى حق الإدارة الذاتية للأقاليم التي فتحوها كافة في مشرق الأرض ومغربها. مما لم يتمكن كثير من الباحثين الغربيين - رغم أحقادهم - من الاعتراف به، وبفضل الإسلام الذي ضمن الحق والعدالة لأبناء الإنسانية، على اختلاف أقوامهم وتباين مذاهبهم.

ليست هذه إلا بعض الظواهر المميزة لما يمكن تعريفه بلغة العصر (بالسياسة الاستراتيجية - أو السياسة العليا) والهادفة لتحقيق التوازن بين (هدف الحرب) و(غاية السلم). إذ لم يكن هدف الحرب في المذهب العسكري الإسلامي - وكما سبق ايضاحه - إلا تدمير القوات المسلحة المعادية والتي تتصدى لمقاومة المسلمين من أجل إفساح المجال أمام بناء المجتمع العربي - الإسلامي، وإبلاغ رسالة الإسلام من خلال الانموذج الفاضل الذي يشكله المجتمع العربي - الإسلامي - ولسكان البلاد بعد ذلك حريتهم في البقاء على دينهم وعاداتهم وتقاليدهم وقوانينهم، أو اللحاق بالمجتمع العربي - الإسلامي. وقد برهن هذا النهج على نجاحه وفاعليته، حيث كان الناس

يقبلون على دين الله أفواجاً. ولم يكن العرب المسلمون يفرضون لغتهم، غير أنه كان لا بد لمن يعتنقون الإسلام من تعلم لغة القرآن. ويظهر ذلك مدى الارتباط الوثيق بين العقيدة الإسلامية والمذهب العسكري المشتق عنه، والذي يستمد مبادئه وأهدافه وأساليبه من تعاليم الدين وأوامره ونواهيه. وليس هذا هو المهم هنا، فقد سبق تأكيد هذه العلاقة وابرازها في مجرى البحث، غير أنه من المهم مقارنة هذا الارتباط مع المحاولات الحديثة لتحقيق مثل هذا الارتباط. فقد اتهم الإسلام بأنه (نوع من الاستعمار) أو (هو الاستعمار ذاته) بالمقارنة مع ما فعله الاستعمار ويفعله - حتى بعد زوال شمس الاستعمار الغربي -.

إن هذا الاتهام على ما يتضمنه من ظلم وعسف وجور، هو ظاهرة طبيعية من وجهة نظر الاستعماريين الذين يريدون الدفاع عن أعمالهم بمهاجمة الإسلام والمسلمين. وفي الحقيقة فإن بعض ظواهر التشابه في النتائج هي التي أغرت المستعمرين باجراء المقارنة. وعلى سبيل المثال فإن انتشار اللغة العربية من خلال الحاجة لتعلم القرآن الكريم وفهمه واستيعاب أحكام الدين، يختلف اختلافاً كاملاً عن جهد الغربيين لتعليم لغاتهم من أجل ربط الشعوب التي أخضعوها لاستعمارهم ربطاً وثيقاً بالعجلة الاستعمارية. وهذا ما تؤكده المحاولات المستمرة لدعم هذه الرابطة من خلال وحدة اللغة وذلك على نحو ما أوجدوه من تنظيمات أطلق عليها اسماء (فرانكوفون - للناطقين باللغة الفرنسية) و(الانكلوفون - للناطقين باللغة الانكليزية). مع العلم أن لمعظم الشعوب التي تم إخضاعها للاستعمار الغربي لغاتها الخاصة بها. وبالرغم من ذلك، فإنهم يتجاوزون هذه اللغات للتركيز على اللغة الاستعمارية من أجل استمرار بسط النفوذ الاستعماري، وضمان المصالح الاستعمارية من خلال وحدة اللغة. وهم في الوقت ذاته يحاربون - بضراوة - ووفق مخططات محكمة - لغة القرآن الكريم لتمزيق الرابطة الإسلامية. وقد كان هذا السبب هو الذي دفع السلطات الاستعمارية لترجمة القرآن الكريم الى اللغات الفرنسية والانكليزية والتركية والروسية وسواها من لغات العالم، حتى لا تكون هناك لغة منافسة للغات الاستعمارية.

إن ذلك يظهر - في حد ذاته - الفارق المميز بين نهج العرب المسلمين في إقامة

العلاقات مع الشعوب، وبين نهج الدوائر الاستعمارية. فالعرب المسلمون، نشروا لغتهم من خلال الفتوحات باعتبارها (الوسيلة) لاستيعاب الإسلام وفهمه، بينما عمل الاستعماريون على نشر لغاتهم باعتبارها (هدفاً) أساسياً من أهدافهم لضمان مصالحهم. وانطلاقاً من هذه الحقيقة الواضحة يمكن العودة الى الفارق الأساسي والمميز بين (الفتوحات الإسلامية) و(الاستعمار الغربي ـ أو حتى الاستعمار الحديث الموصوف بالامبريالية والامبريالية الحديثة).

لقد خرج العرب المسلمون بقواتهم للفتح من أجل تحقيق هدف معنوي (نشر الإسلام) مع ما يتضمنه هذا الهدف من الفضائل والقيم الحضارية الانسانية لتطوير المجتمعات البشرية. بينما خرجت قوات الغزو الاستعماري لتحقيق هدف مادي (الحصول على المواد الأولية وفتح الأسواق أمام المنتجات الصناعية) مع ما يتضمنه هذا الهدف من استنزاف لقدرات الشعوب ونهب لثرواتها. ولما كان هذا الهدف بشعاً ومنفراً، فقد تم تغليفه بأزياء تجميلية مثل (نقل الحضارة الغربية ـ حضارة الرجل الأبيض المتفوق) و(نشر الديانات المسيحية ـ الكاثوليكية والبروتستانتية والارثوذكسية). ولكن هذا الغطاء لم يتمكن من اخفاء سوءات الاستعمار وعوراته، ولم يتمكن من اجتذاب الناس إليه ـ إلا في نطاق محدود وبتأثير القوة والاغراءات المادية، أو (سياسة العصا والجزرة) كما يسمونها. وكان لا بد ـ تبعاً للتباين في الهدف ـ من اختلاف الوسائل أيضاً، فقد كان دور قوات المجاهدين المسلمين ينتهي بانتهاء المقاومة، وكان المسلمون يتركون لأبناء البلاد المختلفة التي يتم فتحها كامل حريتهم وإدارة شؤونهم بأنفسهم، مكتفين بضمان الحرية لدعاة المسلمين للتعريف بدين الإسلام وتعاليمه، مع إقامة مراكز وقوات لضمان الأمن.

ولقد أفاد أعداء الإسلام والمسلمين من هذه الحرية لممارسة تحريضهم ضد الإسلام وأهله. غير أنه لم يكن باستطاعة المسلمين، وقد حددوا هدفهم بوضوح، وأقاموا علاقاتهم على أسس ثابتة، أن ينحرفوا عن نهجهم، فينشروا محاكم التفتيش لمحاربة المذاهب والديانات الأخرى والقضاء عليها ـ على نحو ما فعله الصليبيون في كل مكان ـ في اسبانيا كما في أوروبا ـ. كما لم يكن باستطاعتهم اتباع أسلوب التدمير

والإبادة كمثل ما طبقها الاستعماريون الغربيون، لأحكام سيطرتهم. إذ أن (الانسان) هو الهدف من نشر الدين الإسلامي، وإذن فلا بد من العمل على حماية هذا الإنسان ـ فقد يخرج من أعقابهم من يعتنق الإسلام ويخلص لـه. وقـد تحقـق ذلـك على امتداد الزمن. وهو ما برهن عليه التاريخ في مرات لا نهاية لها. وهو أيضاً الأمر الذي بقي مستمراً في الأزمنة الحديثة، رغم ضراوة الحرب الصليبية وقسوتها وتنوع أساليبها.

يظهر من ذلك أنه لم يكن أمام العثمانيين خيار آخر، وقد أخذوا عن أسلافهم العرب المسلمين مذهبهم العسكري، غير أن يفرضوا القيود الصارمة على استخدام قواتهم المسلحة ـ المجاهدين والغزاة ـ للالتزام بهدف الحرب. والإعراض عن تيار اغراءات (نشوة النصر) التي تتطلب قهر المغلوب وإذلاله واستباحة أراضيه وممتلكاته ـ على نحو ما كانت تفعله القوات الاستعمارية ـ. غير أن العثمانيين عملوا بدورهم على تطوير ما كان يفرضه (هدف الحرب) عليهم من علاقات اجتماعية. فاكتفوا في حالات كثيرة على ابقاء هذه العلاقات في (حدود رمزية).

لم يكن هذا التطوير على كل حال برهاناً على الضعف، إذ أن ما كان مهماً بالنسبة للعثمانيين حتى في المرحلة الأخيرة من حياة الدولة هو بقاء الإسلام وأهله في منعة وقوة. وقد برهن هذا التطوير على نجاحه في بلوغ الهدف. وليس أدل على ذلك من بقاء الإسلام، راسخ الجذور، قوي البنيان، في كثير من أقطار أوروبا الوسطى، على الرغم مما تعرض له المسلمون من الاضطهاد والتنكيل للارتداد عن دينهم الذي اعتنقوه عن إيمان وقناعة، ودافعوا عنه بصدق وإخلاص.

قد يكون من طبيعة الأمور أيضاً أن يتطور فن الحرب العثماني تطوراً كبيراً، وذلك تبعاً لتطور هدف الحرب من جهة، وتطور الوسائط القتالية من جهة أخرى. فقد ظهرت الدولة العثمانية مع بداية القرن الرابع عشر تقريباً. ولم تكن الأسلحة النارية يومها قد دخلت في تسليح الجيوش.

ولهذا بقي تنظيم الجيوش مقتصراً بصورة أساسية على المشاة والفرسان، وكانت القدرة البحرية تعتمد على السفن الشراعية، بحيث بقيت أساليب القتال في البر والبحر مشابهة لما كانت عليه قبل عشرة قرون. ثم ظهرت الأسلحة النارية - المدفعية - وكانت الدولة العثمانية هي أول دولة استخدمت المدفعية عندما قامت قواتها بحصار القسطنطينية وفتحها - فبدأ بذلك العصر الحديث -. وكان على القوات العثمانية أن تعيد تنظيم قواتها على أساس التطورات الحديثة، حيث أصبحت المدفعية بدورها سلاحاً أساسياً ومستقلاً، يعمل لخدمة قوات المشاة والفرسان، ويقدم الدعم لها.

عندما شرعت القوات العثمانية بشن حروبها ضد الفرنج الصليبيين، كان سلاحها الأساسي هو السيف والرمح والسهام والفؤوس - البلطات -. غير أن هذه القوات كانت مميزة بقدرتها الحركية العالية بسبب اعتمادها على الفرسان بالدرجة الأولى. كما أنها كانت مميزة بقدرتها على حشد قوات ضخمة، وعلى سبيل المقارنة فعندما واجهت إمارة موسكو غزو المغول - التتار في معركة الجليد (على بحيرة تشودسكي جنوب غرب لينينغراد - في ٥ نيسان - ابريل - سنة ١٢٤٢ م) لم تتمكن من حشد أكثر من ثلاثين ألف مقاتل، وكذلك كانت معظم الدول الأوروبية. مما كان يحملها على حشد عدد من جيوش الأقطار الأوروبية المختلفة. وهكذا ففي معركة نيقوبوليس حشد الصليبيون من انكلترا وألمانيا والمجر ورومانيا وبولندا وبوهيميا وايطاليا واسبانيا جيشاً زاد عدده على (١١٠) آلاف محارب. وكان جيش السلطان بايزيد الذي واجه هذه الحملة يضم بدوره أكثر من مائة ألف مجاهد. ونظراً لما كان عليه التفوق العددي من الأهمية، فقد حرصت الدول الأوروبية على زيادة عدد المقاتلين في جيوشها. وعلى سبيل المثال، فقد تولى أمير موسكو - ديمتري ايفانوفتش جيشاً زاد عدد أفراده على مائة ألف محارب لمهاجمة المغول التتار المسلمين الذين كان عدد أفراد جيشهم بدوره يضم مثل هذا العدد (وانتصر الروس في معركتهم هذه في كوليكوف يوم ٨ - أيلول - سبتمبر - ١٣٨٠ م). وكان على الدولة العثمانية مجابهة التطورات في الدول المجاورة، والتي كانت في حالة حرب دائمة ومستمرة ضد الدولة العثمانية، وذلك بزيادة حجم

قواتها بصورة منتظمة ولهذا لم يكن غريباً أن تحشد الدولة العثمانية في عدد من معاركها جيوشاً زاد عدد أفرادها على المائة ألف مقاتل وحتى المائتي ألف مقاتل.

لقد كانت الجيوش العثمانية، باعتبارها جيوشاً إسلامية ذات هدف محدد وواضح تعتمد على الجنود النظاميين وعلى المتطوعين (المجاهدين). بينما كانت الجيوش الصليبية (الأوروبية) تعتمد - حتى نهاية القرن الخامس عشر - على المرتزقة الذين يتم استئجارهم لقاء مبلغ من المال تحدد قيمته بحسب مدة الايجار -. وكان لهؤلاء قيمة قتالية عالية باعتبارهم من محترفي القتل والقتال، غير أن هؤلاء لم يكونوا أوفياء دائماً إذ كان شعارهم (**حيث النقود هناك الوطن**). وإذن فلا غرابة في أن يحرز العثمانيون انتصارات رائعة على جيوش المرتزقة، رغم ما كانت تبديه هذه الجيوش من شدة البأس والضراوة في القتال - على أمل الحصول على الغنائم -.

لم تكن القوات العثمانية متفوقة في بداية عهدها بقدرتها على حشد أعداد ضخمة من المجاهدين في سبيل الله مقابل مرتزقة الجيوش الصليبية. ولم تكن هذه القوات متفوقة في نوعيتها فحسب، بل إنها كانت متفوقة أيضاً في قيادتها الموحدة، حيث كان الغزاة - خلفاء العثمانيين - يتولون بأنفسهم جيوش المجاهدين في سبيل الله، على نحو ما كان عليه خلفاء المسلمين وأمراءهم في معظم الحالات وفي مختلف العهود. وقد كان تنفيذ مبدأ (وحدة القيادة) يضمن تنسيق التعاون بين مختلف القوى، وزجها وفق خطة القائد.

ومقابل ذلك، فقد كانت جيوش الغرب تخضع لقيادة مشتركة تضم قادة جيوش الأقاليم والأقطار المتباينة. وكان هذا الأسلوب يحقق نجاحاً في بعض الحالات، عندما تتفق الآراء على خطة الحرب، ولكنه كانت له محاذيره وسيئاته أيضاً، إذ أن عدم الانصياع أو عدم الخضوع للقائد الأعلى الذي يتم تعيينه لإدارة الحرب، والتنافر في لآراء، كثيراً ما كان يؤدي الى الفشل، على نحو ما حدث في معركة (نيقوبوليس ٧٩٩ هـ = ١٣٩٦ م) حيث انتصر العثمانيون بوحدة قيادتهم على القيادة المتنافرة للحملة الصليبية المشتركة.

لقد كانت الدولة العثمانية هي أول دولة أدخلت الأسلحة النارية الى جيوشها، وكان المدفع هو أول سلاح ناري ظهر إلى الوجود، وبعده ظهر السلاح الناري اليدوي (البارودة) وكان الشكل الأول للمدفع (الذي ظهر سنة ١٤٠٥ م) بدائياً، ويتكون من سبطانة معدنية ومن حجرة لوضع شحنة البارود فيها. وكانت السبطانة تثبت على حامل خشبي، ولم تكن هناك أجهزة للتسديد. فكان يتم توجيه السلاح نحو الهدف بالنظر وبصورة غير دقيقة. وكانت المدافع تطلق حجارة وقذائف معدنية مشتعلة. ولهذا كان لا بد من مضي وقت طويل قبل أن تؤثر الأسلحة النارية تأثيراً فعّالاً في القتال، ولتحل محل الأسلحة القديمة. وبالتالي فإن ظهور الأسلحة النارية واستخدامها لم يؤثر بصورة مباشرة في تنظيم القوات وفي أساليب قتالها. وهكذا بقي التنظيم القتالي للجيش العثماني هو تنظيم (الخميس) الذي ظهر منذ أيام النبوة الأولى، حيث كان ينقسم الجيش الى مقدمة ومجنبتين وقلب ومؤخرة (ساقة). ولقد تطور هذا التنظيم تطوراً بسيطاً تبعاً لما تقتضيه الظروف القتالية ومسارح العمليات - مثل تحرك الجيوش على أرتال متوازية أو أرتال متتالية أو أرتال متلاقية. غير أن كل جيش من هذه الجيوش كان يتخذ تنظيم الخميس الذي أكدت التجارب القتالية المتتالية، والمستمرة أنه هو التنظيم الأفضل والأمثل لتلبية متطلبات حرب الحركة، سواء كانت هذه الحركة ستؤدي الى معركة تصادمية - جبهية - أو إلى معركة منظمة مسبقاً للهجوم على جبهة العدو أو ضد مواقع محصنة. إذ كان باستطاعة الأرتال المتحركة بهذا التنظيم التحول بسرعة من تشكيل المسير الى تنظيم المعركة.

لقد كانت مدرسة الحرب العثمانية هي المدرسة التي أيقظت الروح العسكرية في أوروبا الوسطى خاصة وفي كافة الدول الأوروبية بصورة عامة. وتشير كثير من الأبحاث أن كافة القوى المقاتلة في أوروبا كانت تجهل متطلبات حرب الحركة وتنظيماتها، وما تتطلبه من تدابير أمنية - طلائع، مفارز استطلاع متقدمة، قوات حماية - الخ... وكذلك ما تحتاجه من تدابير إدارية لنقل الامدادات والمواد التموينية الخ... غير أن قوة من هذه القوى، قيض لها أن تظهر على مسرح السياسة العسكرية لتقتبس من الدولة العثمانية أفضل انجازاتها

في فن الحرب وأولها تطوير القدرة الحركية، حيث تشير المعلومات المتوافرة الى أن إيفان الرابع - أمير روسيا - (١٥٣٣ - ١٥٨٤ م) قد استطاع تكوين جيش قوي ضم مائة ألف فارس. مع الاعتماد على جيش عامل. والاحتفاظ بقوات احتياطية ضخمة - على نحو ما كان عليه تنظيم الجيش العثماني -.

قد يكون من المتوقع، أن تتجاهل كافة الدول التي تعلمت فن الحرب على أيدي العثمانيين المسلمين. ذكر ما كان لهذه المدرسة من فضل على المدارس العسكرية الأخرى في العالم. غير أن هناك ثمة حقائق قد يصعب تجاهلها والتنكر لها. فقد اعتمد ايڤان الرابع (الملقب بالرهيب) في تنظيم جيشه على التتار والقوزاق المسلمين الذين أخضعتهم موسكو لحكمها، حيث كان القوزاق والتتار قد استقروا منذ أجيال في حاميات مدن الحدود وانتشروا في حوض الفولغا والدون والجزء الأسفل من الدنيبر. وكان باستطاعة موسكو عند اعتمادها على هذه القوات، أن تزيد عدد أفراد جيشها الى مائتي ألف مقاتل - نصفهم من الفرسان -.

لم تكن الدولة العثمانية غافلة عن الجهد الذي تبذله (موسكو) لتوحيد الإمارات الروسية، وبناء قدرتها على حساب المسلمين (التتار والقوزاق) غير أن ما دهمها على جبهة المغرب كان أشد خطراً عليها وعلى المسلمين. فالمعروف أنه بعد فتح القسطنطينية (سنة ٨٥٧ هـ = ١٤٥٣ م) تجددت الحملات الصليبية بعنف أكبر على جبهة الغرب كافة بحيث لم يمض نصف قرن على هذا الحدث التاريخي حتى تم للصليبيين احتلال غرناطة (سنة ٨٩٧ هـ = ١٤٩١ م) وإخراج المسلمين من الأندلس. وأثناء ذلك، كانت (موسكو) تتابع بناء قدراتها على الحدود الشمالية المتاخمة للحدود العثمانية، حتى إذا ما كانت سنة ٩٦٠ هـ = ١٥٥٢ م. وهي السنة التي تولى فيها ايڤان الرابع - الرهيب - سلطاته، انصرف على الفور لفتح (قازان)★ وذلك لضم بقية قوات التتار لحكمه، والإفادة من قدرتهم القتالية، وما يتميزون به من الكفاءة العالية في حرب

(★) قازان: (KAZAN) مدينة تقع على نهر الفولغا، كانت عاصمة المغول - التتار المسلمين. وأصبحت عاصمة جهورية التتار المستقلة - في جملة الجمهوريات السوڤييتية.

الحركة. فكانت المدرسة الإسلامية (العثمانية ـ والتتارية) هي المدرسة التي تعلم منها الروس فن الحرب.

كذلك الأمر بالنسبة للغرب. إذ أن الأسماء الكبيرة التي لمعت في سماء فن الحرب وتألقت خلال تلك الحقبة ـ والتي سبقت الإشارة إليها من أمثال سوبيسكي وشارل أمير اللورين وسواهما ـ لم تظهر إلا من خلال فن الحرب الإسلامي الذي نقله العثمانيون الى الغرب عبر الحروب المستمرة. والمعروف أن تنظيم الفرسان، وتقسيمهم الى فرسان خفيفة (هوسار) وثقيلة (دراغون) وتفوق المجريين والهنغاريين في هذا المضمار، لم يكن إلا بسبب الاحتكاك المستمر بالقوات العثمانية ـ والتعلم منها، ومحاولة محاكاتها وتقليدها. غير أن ما تعلمته روسيا يبقى هو الأكثر أهمية والأكثر رجحاناً، فقد تميزت المعارك الروسية، منذ بداية ظهور روسيا على مسرح الحرب، بجميع خصائص المعارك الإسلامية المتوارثة والأصيلة، ومن أبرزها: **البحث عن المعركة، واستخدام القدرة الحركية للأغراض الهجومية، والحسم في الصراع المسلح على أرض المعركة، والاستخدام الماهر لمبادىء الحرب، والتأمين الإداري للقوات.**

ولهذا لم يكن غريباً أن يكون الصراع بين العثمانيين المسلمين والروس الارثوذكس هو الصراع الأشد ضراوة والأكثر عنفاً والأوفر اتساعاً وشمولاً، سواء على جبهة الشمال المتاخمة لحدود الدولتين، أو على جبهة الغرب. غير أن الدولة العثمانية بقيت هي الأقوى والأكثر تفوقاً حتى منتصف القرن الثامن عشر، حيث أخذ التحول في غير مصلحة العثمانيين المسلمين، بسبب تضافر جهود كافة الدول الصليبية لاضعاف الدولة العثمانية ـ الإسلامية، واستنزاف قدرتها على كافة الجبهات.

لم تكن معارك العثمانيين المسلمين ناجحة باستمرار. فقد أصيبت القوات العثمانية بكوارث كثيرة، ونكبات مريرة، سواء في الأعمال القتالية البرية، أو في الأعمال القتالية البحرية، غير أن الأمر المثير هو إصرار القيادة العثمانية على تحقيق أهدافها بعد معالجة أسباب الفشل، واستدراك عوامل القصور والضعف.

وعلى سبيل المثال: فعندما تم تدمير الأسطول العثماني في معركة ليبانتي (سنة ٩٧٩ هـ = ١٥٧١ م) الذي كان يضم ثلثمائة سفينة أسرعت الدولة وحشدت كل امكاناتها لإعادة

تنظيم القدرة البحرية بحيث لم تمض أكثر من سنة واحدة حتى عاد الأسطول العثماني وهو أكثر قوة مما سبق. وكذلك بالنسبة للقوات البرية التي كانت في حالة إعادة تنظيم مستمرة.

تعتبر عمليات إعادة التنظيم من العمليات الأساسية في بناء كل جيش. إذ أن من طبيعة الحرب، سواء كانت ناجحة أو فاشلة، أن تستنزف من قدرة الجيش، وأن تظهر بعض عيوبه ونقائصه، وأن تبرز نقاط الضعف في تنظيمه وتسليحه. وقد يكون من الصعب في ظروف السلم معرفة ما يجب إصلاحه أو تطويره بصورة دقيقة. غير أن نار الحرب التي كانت تصهر الجيش العثماني بصورة مستمرة، كانت تظهر في الوقت ذاته مدى الحاجة (للاصلاح) و(إعادة التنظيم) على أسس جديدة. ويمكن أن يفسر ذلك أحد أسباب إلغاء تنظيم (الانكشارية - أو الجيش الجديد). وفي الواقع، فقد احتملت الدولة العثمانية من انحرافات هذا الجيش ما لا يجوز احتماله، وذلك على نحو ما سبق عرضه، وحاولت اصلاحه وتقويمه ليقوم بدوره كمثل ما كان عليه في بداية عهده. غير أنه لما تبين للدولة أن كل محاولات الاصلاح قد فشلت، عملت على إلغائه، وتكوين جيش جديد، على أسس حديثة.

لقد سارت الدولة لعثمانية منذ بداية عهدها على بناء قدراتها القتالية بالاعتماد على امكاناتها الذاتية، فعملت على إقامة قواعد بناء السفن، ومصانع (سكب المدافع). وعندما ظهرت الأسلحة الفردية أقامت مصنعاً لصناعة البواريد. وكانت المدفعية هي السلاح الذي حظي باهتمام كبير من قبل السلاطين العثمانيين، وظهرت منذ البداية أنواعاً مميزة، منها ما هو خاص بتسليح السفن، ومنها ما هو خاص لمرافقة المشاة والفرسان ودعمهم، ومنها ما هو خاص بالقلاع والحصون. وقد يكون من المثير حقاً ملاحظة الاستخدام الماهر للمدفعية منذ بداية ظهورها، ففي معركة موهاج (موهاكس) في ٢٠ ذي العقدة سنة ٩٣٢ هـ = ٢٨ - آب - أغسطس - سنة ١٥٢٦ م. زجّ السلطان سليمان القانوني مائة ألف جندي وثلثمائة مدفع وثمانمائة سفينة نقل في نهر الدانوب لنقل الجيش. واصطفت القوات العثمانية على ثلاثة صفوف. غير أن هذه القوات لم تصدد لثقل هجمة الفرسان المجريين المشهورين بالاندفاع والشجاعة،

فتراجعت إلى ما وراء المدفعية التي تلقت أمراً من السلطان بالتعامل مع فرسان العدو ومشاته (**فأطلقت المدافع قذائفها تباعاً، وتوالى اطلاقها بسرعة غريبة، أوقعت الرعب في قلوب المجريين، فأخذوا في التقهقر، وتبعهم جند المسلمين وطاردوهم حتى قتل أغلب فرسان المجر. وقتل ملكهم لويس**) .

ومضت ثلاثة قرون قبل أن يستخدم قائد المدفعية الفرنسية (نابليون بونابرت) مدفعيته لتنفيذ مهمة مماثلة لقمع الثورة في مرسيليا. ويظهر ذلك تفوق العثمانيين، لا في التسلح والتنظيم فحسب، بل في استخدام ما هو متوافر من القوى والوسائط استخداماً تجلت فيه أروع أشكال الابداع في إدارة الحرب.

لقد كانت عملية إعادة التنظيم المستمر، على مثل هذا المستوى، وبمثل هذه النوعية، برهاناً على ما توافر للدولة العثمانية ولجيوشها من القدرة المبدعة والمتدفقة بحيوية واندفاع يصعب وصفها. ويبرهن ذلك أيضاً على ما توافر من الاحتياطيات المادية الضخمة التي خصصت للحرب، سواء كانت هذه الاحتياطيات على مستوى الصناعة، أو على مستوى القدرة البشرية المقاتلة. وذلك بمقياس تلك الحقبة الزمنية التي عاشتها الدولة العثمانية، وبالمقارنة مع مثيلاتها أو نظائرها في الدول الأخرى. ولم تكن عملية (إعادة التنظيم) محددة بحدود معينة، وإنما كانت شاملة تبعاً للمستجدات والتطورات. وهكذا فعندما استدعت الحاجة إعداد الضباط إعداداً خاصاً، جرى فتح الكليات لتخريج ضباط المدفعية وضباط المشاة وضباط البحرية. وعندما ظهرت الحاجة لتأهيل القادة على فنون إدارة الحرب. جرى فتح معاهد عليا (كليات قيادة وأركان). ولم تكن الدولة العثمانية مغلقة على ذاتها، بل كانت منفتحة على كل جديد، ولهذا لم يكن غريباً أن تستعين الدولة العثمانية بالخبراء من الدول الأجنبية ـ ألمانيا خاصة ـ غير أنها بقيت معتمدة على قدراتها وامكاناتها بالدرجة الأولى.

لعل من أهم ما يثير الانتباه في موضوع (إعادة التنظيم) هو ذاك التكامل في إعادة التنظيم على كافة مستويات الدولة من جهة، وعلى مستوى كافة صنوف الأسلحة من جهة ثانية. وذلك جميعه في إطار محكم من التوازن بين (هدف الحرب) و(ثمن الحرب).

فقد برز من خلال المراسيم (الفرمـانـات) الاصلاحيـة التي أصـدرهـا السلاطين العثمانيون في فترات مختلفة، حرص الدولة الشديد على الالتزام بقواعد التجنيد، بحيث لا يؤدي ذلك إلى تعطيـل الزراعـة أو التجـارة أو سـواهـا مـن الخدمـات والأعمال الاجتماعية، إذ أن تعطيلها سيؤدي الى ضعف موارد الدولة ومواطنيها على السواء، مما يضعف بالتالي من قدرة الدولة ومن قدرة قواتها المقاتلة مادياً ومعنوياً. ويتوافق ذلك مع المعطيات الحديثة لما بات معروفاً باسم (اقتصاد الحرب) إذ من المحال على دولة تعتمد على قدراتها الذاتية أن تنظم جيشاً ضخماً يتجاوز حدود امكاناتها. وعلى الرغم من ذلك، فقد وجدت الدولة العثمانية ـ في وقت متأخر من عهدها ـ مرغمة على التضحية بهذا المبدأ. وحشد قوات ووسائط أكبر من قدراتها وامكاناتها للرد على التحديات الثقيلة التي فرضت عليها. غير أنها كانت تحاول في كل مرة إعادة التوازن المفقود حتى تستطيع متابعة مسيرتها الشاقة عبر العداء المتزايد ضدها. وفي مجال تنظيم القوات المسلحة، كان هناك ثمة توازن رائع يحكم موازين القوى، وكان مؤشر هذه الموازين يتأرجح تبعاً للهدف المرحلي. فكان ميزان القوى يتجه لدعم القوى البحرية عندما يتطلب الموقف، ثم يجري تحويل الجهد لقوات المدفعية وقوات الفرسان في فترات أخرى، ويؤكد ذلك مـرة أخـرى المرونـة الكبرى التي اكتسبتهـا القـوات المسلحـة العثمانية ـ في جميع صنوفها ـ في مجال إعادة التنظيم. بحيـث كـانـت هـذه القـوات متحررة تحرراً كاملاً من كافة القيود ـ إلا من القيود التي يحددها الواجب والتي تفرضها متطلبات المرحلة ـ. وقد اعتبر ذلك لدى بعض الباحثين بمثابة نقطة ضعف في تنظيم القوات المقاتلة العثمانية، غير أن التحليل الموضوعي لتتابع الأعمال القتالية وتطوراتها مع مقارنة ذلك بقدرات الدولة وإمكاناتها، يؤكد أنه كان من المحال على الدولة العثمانية الاحتفاظ بقوات مقاتلة في تنظيمات ثابتة بمقدار ـ أو بحجم ـ كبير لفترة طويلة، وابقاء هذه التنظيمات والقوى والوسائط بدون عمل ولا مهمة، بينما تتطلب الواجبات والأعمال القتالية توجيه الجهد لتنظيمات وقوى أخرى ـ كالقوات البرية عامة أو بعض صنوفها مثل الفرسان أو المدفعية أو الهندسة العسكرية الخ... ويظهر ذلك ـ بصورة غير مباشرة ـ سبب حرص القيادات العثمانية ـ على اختلاف

مستوياتها - على تحقيق التوازن بين (هدف الحرب) وبين (ثمن الحرب). إذ كانت هذه القيادات تدرك أنه ليس باستطاعة الدولة العثمانية - رغم ما تمتلكه من القدرات والامكانات، ورغم ما هو متوافر لها من القوى المقاتلة - أن تخوض حرباً فاشلة أو حرباً عقيمة، ذات مردود لا يتناسب مع التضحيات التي تقدمها القوات المقاتلة لاحراز النصر. ومن أجل ذلك كان يتم الاعداد للحرب بعناية كبيرة، وتجهز القوى بكل ما تحتاجه، ثم تنطلق هذه القوى وهي مصممة على احراز النصر مهما بلغ الثمن. إذ أن ما يتم دفعه على أرض القتال هو أقل بكثير مما تضطر القوات لدفعه في حال الفشل والهزيمة.

لقد وجه الى الخلفاء العثمانيين، في جملة ما وجه إليهم من نقد جائر، أنهم تخلوا منذ القرن السابع عشر، أو ربما قبل ذلك بقليل، عن أحد واجباتهم في قيادة الجيوش وخوض غمار الحرب، والانصراف الى حياة الدعة والراحة، مما أدى الى ضعف الروح العسكرية العثمانية وبالتالي الى الهزائم التي منيت بها الجيوش العثمانية.

وتجاهل أمثال هؤلاء النقاد مجموعة من العوامل؛ أهمها أن المذهب العسكري الإسلامي لم ينهض على أيدي خلفاء المسلمين، بمعنى أنه ليس من واجب خليفة المسلمين قيادة الجيوش بصورة حتمية. وإذا كان الرسول ﷺ قد تولى بنفسه قيادة العدد الأكبر والأكثر أهمية وخطورة من الغزوات والسرايا، إلا أنه وفي الوقت ذاته أسند قيادة البعوث والسرايا الى عدد من القادة الذين عرف فيهم القدرة والكفاءة. وكذلك فعل الخلفاء الراشدون الذين لم يتولوا قيادة الحرب وإدارة معاركها إلا في ظروف استثنائية، وفي حالات خاصة، لاسيما بعد أن اتسعت مسارح العمليات وتباعدت. وكان مجرد قيام الخليفة بتعيين قائد من القادة. انما يعني من الوجهة الشرعية أنه منحه مكانته في إدارة الحرب، ومعروفة قصة مخالفة الصحابة لعمر بن الخطاب رضوان الله عليه يوم همَّ بقيادة الجيش لفتح العراق، إلى أن قرر تعيين سعد بن أبي وقاص رضوان الله عليه. وقد سار الخلفاء الأمويون ومن بعدهم العباسيون على هذا النهج، فكانوا يتولون بأنفسهم قيادة الجيوش أحياناً، ويسندون قيادتها في أحيان

أخرى الى الاكفاء من قادتهم ورجال دولتهم وأبنائهم أو اخوانهم قبل كل شيء - لما في ذلك من الفضل والثواب - وسار الخلفاء العثمانيون على هذا النهج أيضاً، بحيث أصبح الجيش الجديد (الانكشارية) يتراخى في بعض الأحيان إن لم يتول الخليفة قيادته بنفسه، وليس ذلك بداهة بالاجراء الصحيح دائماً. فقد أدرك خلفاء المسلمون منذ العهود الأولى أن واجباتهم تجاه الرعية - وهي التي تشكل الشريحة الأكبر من المجتمع الإسلامي - هي أكبر من واجبات قيادة جزء من الرعية (القوات المحاربة). كما أن إدارة الدولة، بصورة عامة، هي أكبر خطراً، وأوفر حظاً من الأهمية، من قيادة القوات المحاربة. وعلاوة على ذلك، فقد كان باستطاعة الخليفة - أمير المؤمنين - معالجة مشكلات الحرب ونتائجها بفاعلية أكبر - وهو على البعد منها - بأكثر من قدرته على معالجتها في حدود مسرح العمليات، حيث كان الخليفة - وبصورة مستمرة - يعالج القضايا الاستراتيجية، وإعادة توزيع القوات وحشد الاحتياط وزجّه على مختلف الميادين. بينما بقي قادة الجيوش يمارسون دورهم على مستوى العمليات - وهو ما يشابه تماماً توزيع الواجبات والمسؤوليات في تنظيمات الدول الحديثة. وعلاوة على ذلك كله، فقد تطور مفهوم القيادة منذ نشوء الدولة العثمانية بما يتوافق بدوره مع مبادىء المذهب العسكري الإسلامي. فبينما كان ملوك الدول يتولون بأنفسهم قيادة الجيوش أيام بطرس الأكبر وشارل الثاني عشر - ملك السويد - وسواهما - في بداية القرن السابع عشر، إذا بالملوك والأباطرة يتخلون تدريجياً عن دورهم في إدارة الأعمال القتالية على مسارح العمليات، ويتركون ذلك لقادتهم، وقد ساعد على هذا التطور ظهور التخصص في عمل القيادات وهيئات الأركان. وعلى الرغم من محاولات أباطرة وملوك الأزمنة الحديثة - من هو متوج ومن كان غير متوجاً باسم ملك أو امبراطور - التدخل في قيادة الأعمال القتالية على مسارح العمليات - كمثل ما فعله هتلر أو ستالين أو موسوليني - غير أن العمل الأساسي لهؤلاء بقي محدداً بالقيادة السياسية - الاستراتيجية (أو الاستراتيجية العليا) على نحو يتطابق تماماً ومبادىء المذهب العسكري الإسلامي. وقد مارس الخلفاء العثمانيون هذا الدور بصورة ناجعة وفعّالة في معظم الحالات. واضطلعوا بأعبائه. ولهذا فقد يكون من غير الواقعية

اتهامهم - بالقصور والتقصير - لتخليهم عن قيادة القوات في ميادين الحروب، واعطاء هذا الواجب الأفضلية على إدارة الدولة وعلى واجب القيادة الاستراتيجية. وعلى كل حال، فقد بقي الخليفة العثماني. في نظر الدولة والشعب - هو المسؤول الأول والأخير عن إدارة الحرب، وعن اختيار القادة، وعن حشد القوى والوسائط الضرورية لاحراز النصر. ولهذا فقد كان الخليفة - السلطان - يحرص الحرص كله على اختيار أفضل الرجال وأكثرهم كفاءة لمنصب الصدر الأعظم (رئيس الوزراء) الذي حددت واجباته - بإعداد الجيوش والسهر على تنظيمها وتسليحها وتدريبها وزجها في القتال. أو حتى القيام بقيادتها في الحروب. وقد ظهر عدد كبير من هؤلاء الرجال الذين اضطلعوا بواجباتهم على أفضل وجه - على نحو ما سبق عرضه - ومن ذلك على سبيل المثال - وتخصيصاً - ما قام به الصدر الأعظم محمد باشا كوبريلي سنة ١٠٦٩ هـ = ١٦٥٨ م عندما أخضع ثورة امير ترانسلفانيا (راكوكسي). ثم أخضع ثورة الفلاخ = الأفلاق (مولدافيا) . وقد جاء بعده ابنه (أحمد) سنة ١٠٧٢ هـ = ١٦٦١ م، ففتح قلعة نوهزل في تشيكوسلوفاكيا بالإضافة الى عدد من المدن الهامة سنة ١٠٧٤ هـ = ١٦٦٣ م. وكذلك برز اسم الصدر الأعظم (قره مصطفى باشا) الذي حاصر ڤيينا سنة ١٦٨٣ م وقام باصلاحات عسكرية كبرى. ويمكن هنا التذكير بما حدث للصدر الأعظم (سليمان باشا) عندما هزم في موهاج سنة ١٠٩٨ هـ = ١٦٨٧ م حيث اهتاجت العاصمة - الآستانة - واضطر كبار رجال الدولة لعزل السلطان محمد الرابع. ولهذا لم يكن غريباً أن يقتحم الصدر الأعظم (علي باشا داماد) مواطن الخطر في (بتروارِدين - أو غروس واردين) عندما هزمه الأمير (أوجين دوق سافوا) في سنة ١٧١٦ م، مفضلاً الموت على أرض المعركة عن الهزيمة وما يتبعها من المذلّة والعار. ولقد اشتهر الصدر الأعظم (عمر باشا) لما حققه من انتصارات ضد القوات الثائرة في الهرسك والجبل الأسود سنة ١٢٧٧ هـ = ١٨٦٠ م. كما انتصر الصدر الأعظم عبد الكريم باشا على ثورة الصرب وأعاد فتح مدينة بلغراد وسواها من مدن الأقليم. وكذلك فعل وزير الحربية (الغازي عثمان باشا) سنة ١٨٧٧ م حيث حقق عدداً من الانتصارات على القوات الروسية التي كانت تدعم الثوار الصربيين (لاسيما انتصاره في

بلفنه). مما حمل الروس على إجلاله واحترامه عندما انتصروا عليه بعد معارك طاحنة كان التفوق الكبير فيها لمصلحة القوات الروسية بحيث أنه لم يتمكن من الصمود وتحقيق تلك الانتصارات إلا بفضل ما توافر له من الكفاءة القيادية العالية، وإلا بفضل ما اشتهرت به القوات العثمانية من الشدة في القتال، والتصميم الكبير على القتال حتى النصر أو الشهادة.

لقد كان العثمانيون يملكون باستمرار التفوق العددي بفضل تطوع الغزاة والمجاهدين، وبفضل نظام التعبئة الذي تميز به المذهب العسكري الإسلامي - منذ ظهور الإسلام. بالإضافة الى امتلاكهم للتفوق النوعي الذي يعتمد على الكفاءة القتالية والخبرات المتوارثة والتي كانت تصقلها وتشحذها باستمرار الأعمال القتالية المتجددة على جبهات القتال. ولكن هذا التفوق أخذ في الانحسار التدريجي اعتباراً من بداية القرن التاسع.

فقد حملت رياح الثورة الفرنسية تغييرات أساسية في تنظيم الجيوش الأوروبية، إذ أن إصدار قانون التجنيد الاجباري في فرنسا (سنة ١٧٩٣ م) ضمن للجيش الفرنسي مورداً ضخماً من القدرة البشرية المقاتلة، وبأسعار منخفضة لا ترهق موازنة الدولة، وهكذا كان باستطاعة (نابليون بونابرت) أن يحشد في جيشه (سنة ١٨٠٢ م) قوة من ٤٥٣ - ألف رجل، منهم ٤٠٨ آلاف رجل في المشاة و ٤٥ ألفاً في الخيالة. وتضاعف عدد أفراد هذا الجيش في سنة ١٨١٢ م فبلغ ٨٠٠ ألف رجل، و٤٠٠ سرية خيالة بلغ عدد فرسانها مائة ألف رجل، وبلغ عدد أفراد سلاح المدفعية وسلاح المهندسين مائة ألف. واضطرت الدول الأوروبية للأخذ بهذا النهج ذاته، فعملت على فرض قانون التجنيد الاجباري. مما ساعد روسيا القيصرية على أن تحشد (سنة ١٨١٢ م) لمواجهة غزو نابليون بونابرت جيشاً ضم ٦٠٠ ألف مقاتل غير نظامي و٤٨٠ ألف جندي في القوات الميدانية - النظامية - و١٦٠٠ مدفع (وكان لدى جيش نابليون عدداً مماثلاً تقريباً من المدافع). وعندما شنّت روسيا الحرب على جبهة البلقان لقتال العثمانيين، زجّت ٢٦٠ ألف رجل، بينما لم تتمكن الدولة العثمانية من زجّ أكثر من ١٩٠ ألف رجل كان عليهم الدفاع عن جبهة واسعة تمتد من روشكا الى شوملا وفارنا وسيليستريا

وفيدين. وكان من نتيجة ذلك انتصار القوات الروسية سنة ١٨٧٧ م. وهو الانتصار الذي أوصل القوات الروسية الى العاصمة العثمانية. وهكذا فقدت الدولة العثمانية أحد العوامل الذي كان يضمن لها تحقيق التفوق العددي على أعدائها، متفرقين ومجتمعين. وكان لضياع هذا العامل دوره في ضياع عامل آخر وهو (التفوق النوعي) فقد حرصت روسيا - خاصة - على فرض غرامات ثقيلة على الدولة العثمانية، أرهقت كاهلها، وجعلتها عاجزة حتى عن الاضطلاع بوفاء الديون التي سببتها الحروب المتتالية، فتوقفت عجلة التطوير لفترة زادت على نصف قرن، كانت فيها بقية الدول الغربية تطور قدراتها وصناعاتها بسرعة مذهلة. وفي الوقت ذاته فإن بتر دول أوروبا الوسطى عن الدولة العثمانية حرم العثمانيين من بعض الموارد الاقتصادية ومن القدرات البشرية المقاتلة، مما زاد الدولة العثمانية ضعفاً على ضعفها. وهكذا تضافرت كافة العوامل - وفق مخطط دقيق ومحكم - لاضعاف الدولة العثمانية وحرمانها من عوامل تفوقها. وكان من نتيجة هذا الضعف الخارجي، ظهور حالة من التفتت المادي والمعنوي على الجبهة الداخلية. وقد أدى هذا بدوره الى إضافة ضعف جديد لعوامل القدرة القتالية العثمانية.

حرمت الدولة العثمانية بذلك من حرية العمل العسكري، مما أدى الى حرمانها بالتالي من حرية العمل السياسي. وصار باستطاعة الدول العظمى (روسيا وانكلترا وفرنسا) وحتى إيطاليا واليونان أن تعمل ضد الدولة العثمانية الإسلامية بكل قوتها؛ وبكامل حريتها.

لقد استطاعت القوات العثمانية، في وسط هذا الانهيار المريع الذي تعجز أي دولة عن احتماله أو مجابهته، أن تنتصب قوية عملاقة، كلما اتيحت لها الفرصة المناسبة. ولقد وقف العالم ذاهلاً عندما انطلقت القوات العثمانية لقتال القوات الروسية في القفقاس - القوقاز - في بداية الحرب العالمية الثانية - مما حمل القيادة الروسية على طلب الدعم من الحلفاء الغربيين للتدخل ضد العثمانيين، وفتح جبهة ثانية في الغرب لتخفيف الضغط عن القوات الروسية. وكذلك ما

أظهرته القوات العثمانية من صمود رائع في مواجهة الانكليز على جبهة السويس. فكيف استطاعت القوات العثمانية مجابهة تلك التحديات؟

لقد زعم بعض الباحثون الغربيون ومؤرخوهم - أو بالأحرى معظم هؤلاء الباحثين أو المؤرخين أن الفضل في بروز هذه الظاهرة إنما يعود لكفاءة القيادة الألمانية والقوات الألمانية التي عملت في الحرب إلى جانب العثمانيين. وهكذا، وعلى الرغم من عداء الحرب بين الغربيين، فقد عملوا على تمجيد القائد الألماني والجندي الألماني، ولا هدف من ذلك إلا الانتقاص من قيمة المجاهد العثماني المسلم - قائداً وجندياً -. غير أن هؤلاء الغربيون من باحثين وغربيين يقعون في الضلالة وهم يحاولون التضليل، إذ أنهم سرعان ما يعترفون بشكل أو بآخر بالتنافر الذي كان قائماً ومستمراً بين القيادات العثمانية والألمانية، سواء عند وضع مخططات الحرب أو عند تنفيذها، مما كان يؤدي الى عدم تنفيذ توجيهات القادة الألمان ومخططاتهم. كما يعترف هؤلاء بقلة عدد أفراد القوات الألمانية التي لم تكن أكثر من قوات رمزية. وعلاوة على ذلك، يعترف هؤلاء الباحثون والمؤرخون، ويجمعون، على أن سلوك القادة الألمان - المتعالي - وإعطاءهم الأفضلية لمفارز قواتهم في الامداد والتموين، كان من العوامل المحبطة لعزيمة القوات العثمانية وقياداتها. وقد يكون مثل هذا الاحباط نتيجة طبيعية ومتوقعة، فقد عرف الألمان وقادتهم بالغرور والصلف والتعالي، وكان من الصعب على العثمانيين وقادتهم وهم يشعرون أنهم من أبناء دولة عظمى تمتلك خبرات قتالية واسعة وتتوافر لقياداتهم كفاءات قيادية عالية - قبول حلفاء يتعالون عليهم ويتكبرون. وبذلك يتم الوصول الى النتيجة السليمة - والتي لم يسع المقاتلون والقادة الغربيون إلا الاعتراف بها على كره منهم - وهي أن ما أظهره العثمانيون حتى في أشد أيام محنتهم لم يكن إلا بسبب ما تميز به الجندي العثماني عبر تاريخ فن الحرب من (الفضائل الحربية) وما اشتهر به من الروح المعنوية العالية (الايمان) وما توافر له من الخبرات القتالية المتراكمة عبر تجارب الحروب المستمرة.

لقد خاض العثمانيون حربهم حتى في الأيام الأخيرة من عمر دولتهم، وهم حفاة عراة، تماماً على نحو ما كان عليه وضع أسلافهم العرب المسلمون أيام

الفتوح العظمى. وكانوا قليلون في عددهم، ضعيفون في تسلحهم ووسائطهم القتالية بالمقارنة مع ما كان عليه الأعداء. ورغم ذلك ما ضعفوا ولا استكانوا.

لم ينل البرد القارس الذي كان يبتر الأطراف من عزائمهم، ولم يضعف حرّ الصحراء ولهيبها من إرادتهم. فكانوا يقاتلون حتى آخر طلقة، وحتى بحرابهم عندما لا تتوافر لهم الطلقة، وليس لهم من هدف إلا إحدى الحسنيين: لقاء وجه ربهم أو النصر. ما عرفوا التخاذل، وقد وقفت كل الدنيا وجميع أهل الدنيا ضدهم. فهل من الغريب إن هم استحوذوا على اعجاب الدنيا بهم؟

لقد أدرك المجاهدون الغزاة - بأن الدنيا قد انقلبت ضدهم، غير أنهم لم يكونوا هم الهدف، وإنما كان الهدف هو النيل من الإسلام وأهله، فزاد ذلك من تلاحمهم، وزاد من عزيمتهم وتصميمهم -. وهذا ما تبرزه شواهد كثيرة عاشها من شهد أحداث تلك الحقبة التاريخية. ولهذا لم يكن غريباً أن لا يقوم المجاهدون الغزاة بما قام به الروس والألمان من التذمر والثورة - مما يعتبر بدوره برهاناً غير مباشر على تماسك العثمانيين وقوة نظامهم الاجتماعي القائم على الأسس الدينية - الإسلامية.

ولم تكن حركة (مصطفى كمال أتاتورك) بالتالي أكثر من عملية سرقة للدولة العثمانية، بفضل دعم الدول التي طالما حاربت الدولة وطمعت في اقتسام ارثها وممتلكاتها. وهي في الوقت ذاته عملية سرقة للحركة الاصلاحية - الإسلامية التي تولى قيادتها الاتحاديون.

لقد عاش الجندي العثماني حياة الحرب على امتداد مئات السنين، واحتفظ في كافة الظروف بفضائله الحربية الرائعة التي جعلته الانموذج الأمثل للرجل المحارب. وقد تعرض هذا الجندي عبر مسيرته الشاقة لمحن كثيرة، وظهرت عليه أحياناً بعض الانحرافات (كمثل انحرافات الانكشارية). ثم طور نفسه باستمرار. وكيف نفسه بنجاح مع المتطلبات المتطورة للحرب. غير أن عاملاً ثابتاً لم يتغير ولم يتبدل وهو عامل (الايمان) بعدالة قضيته، وبحقه في حماية دينه والدفاع عنه. وكان هذا (الايمان) هو الذي حشد كل أبناء الدولة العثمانية - من عرب وترك وبربر وأكراد وصقالبة وبلغار

وسواهم من شعوب الأرض في خندق واحد، تماماً كما كان عليه الموقف أيام الفتح في صدر الإسلام. وهكذا، ورغم مضي أربعة عشر قرناً من عمر الزمن. فقد بقي المقاتل المسلم محتفظاً بكامل فضائله الحربية، مما يبرز بالتالي فضل المذهب العسكري الإسلامي المرتبط بالدين الإسلامي برباط وثيق، على الشعوب الإسلامية كافة. ولقد كان للعثمانيين فضلهم في تطوير المذهب العسكري الإسلامي والوصول به من عهد السيف والترس الى عصر المدفع والتحصينات الحديثة. وهذا يؤكد مرونة المذهب العسكري الإسلامي وقدرته على استيعاب كافة التطورات الحديثة. إذ ليست القضية اليوم - كما في أقدم العصور - هي قضية امتلاك وسائط القوة وإنما هي قضية توجيه هذه القوة لخدمة الإسلام وأهله.

١٢ ـ البداية الرائعة والنهاية المأساة.

طوى التاريخ صفحة الدولة العثمانية ـ العلية ـ. ومضى العثمانيون مثلهم كمثل من سبقهم من الأقوام التي عاشت على أرض الدنيا، ثم أصبحت مجرد عبرة وذكرى، وقصصاً تروى، لمن أراد أن يتذكر أو تنفعه الذكرى، وإن في الذكرى لعبرة لأولي النهى والحجى. لقد عاشت الدولة العثمانية على أرض الدنيا ستة قرون من عمر الزمن، وأسدل ستار كثيف على ذكراها وكأنها لم تعمر أكثر من يوم أو بعض يوم. وليس ذلك فحسب، بل إن هذه الذكرى قد شوهت وبترت ومزقت شرّ ممزق، ثم وئدت، حتى تضيع معالمها، وحتى تسجل جريمة قتلها ووأدها ضد (مجهول). فهل ضاعت معالم الجريمة الوحشية، وذهب دم الضحية هدراً؟ ولكن لماذا يخاف المجرم من جريمته طالما أنه لم ينهض أحد من الورثة للمطالبة بالثأر؟ وما الخوف من شهيد تنكر له حتى أهله، فابتعدوا عنه وهم يخشون حتى من الالتفات إليه لالقاء نظرة وداع؟ ولماذا الخوف، ولم يتبرع أحد من أقارب الشهيد وأهله لتأبينه أو إلقاء باقة من الورد عسى أن تحمل للشهيد بعضاً من الرحمة والعزاء؟ وهل كان الموؤود على درجة من السوء والشرّ حتى تبرأ الجميع من قرابته ونسابته؟

لقد عرفت الدولة العثمانية من المجد ومن العز والسؤدد، في ميادين الحروب، ما لا يمكن دفن راياته أو حجب ألقه وبريقه، مهما تراكم فوقه من غبار الزمن. فتلك هي فارنا ونيقوبوليس وصوفيا وبوخارست وبلغراد وتيرانا (عاصمة ألبانيا). وتلك هي ضفاف الدانوب ووهاد جبال البلقان، وتلك الجزر أيضاً من قبرص إلى رودس الى سواها، جميعها تشهد بعظمة ذلك المجاهد ـ الغازي ـ الذي امتشق حسامه ومضى للحرب بكل ما تتضمنه كلمة الحرب من الشدة والبأس. وتلك هي أيضاً منارات مساجد الإسلام في كل مكان من أوروبا الى آسيا الى بلاد العرب في الشام ومصر

والمغرب. وكلها تشهد بما قدمه العثمانيون للإسلام وأهله. وما أروع تلك البداية، يوم وقف العثمانيون ليتلقوا بصدورهم حراب الصليبيين على أرض الصليبيين، وليس على تراب بلاد الإسلام. وما أعظم تلك الأيام المشهودة، يوم اهتزت الدنيا لفتح عاصمة بلاد الروم - البيزنطيين - التي طالما صمدت للغزو، وطالما امتنعت عن الفتح. ثم كم هو رائع حقاً ذلك الصمود الأسطوري - حقاً وصدقاً - في وجه أعداء الإسلام. وقد تداعوا من كل فج عميق للقضاء على دولة الإسلام، فأحبطت دولة الإسلام مسعاهم، ودمرت عزيمتهم، وأحبطت جهدهم فباؤوا بالخزي والخسران - المرة بعد المرة - حتى قنعوا بمسالمة دولة الإسلام، واعترفوا بها على أنها عامل (التوازن) في أوروبا. ولم يكن هذا هو ما يريده خلفاء المسلمين من بني (عثمان) غير أن هذا الاعتراف كان برهاناً على حقيقة ثابتة لا مجال لتجاهلها. ولا سبيل لانكارها أو التنكر لها. ومضت عقود وعقود، وتبعتها قرون فقرون، والإسلام وأهله في سؤدد شامخ، وفي عز منيف، يتيهون على الدنيا وأهل الدنيا بما حباهم الله من نعمائه، عندما هداهم الى الإسلام، فأعزهم به، وأعز الإسلام بهم. فمضوا لاعمار الأرض - ونشر راياتهم خفاقة في كل سماء، في البر والبحر، في السهل والجبل، في كل مكان تدقه سنابك خيولهم أو تبلغه جواريهم في البحر كالأعلام.

وإذن فقد يكون من المحال على الابناء - إن كانوا أبناء شرعيين - أن يتنكروا لآبائهم أو إخوانهم أو عشيرتهم. وقد لا يكون الآباء والأجداد في بعض الأحيان ممن يعتز الخلف بفضائلهم أو يفخرون بالانتماء إليهم، وعلى الرغم من ذلك فإنهم يذكرونهم باجلال، ويستغفرون لهم - كما استغفر ابراهيم لأبيه - فكيف إن كان الآباء والأجداد من السلف هم ممن فعلوا كما فعل العثمانيون - عربهم وتركهم، عجمهم وبربرهم؟ لقد تضمن العرض في مجريات البحث ما قام به هؤلاء السلف، وما بذلوه، وحق للإنسان بهم أن يفخر حتى لو لم يكن ينتمي إليهم بصلة رحم أو قرابة باعتبارهم نماذج انسانية فاضلة وباعتبارهم رجالاً مؤمنين أعطوا الدنيا وجودهم لتحقيق المثل الأعلى. وإذن فإن التنكر لتلك الأمجاد ليس عقوقاً لما قام به السلف، وإنما هو عقوق الانسان المسلم لنفسه، وإنما هو تنكر المؤمن لأصوله وجذوره، وهو أمر يغاير طبيعة

التكون الانساني ذاته ويجافيه. وقد يكون مثل هذا التنكر مقبولاً لو كان هدفه رفض الاعتراف بتلك النهاية المأساة للدولة العثمانية العظمى - وليس رفضاً لتاريخ عمره مئات السنين، ولأمجاد ومفاخر أضاءت لها الدنيا. إذ ثمة فارق بعيد وبون شاسع بين ما كانت عليه بدايات الدولة وبين ما وصلت إليه في أخريات أيامها. ولكن ألا تثير المقارنة بين البداية والنهاية العجب العجاب؟ أليس من شأن مثل هذه المقارنة أن تعتصر الفؤاد حزناً وأسى، لتثير مشاعر الغضب من مكامنها؟

لقد تعاون الفرنج الصليبيون مع المغول التتار من أجل القضاء على الدولة العباسية الإسلامية، مما أثار الغضب على هؤلاء التتار، فتم تدميرهم، ولم ينقذهم من الفناء إلا اعتناقهم للإسلام، وجاء الصليبيون الجدد، فاستلوا خناجرهم المسمومة، ودخلوا في ليلة ظلماء فأجهزوا على الدولة العثمانية، وخرجوا مسرعين تحت جنح الظلام، فتفرق دم الضحية على كافة القبائل المغولية التتارية، ورغم ذلك، وخشية من ثورة الغضب - غضب المسلمين على أعداء الله وأعداء الحق وأعداء البشرية، فقد كلفوا أحد من اصطنعوه ليعلن عن نفسه مجرماً، وتعهدوا له بتأمين ما يحتاجه وهو في سجنه، سجن الدنيا، وأغدقوا عليه من فضلات ما نهبوه من ثروة بلاده وكنوزها ما بهر منه الأنظار، وما كبر في عينيه الدنيا، و(تكبر في عين الصغير صغارها). فكانت أسطورة (الغازي أتاتورك). ولعله أدرك أو لم يدرك، بأنه رغم كل ما استحوذ عليه من المغانم لم يكن إلا مجرماً صغيراً اقتصرت مهمته على اخفاء معالم الجريمة الكبرى. وليست القضية على كل حال هي قضية هذا المجرم الصغير، الذي لا يستحق يقيناً مثل ذاك التركيز على دوره و(انجازاته).

فالقضية أكثر تشعباً وأكثر تعقيداً من ذلك. إنها قبل كل شيء قضية استمرار المجرمين الحقيقيين في ممارسة أدوارهم، وخناجرهم المسمومة والتي لازالت تقطر دماً في أيديهم للاجهاز على كل من يحاول البحث عن الكنز المفقود والمتمثل (بالخلافة الإسلامية) التي تجمع شمل المسلمين وتعيد لهم بعض ما يستحقونه من العزّة والوجود الكريم تحت كل سماء. وهي بعد ذلك الاستمرار في اصطناع نماذج مصغرة - كاريكاتورية - عن أتاتورك في كل

ولاية إسلامية، وصرف الناس لعبادتها وهم الذين ما عبدوا منذ جاء الاسلام إلا الواحد القهار، العزيز المنتقم الجبار.

لقد شاعت في الأزمنة الحديثة مصطلحات (الحرب بالوكالة) و(الحكم بالوكالة) غير أن اصطلاح (المجرم بالوكالة) لم ينتشر لأن القانون لازال يشكل ظلاً - ولو باهتاً - يطال أحياناً المجرمين. ولكن ما حاجة المجرمين الكبار لاصطناع القتلة أو المجرمين الصغار لتأديب الشعوب الإسلامية وارهابها، وقد سلبت هذه الشعوب كافة حقوقها في البحث عن مصيرها وبناء مستقبلها؟ وما حاجة المجرمين الكبار لاصطناع القتلة أو المجرمين وهم الذين نشروا ظلهم على كافة أرجاء المعمورة، وامتلكوا من أسلحة الدمار ما هو كاف لتدمير الكرة الأرضية بمن عليها وما عليها؟ ثم ما أهمية اصطناع النماذج المصغرة - لأتاتورك - من أجل حكم الولايات الإسلامية، وقد تفرق المسلمون على كثرتهم وأصبحوا شتاتاً وغثاء كغثاء السيل؟ وماذا يخيف من هذا الغثاء وقد سلب من كل قدرة، حتى من قوت يومه، وأفقر حتى انحصر همه بما يبقي عليه وجوده المهين لا أكثر؟

تلك هي القضية، فالمسلمون الذي سلبوا وجودهم المعنوي، ثم استبيحوا - مادياً - ووصلوا الى ما وصلوا اليه من الإملاق، باتوا مؤهلين بألا يخشوا شيئاً، وفقاً للنظرية القائلة: «بأن من لا يملك شيئاً لا يخشى شيئاً» وهم - أي المجرمون الكبار - لم يشبعوا ولم يرتووا من أموال المسلمين ودمائهم، وهم مصممون على متابعة ما بدؤوا به حتى النهاية. ويخشون من الصحوة التي قد تفسد عليهم مشاريعهم، ولذا فهم يطاردون كل من تتملكه الصحوة، حتى لا يتشكل التيار الهادر للمسلمين فيجتاح ما تمت إقامته من السدود والحدود.

لقد أدرك المجرمون الكبار بأنه من الصعب دائماً اصطناع - المجرمين الصغار - لتأديب الشعوب الإسلامية، وحتى عندما يصطنعون مثل هذه النماذج، فانهم لا يستطيعون منحها الثقة الكاملة، إذ بات من المحال بعد التجارب المتتالية لمثل هذه النماذج، توافر الثقة بما يتم اصطناعه. كما ظهر أن كثيراً من هذه النماذج لا تستطيع المضي بعيداً مع المجرمين الكبار على طريق الاجرام، وذلك بسبب انتمائهم لشعوبهم وما

يفرضه هذا الانتماء من قيود. ولهذا فقد كشف المجرمون الكبار جهدهم لحشد كافة القوى المضادة للإسلام وأهله وتنظيمها في تنظيمات محكمة، وخلق تناقضات تحرم الحكام المسلمين من حرية العمل السياسي والعسكري. وتجعلهم أسرى لتلك التنظيمات.

وهكذا فالحرب بالتالي ليست ضد المسلمين، وإنما ضد الاسلام ذاته والذي يشكل القاعدة الصلبة لبناء المجتمع الاسلامي - عربياً أو غير عربي -. وإن ما يصيب المسلمين - جيعهم - من القهر، إنما هو لحملهم على الارتداد، وصرفهم عن التفكير بقضية (تجاوزها الزمن) و(أصبحت من فولكلور الماضي - أو تراثه) مثل (قضية الخلافة الإسلامية) و(وحدة الأخوة الإسلامية).

لعل أغرب ما في قصة الدولة العثمانية - العلية، هو أن الشعوب الإسلامية التي بترت عن الدولة العثمانية قد سارت مع الذين بتروها عن وطنها الأم شوطاً بعيداً، في محاولة لاتقاء شرورهم، فلبست هذه الشعوب لباس الغرب الصليبي، وأخذت بنهجه في المأكل - وحتى في المشرب لدى البعض - بل إن البعض ذهب إلى ما هو أبعد من ذلك عندما استساغت فئة من المسلمين التزاوج مع الغربيين أو التعايش مع تفكيرهم - وتفكير الشرقيين أيضاً - وأخذت بمذاهبهم ومعتقداتهم، ووقعت في التناقض مع ذاتها بما تم التعبير عنه باصطلاح (التغرب والاستغراب). ورغم ذلك لم يرض اليهود ولا النصارى بهذه التحولات كلها. مما خلق ردود فعل عنيفة في بعض الأحيان عبر ما تم طرحه من تساؤلات مثل: وماذا يريدون منا أكثر من ذلك؟ وماذا بقي لنا من وجودنا ومن أصالتنا ومن ديننا؟ والاجابة معروفة لمن عاد الى القرآن وأخذ بتعاليمه في نهجه وتفكيره؛ وفهمه كما فهمه السلف الصالح عندما آمنوا ﴿عـزو بـأن هــدى الله هو الهدى﴾.

ما أروع تلك البداية لانطلاقة الدولة العثمانية العلية، وما أشد هول تلك النهاية المأساة التي انتهت إليها. ولكن ما هو أكثر هولاً، هو ما وصلت اليه الشعوب الإسلامية من دمار ذاتي وضياع واغتراب فكيف حدث ذلك؟

إن استقراء التجربة العثمانية - الإسلامية عبر مراحلها التاريخية يجيب على هذا

السؤال وأمثاله: فقد بدأ الانحراف بخطوات صغيرة (تغيير الطربوش وارتداء القبعة) (خلع حجاب المرأة المسلمة - الذي يعتبر ارتداداً عن الاسلام من الوجهة الشرعية). ثم الانصراف عن التعليم الديني الإسلامي، ثم انتهاك المحرمات وتجاوز حدود الله. وقد تم ذلك على مراحل زمنية متباعدة، ووفقاً لخطة محكمة ومتكاملة. وإذا بالإنسان المسلم يصبح مرتداً ومنفصلاً عن دينه رغم استمراره في ممارسة عباداته أحياناً، ورفضه للاعتراف بارتداده. فهل ذلك يعني المطالبة (بردة رجعية)؟.

لقد جرى في الفقرات السابقة التعرض لمفهوم (الرجعية) ولكن أغرب ما في الأمر هنا هو أن ما يقال عن (المفاهيم الحضارية) و(المفاهيم التقدمية) التي يتم فرضها بديلاً عن (الفضائل الإسلامية) ما هي إلا ردة إلى عصر الجاهلية الأولى. فكيف تعتبر الجاهلية الجهلاء التي سبقت الإسلام - حّضارية وتقدمية، ويعتبر الإسلام الذي عاش أربعة عشر قرناً بعد الجاهلية على أنه (رجعي ولا تقدمي ولا حضاري)؟ إن ما هو مطلوب حقاً هو إعادة تقويم المفاهيم والقيم التي فرضت باسم (الحضارة) أو (التقدم) أو سواها ومقارنتها بما قدمته (الحضارة الإسلامية).

إن ما هو مطلوب حقاً وصدقاً هو تجاوز حجب الخداع والتضليل، والاحاطة بالحقائق والتمسك بها، وعندها تعود للشعوب الاسلامية أصالتها، وتتخلص من التمزق والضياع.

إن استعراض الأحداث التي عاشتها الأمة العربية - الإسلامية خاصة والشعوب الإسلامية بصورة عامة - من خلال (المذهب العسكري الإسلامي) ومن خلال (فن الحرب) يبرز بوضوح ما تعرض له المسلمون من عرب وغير عرب في مسيرتهم الشاقة عبر المراحل التاريخية المختلفة.

لم يكن الطريق لانتشار الإسلام طريقاً سهلاً ولا مفروشاً بالورود والرياحين. وإنما كان طريقاً شاقاً، ساره المجاهدون في سبيل الله تحت ظلال السيوف، فما وهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا ولا استكانوا، وصبروا على كره القتال، وصدق الله وعده، وأعزّ جنده، وظهر في كل عصر رجاله الذين أخلصوا النية فأثابهم الله بثواب

الدنيا وحفظ لهم الثواب الأكبر في حسن ثواب الآخرة. وهكذا كان للفتح الإسلامي في العصر الأموي رجاله وقادته، وكان للعصر العباسي مجاهديه ورجاله، وكان للحروب الصليبية رجالها الأوفياء وجندها المؤمنين، وجاء العصر العثماني فحمل دفقاً جديداً من الغزاة المجاهدين، وعرف المسلمون في هذه العهود والعصور أياماً رائعة، وعاشوا ليال قاتمة السواد. فلا الانتصارات حملتهم على التقصير والتقاعس، ولا الهزائم نالت من عزيمتهم أو أضعفت من إرادتهم. وبقيت حياة المسلمين في كافة العهود والعصور نوباً بين الانتصارات والكوارث، ولم يكن ذلك بالأمر المباغت أو الجديد لمن آمن بقوله تعالى: **﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَنْ تَدْخُلُوا ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللهُ ٱلَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّابِرِينَ﴾** ★.

ولكن الغريب في الأمر هو أن الذين جرفتهم الردة في تياراتها وغربتهم أو شرقتهم صاروا يستنكرون حتى كلمة (الجهاد) التي استبدلت بدورها بمصطلحات أخرى وكان هذا الاستبدال موضوعياً في واقع الأمر، فالجهاد هو في سبيل الله وأما ما سوى ذلك من عمل فهو لغير الله. ولهذا فما أن تنطلق كلمة (الجهاد) في عصر بات فيه الجهاد في سبيل الله هو المخرج الوحيد للأمة الإسلامية بعد أن ضيقت عليها السبل، وسدّت في وجهها المنافذ، حتى تجد أمثال هؤلاء ـ الذين جرفتهم الردة ـ ينظرون الى ما حولهم نظر المغشي عليه. إذ يستفيقون فجأة ليجدوا أنه لازال في بلاد الإسلام، وفي وسط حكامها وملوكها وأمرائها ورؤسائها من لم يجرفه تيار الردة، وانه لازال لكلمة (الجهاد في سبيل الله) صداها العميق في القلوب والنفوس. وإن محاولات إسقاط مفهوم (الجهاد في سبيل الله) وتجاوز فرضه هو أيضاً في جملة أهداف الحملة الصليبية الجديدة التي تسمح باستخدام كافة المصطلحات للتعبير عن أشكال الصراع المسلح وأنواعه، إلا تعبير (الجهاد) الذي يعيد الأمة الإسلامية الى نهجها الصحيح.

وبعد، فإن (فن الحرب في العصر العثماني) ليس إلا امتداداً لفن الحرب الإسلامي الذي ارتبط بظهور الإسلام، وتطور عبر العهود المتتالية إلى أن تسلمه العثمانيون.

(★) آل عمران، الآية: ١٤٢.

فأوصلوه الى الأزمنة الحديثة، وقد أسهم المسلمون ـ كل المسلمين ـ في هذا التطور، فلهم الحق إن هم اعتبروه جميعاً بأنه الارث المشترك الذي به يفخرون، وله ينتمون، وإليه ينتسبون. ليس ذلك فحسب، بل إنه القاعدة التي بها يتمسكون ويلتزمون من أجل انطلاقتهم نحو المستقبل الذي إليه يطمحون ويعملون ﴿وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله﴾.

بسام العسلي